جامعة أم درمان الإسلاميّة
كلّية الدّراسات العليا
كلية اللّغة العربيّة
قسم الدراسات النحوية واللغوية



النحو الكوفي في شرح المفصل لابن يعيش
عرض ودراسة

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية
تخصص النحو والصرف

إعداد الطّالبة:
خديجة حسين محمد حسين

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد غالب عبدالرحمن

١٤٣٢هـ / ٢٠١١م



الآيـــــــــة

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾

فصلت (٣)

ملخص البحث

تناولت في هذه الدراسة "النحو الكوفي في شرح المفصل لابن يعيش، فبدأت بتعريف موجز بالكاتب، من تاريخ ميلاده وصولاً إلى آثاره العلمية وأقوال العلماء فيه، والحديث حول كتابه ومصادره وقيمته العلمية. ثم بينت موقف ابن يعيش من أصول المدرسة الكوفية، وهي السماع والقياس والمصطلحات النحوية، وعرضت إلى موقفه من شواهد الاحتجاج عامة، وشواهد الكوفيين على وجه الخصوص، فعرضت مسائل احتج لها الكوفيون بالقراءات والمسائل التي استدلوا لها بالحديث النبوي الشريف، وبعض المسائل التي استدلوا لها بالشعر، وناقشت هذه المسائل بناء على ما ذكر فيها من آراء مختلفة، وبينت موقف ابن يعيش من أراء الكوفيين فيها.

وكان صلب الدراسة حول المسائل النحوية التي كان للكوفيين فيها رأي مخالف للبصريين، فقسمتها إلى الأسماء والأفعال والحروف، وقسم رابع للصرف، بحسب ترتيب الكتاب، وعرضت فيها الآراء المختلفة مع بسط الشواهد والحجج لكل فريق، وتوضيح موقف ابن يعيش من هذه المسائل النحوية والصرفية، ثم ترجيح رأي منها بناء على ما تقدم من سياق وأدلة.

ثم وقفت عند آراء ابن يعيش التي انفرد بها في بعض المسائل، وقد اهتديت إلى ذلك ببعض عباراته من مثل: وعندي، والذي عندي، والذي أراه، وغيرها، ثم استقريت آراء العلماء فيها من كتب النحو، مقارنة إياها برأي ابن يعيش، ووضحت ما سُبق إليه وما لم يُسبق.

وذيلت هذه الدراسة بخاتمة حوت أهم النتائج التي توصلت إليها من هذه الدراسة، أعقبتها الفهارس الفنية للآيات الكريمة والحديث الشريف، وأشعار العرب وأقوالهم وفهرسٌ للموضوعات.

Abstract

The researcher in this study dealt with (The Kofic grammar in detailed explanation by Ibn Ya^{c}esh started by a brief definition of the writer, since the date of his birth, leading to his scientific works, and the scholars opinions on them .

The study discussed his book, it’s sources and the scientific value, then showed Ibn Ya^{c}esh attitude towards the Kofic School Fundamental terms.

The researcher shed lights on Ibn Ya^{c}esh position of protest evidences in general, and the kofic evidences in particular, presented the issues that the Kofic protested by readings, and the issues supported by poetry, discussed these issues on the basis of the different mentioned opinions.

The core of the study is about the grammatical issues about which kofic held different opinions compared with the Basrians.

The researcher divided the grammatical issues into nouns, verbs, articles, and a fourth section according to the books set up, and showed the different opinions on it beside presenting the arguments of each side, describing Ibn Ya^{c}esh position about these grammatical and morphological matters, then gave preponderance for one of it, based on the context or evidences.

The researcher considered Ibn Ya^{c}esh unique opinions as regards some issues, through coming upon some of his expressions and words such as, I have, which I have, and what thinks, and others, then considered views of scientists in grammar books, comparing them with the view of Ibn Ibn Ya^{c}esh, explaining what he was the first to say and what was said before him.

The Researcher Concluded The Study With A Determination That The Findings Followed By Indexes Of The Holly Verses, The Holly Prophit Hadith, Arab Poetry, And Their Saying, Plus An Index For Other Subjects.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المعلم الأمين، نبينا محمد وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين، وبعد.

لا يختلف اثنان في أن البصريين كان لهم فضل السبق إلى وضع النحو، فقد سبقوا الكوفيين إلى ذلك بنحو قرنٍ من الزمان، كان الكوفيون فيه مشغولين برواية القراءات والأشعار، حتى اشتهروا بثلاثة من القراء الكبار هم عاصم وحمزة والكسائي، ثم انتبهوا بعد ذلك وأرادوا أن يكون لهم مذهب مستقل عن البصريين. وقد تتلمذ روادهم على أيدي البصريين. ويعتبر المحدثون أن النحو الكوفي قد بدأ بداية حقيقية بالكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان وضعا أسسه وأكملا بنيانه على النحو الذي يمكن أن يُسمى مدرسة، فقد كانت لهم آراء مخالفة للبصريين في كثير من المسائل النحوية والصرفية واللغوية.

ويُعد شرح ابن يعيش للمفصل من الكتب الجامعة لآراء النحاة، فقد ذكر فيه الآراء المختلفة في المسألة الواحدة من بصريين وكوفيين، والآراء المنفردة لبعض النحاة، مصحوبة بالحجج والشواهد المختلفة من القرآن الكريم والحديث الشريف، والشعر والنثر، فجاء كتابه – كما قال الدكتور شوقي ضيف– أشبه بدائرة معارف، وكان مستحقاً للثناء الذي أولاه إياه تلميذه القفطي، مفضلاً له على سائر الشروح التي توفرت في ذلك الوقت، وذلك لما تمتع به ابن يعيش من ذاكرة فذة وعقلية جبارة، جمعت موروثاً ضخماً في مجال القرآن والقراءات والحديث والنحو والأدب والبلاغة واللغة.

لهذا كان اختياري لهذا الموضوع (النحو الكوفي في شرح المفصل لابن يعيش) لأقف من دراسته على المسائل التي كان للكوفيين فيها رأي مخالف للبصريين، وهذا في تقديري أكثر نفعاً للباحث؛ لأنه يطلعه على كثير من أبواب النحو، فضلاً عن الوقوف على الآراء المختلفة في المسألة الواحدة، بخلاف الموضوعات التطبيقية التي تحصر الباحث في موضوع واحد. وأردت كذلك معرفة سبل احتجاج الكوفيين ومعرفة شواهدهم من القرآن والقراءات والحديث الشريف والشعر والنثر، ثم التعرف على موقف ابن يعيش من كل ذلك.

وقد تعيّن عليّ في هذه الدراسة أن اتبع المنهج التاريخي مصحوباً بـالمنهج الوصفي التحليلي، فدراسة شخصية الكاتب من جميع جوانبها تتطلب إتباع المنهج التاريخي، وتمثل اصطحاب المنهج الوصفي الذي يعتمد على التحليل في:

- استنباط آراء الكوفيين في المسائل النحوية والصرفية التي احتواها شـرح ابن يعيش.

- استقراء آرائهم من الكتب الأخرى التي تهتم بالمسائل الخلافية، من مثـل كتابي الإنصاف في مسائل الخلاف وأسرار العربية لابـن الأنبـاري، وائـتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لأبي بكر الزبيدي وغيرها.

- بسط الشواهد التي اعتمدوا عليها في تقرير آرائهم مـن القـرآن الكـريم والحديث الشريف والشعر والنثر، وتوثيق هذه الشواهد من مظانها.

- مناقشة ومقارنة آراء الكوفيين بالآراء الأخرى.

- ترجيح أحد الآراء استناداً لما تقدم من أحوال وقرائن.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تشتمل على مقدمـة وخمسـة فصـول، خصص الفصل الأول منها لحياة ابن يعيش وكتابه شرح المفصل، واشتمل علـى مبحثين، احتوى أحدهما الحديث عن حياة ابن يعيش، اسمه وكنيته ولقبه وشـيوخه وتلاميذه وشعره ومؤلفاته وآراء العلماء فيه ومذهبه النحوي، وأفرد الآخر للكتاب من حيث استقاء مادته ومكانته من بين شروح المفصل، وسبب شـيوعه، وزمـان تأليفه، والباعث على تأليفه، وثناء العلماء عليه.

وتناولت في الفصل الثاني موقف ابن يعيش من أصول المدرسـة الكوفيـة، اشتمل على ثلاثة مباحث، أحدها لتبيين موقفه من السماع، وآخر لمناقشة موقفـه من القياس، والمبحث الأخير منها لمعرفة موقفه من المصطلحات النحوية الكوفية.

وعُقد الفصل الثالث لدراسة موقف ابن يعيش من شـواهد الاحتجـاج عنـد الكوفيين، احتوى على أربعة مباحث، وقفت في المبحث الأول منها على موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته عرضت فيه لبعض المسائل التي احـتج لهـا الكوفيون بالقراءات، وأما المبحث الثاني فكان لدراسـة موقفـه مـن الاحتجـاج

بالحديث الشريف، وخصص المبحث الثالث لموقفه من الاحتجاج بالشعر العربي، وكان المبحث الأخير لبيان موقفه من الاحتجاج بأقوال العرب.

وجاء الفصل الرابع بعنوان:موقف ابن يعيش من آراء الكوفيين، مشتملاً على أربعة مباحث، خصص المبحث الأول للأسماء، والمبحث الثاني للأفعال، والمبحث الثالث للحروف، والمبحث الرابع للصرف أو ما يسميه ابن يعيش بالمشترك.

وأما الفصل الأخير فقد أفردته لآراء ابن يعيش التي أنفـرد بهـا، وحـوى مبحثين، أحدهما للأسماء والآخر للأفعال.

وذيلت البحث بخاتمة حوت أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم أعقـب ذلـك مجموعة من الفهارس الفنية، فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث النبوية الشـريفة، وفهرس الشواهد الشعرية والأرجاز ، وفهرس لأمثال العرب وأقوالهم .

ومن أبرز الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة أن نسخة الشرح التـي اقتنيتها سيئة التحقيق بل هي رديئته، ولم أوفق في الحصول على غيرها في ذلـك الوقت، فبعض الأبواب منها يختلط ببعض، ولا اهتمام فيها بتخـريج النصـوص وضبط بعض الكلمات والأوزان التي تقتضـي ذلـك، ولـيس بهـا فهـارس إلا للموضوعات، مما يجعل البحث فيها عسيراً، فاضطررت إلى الاستعانة بطبعـات أُخر للتأكد من صحة النصوص. وثمة شيء آخر وهو ندرة الكتـب التـي تهـتم بالنحو الكوفي، فلم أجد إلا كتاب (الموفي في النحو الكوفي) وهو كتاب مقتضب لم أجد فيه ضالتي.

وقد استعنت بعدد من المصادر والمراجع منها على سبيل المثال: الجمل في النحو للخليل بن أحمد، الكتاب لسيبويه، المقتضب لأبي العباس المبرد، والأصـول في النحو لابن السراج، معاني القرآن للفراء، معاني القرآن للزجاج، الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تسـهيل الفوائد وشرحه لابن مالك وغيرها.

ولما كان إثبات الإحسان لأهل الإحسان من الإحسان، فـإني أزجـي وافـر شكري وامتناني لسماحة البروفيسور محمد غالب عبدالرحمن وراق، الذي أشرف على هذا الموضوع منذ أن كان فكرة إلى أن خرج في هذه الصورة الماثلة، فكان

بما يتمتع به من علم غزير وتواضع جم- ولا عجب، فهذا سمت العلماء- أستاذاً فاضلاً مدَّني بكل ما احتاج من عونٍ ورعاية، وسيظل صنيعه دوماً محل التقدير والإجلال، وحُق لي أن أفتخر بأن أكرمني الله به مشرفاً على هذه الدراسة، فاسأل الله أن يمتعه بالصحة والعافية، وأن يحفظه ذخراً لطلاب العربية.

والشكر كذلك للأستاذين الجليلين عضوي لجنة التحكيم والمناقشة الدكتور حسن ابن عوف والدكتور محمد المهدي اللذين تفضلا بتقويم البحث.

كما أتوجه بشكري إلى القائمين على مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية، ومكتبة جامعة النيلين، ومكتبة الآداب بالخرطوم، ومكتبة مجمع اللغة العربية ومكتبة معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، إذ تم هذا البحث من ذخائر كتبهم.

والشكر لكل من أسبغ عليّ يداً بيضاء في هذه الفترة ممن لا يتسع المجال لذكرهم.

ولله الحمدُ من قبلُ ومن بعدُ الذي وفقني لإكمال هذا البحث عليه توكلت وإليه أنيب.

وبعد هذا الذي قدمت من جهد المقل اسأل الله أن أكون قد أسهمت بهذه الدراسة في الدراسات النحوية.

الفصل الأول

حياة ابن يعيش وكتابه شرح المفصل

المبحث الأول: حياة ابن يعيش

المبحث الثاني: التعريف بشرح المفصل

الفصل الأول

المبحث الأول

حياة ابن يعيش

اسمه ومولده:-

هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا بن محمد بن علي بن الفضل بن عبدالكريم بن محمد بن يحيي بن حيان القاضي بن بشر بن حيـان الأسـديّ، الموصليّ الأصل، الحلبيّ المولد والمنشأ، الملقب موفق الدين النحـوي، ويُعـرف بابن الصائغ(١) ، وذكر البغدادي(٢) وطاش كبـرى(٣) : ابـن الصـانع، وكـذلك السيوطي(٤) .

وذهب أغلب الذين ترجموا لابن يعيش إلى أن ولادته كانت لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاثٍ وخمسين وخمسمائة(٥) ، وأما البغدادي ورضـا كحالـة فذهبا إلى أن ولادته كانت عام ستة وخمسين وخمسمائة(٦) ، وانفـرد بروكلمـان بالقول إن ولادته كانت عام خمسين وخمسمائة(٧) .

والأرجح أن ولادته كانت في عام ثلاثة وخمسين وخمسـمائة، وهـذا رأي أغلب المترجمين لحياته سيما أن من بينهم القفطي، الذي عاصره وتتلمذ عنده كما

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن أبي بكر بن خلكان، تح:د. يوسف علي الطويل وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م، ٤١٠/٥

(٢) هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٩٥م، ٥٤٨/٢.

(٣) مفتاح السعادة ومصباح السيادة، أحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة، تح: كامل كامل بكري، وآخر، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، د.ط، د.ت، ١٩٧/١

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح: محمـد أبـو الفضـل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ط١، ١٣٨٤هـ= ١٩٦٥م، ٣٥١/٢

(٥) ينظر وفيات الأعيان ٤١٠/٥، وإنباه الرواة على أنباهـ النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسـف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية القاهرة، ط١، ١٣٧١هـ=١٩٥٢م،٥٠/٤

(٦) هدية العارفين ٥٤٨/٢، معجم المـؤلفين، محمـد رضـا كحالـة، مؤسسـة الرسـالة بيـروت، ط١، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م، ١٣٣/٤،

(٧) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د.ت، ٢٧٤/٥.

سيأتي ذلك في موضعه. وكذلك ابن خلكان.

أساتذته:-

جاء في كتب التراجم أن ابن يعيش قد أخذ النحو عن علماء قلائل ليسوا بمشهورين وهم:-

١- فتَيان أبو السخاء الحلبي الحائك، ذكره القفطي قائلاً: "من عوام حلب، قرأ شيئاً من النحو على مشايخ بلده، وفهم أوائله، وعُدم في زمنه من يعرف هذا الشأن، بسبب خراب حلب بنزول الفرنج عليها في سنة ثماني عشرة وخمسمائة، وظلت بعد ذلك برهة لا عِالم بها، فأخذ عنه الناس النحو بمقدار ما عنده، ورأيت من تلامذته الشيخ موفق الدين بن يعيش، مات في حدود سنة ستين وخمسمائة بحلب" [١] .

٢- أبو العباس المغربيّ النيروزيّ، هكذا ذكره ابن خلكان[٢] وقال السيوطي: البيزوري[٣] ، وقال طاش كبرى : البيروري[٤] ، ولم أقع على ترجمته.

هذان هما شيخا ابن يعيش في النحو، فلم يكن موفقاً في التتلمذ على أستاذ مشهور في حلب، فآثر الرحيل إلى بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري، فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته، فأقام بالموصل وسمع الحديث بها، ثم رجع إلى حلب[٥] ، فلم يسعفه الحظ -أيضاً- في مجالسته والإفادة منه.

ويبدو أن شيخنا قد اعتمد على نفسه في تعلم النحو بقراءة المصنفات النحوية، وأولها كتاب سيبويه، ويظهر أثره الواضح في كتابه، واستصحابه لآرائه

---

(١) إنباه الرواة ١٢٨/٤-١٢٩

(٢) وفيات الأعيان ٤١٠/٥

(٣) بغية الوعاة: ٣٥١/٢

(٤) مفتاح السعادة ٤١٠/٥

(٥) وفيات الأعيان ٤١٠/٥

في كل المسائل النحوية، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري، الذي كان يتطلع للتتلمذ على يديه، فلما لم يوفق إلى ذلك أكبّ على كتابه ونهل ما فيه من علم، ويظهر ذلك جلياً في الحجج التي يدعم بها رأيه في الرد على آراء الكوفيين، كما سيأتي إن شاء الله. يقول الدكتور شوقي ضيف عن إقباله على الكتب المشهورة في ذلك الوقت وإكبابه عليها: "حتى كأنه لم يترك مصنفاً لعلمٍ من أعلامهم إلا استوعبه وتمثل كل ما فيه من آراء تمثلاً منقطع النظير" [١] .

وأخذ ابن يعيش الحديث عن علماء كثر، منهم المشهور والمغمور، فأخذ عن تاج الدين أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي، ذكره القفطي قائلاً: "كان ليّناَ في الرواية، معجباً بنفسه فيما يذكره ويرويه ويقوله، ولم يكن موفق القلم فيما يسطره"[٢] .

ومنهم أبومحمد عبد الله بن عمر بن سويد التكريتي، قال عنه ابن كثير "كان عالماً بالحديث وله تصانيف حسنة" [٣] .

ومنهم أبو الفرج يحيي بن محمود الثقفي، وأحمد بن محمد بن الطرطوسي، القاضي أبو الحسن، وخالد بن محمد بن نصر بن صغير القيسراني[٤] .

تلاميذه:

كان لابن يعيش عدد غير قليل من التلاميذ، اجتمعوا حوله ينهلون من علمه الغزير، وذلك أن حلب لم يكن بها علماء في النحو، كما مرَّ في الحديث عن أساتذته، فكان ابن يعيش هو الملاذ الذي يأوي إليه طلاب النحو والحديث، وقد قيل عنه: "غالب فضلاء حلب من تلامذته" [٥] ، وقال ابن خلكان: "حتى إن الرؤساء

---

(١) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٩، د.ت، ص:٢٨٠

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة، ١١/٢

(٣) البداية والنهاية، أبو الفداء الحافظ بن كثير، تح: محمد بيومي وآخرين، مكتبة الإيمان، المنصورة، د.ط، د.ت، ٧١٨/١٢

(٤) ينظر وفيات الأعيان، ٤١٠/٥-٤١١

(٥) مفتاح السعادة، ١٩٧/١

الذين كانوا بحلب ذلك الزمان كانوا تلامذته" (١) . ولم يكن ممن حوله من بلغ قدره. وقال ابن العماد الحنبلي: " انتهى إليه معرفة العربية ببلده، وتخرج به خلقٌ كثير" (٢) . وذاك لأنه مع غزارة علمه كأن "حسن التفهيم. لطيف الكلام. طويل الروح على المبتدئ والمنتهي" (٣) وكان "ظريفاً حسن المحاضرة" (٤) مما جذب إليه طلاب العلم من أهل حلب "يلازمون مجلسه لا يفارقونه وقت الإقراء" (٥) .

وكان يقرأ عليهم في داره، يقول ابن خلكان "وكنا نقرأ عليه يوماً في داره..."(٦) وكانت له "حلقات بجامع حلب في المقصورة الشمالية بعد العصر وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية" (٧) .

فهذه ثلاثة أماكن لابن يعيش يلتقي فيها مع طلابه في مختلف الأوقات.

ومن أهم تلامذته:

١ – ابن مالك:–

ذكر السيوطي أن ابن مالك تتلمذ على ابن يعيش، راداً على أبي حيان الذي قال: بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه، ويُرجع في حلّ المشكلات إليه، فقال السيوطي: "وله شيخٌ جليل وهو ابن يعيش الحلبي" (٨) .

وكان ابن مالك إماماً في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى، وأما النحو والتصريف فكان فيها بحراً لا يُجارى وحبراً لا يبارى، وأما أشعار العرب

---

(١) وفيات الاعيان، ٤١٦/٥، وتحفة الأديب في نحاة مغنى اللبيب، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح محمد الملخ وأخرى، عالم الكتب الحديث، أربد الأردن، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م، ٧٩٨/٢

(٢) شذارت الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي ، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد ابن محمد، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية،بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ=١٩٩٨م، ٣٥١/٥

(٣) وفيات الأعيان ٤١١/٥

(٤) المختصر في أخبار البشر– عماد الدين إسماعيل أبو الفداء، الطبعة الحسينية المصرية، ط١، د.ت، ١٧٤/٣

(٥) وفيات الأعيان ٤١١/٥

(٦) وفيات الأعيان ٤١٢/٥

(٧) المصدر السابق ٤١١/٥

(٨) بغية الوعاة، ١٣٠/١–١٣١

التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه[١] .

٢- ابن خلكان:

جاء في كتابه وفيات الأعيان: "لما وصلت إلى حلب لأجل الاشتغال بالعلم الشريف، وكان دخولي إليها يوم الثلاثاء مستهل ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة، وهي إذ ذاك مشحونة بالعلماء والمشتغلين، وكان الشيخ موفق الدين شيخ الجماعة في الأدب، لم يكن فيهم مثله، فشرعت في القراءة عليه. وابتدأت بكتاب اللمع لابن جني، فقرأت عليه معظمه. مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين، وذلك في أواخر سنة سبع وعشرين" [٢] .

٣- الشريسي الأندلسي:

جمال الدين أبوبكر المالكي: محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن سُحمان، تفقه وبرع في المذهب، وأتقن العربية والأصول والتفسير، وتفنن في العلوم، سمع الحديث ببغداد من القطيعي وابن اللّتي، وابن ياسمين بنت البيطار، وبدمشق من ابن الشيرازي، وبحلب من ابن يعيش[٣] .

٤- ابن عمرون:

ذكر السيوطي في ترجمته أنه أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره وبرع به[٤] .

٥- ياقوت الحموي:

جاء في معجم الأدباء عند ترجمته للحسن بن أسد بن الحسن الفارقي: "حدثني الشيخ الإمام موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي قال: حدثني قاضي عسكر نور الدين محمود زنكي قال..." [٥] . وقال أيضاً حين ترجم لملك النحاة: "حدثني شيخنا أبو البقاء يعيش بن

---

(١) بغية الوعاة ١٣٠/١

(٢) وفيات الأعيان ٤١١/٥

(٣) بغية الوعاة ٤٤/١

(٤) المصدر السابق ٢٣١/١

(٥) معجم الأدباء، ياقوت الحموي الرومي، تح: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ٨٤١/٢

علي بن يعيش قال: بلغني أنه كان لملك النحاة غلام، وكان سيء العشرة بمولاه ملك النحاة...الخ"[1] .

فقوله حدثني شيخنا، وحدثني الشيخ يستشف منه أنه قد تتلمذ عليه والله أعلم.

٦- القفطي:-

ذكر في كتابه إنباه الرواة على أنباه النحاة في ترجمة ابن يعيش قائلاً: "ولقد كنت لقرب داره استفيد من مذاكرته أنواع الفضل، إلى أن انتقلت عن جواره إلى محلة الجهل، ولزمت جانب المنزل، ففاتني فوائده، وانفردتْ عني فرائده، ومع هذا فإنني أسمع فوائده من تلاميذه المشتغلين والتقط فرائده من أصحابه المقيمين والمنتقلين" [2] .

فهو بعد أن ابتعد عن مكان إقامة ابن يعيش ظل يستفيد من علمه من تلاميذه المشتغلين وأصحابه المقيمين والمنتقلين، مما يدل على كثرة من تلقى عنه العلم وانتشارهم.

٧- أبوبكر الدشتي:

جاء في ترجمة ابن يعيش في مفتاح السعادة "وحدث عنه جماعة آخرهم أبوبكر الدشتي" [3] .

٨- ابن واصل الحمويّ ٦٠٤- ٦٩٧هـ

محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل التميمي الحموي الشافعي، ولد بحماة وبرع في العلوم العقلية والشرعية، قرأ المذهب الشافعي والأصول على ابن الخباز وقرأ النحو على ابن يعيش في حلب، من مؤلفاته مختصر كتاب الأغاني، ومفرج القلوب في دولة بني أيوب[4].

٩- ابن النحاس الحلبي ٦٢٧-٦٩٨هـ

محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، أخذ العربية عن الجمَّال بن عمرون

---

(١) معجم الأدباء ٢/ ٨٦٩

(٢) إنباه الرواة ٤/٥٠

(٣) مفتاح السعادة ١/١٩٧

(٤) بغية الوعاة ١/١٠٨، وشذرات الذهب ٦/١١٠

والقراءات عن الكمال الضرير، وسمع الحديث عن ابن اللتيّ وابن يعيش وطائفة. [١]

ويبدو جلياً أن تلاميذ ابن يعيش أشهر من أساتذته، مما يدل على مكانته العلمية السامية وعلمه الغزير، وهو كما قال القفطي "ينثال عليه أجلة الأصحاب مستسقين لفضله استسقاء السحاب" [٢] ولا غرو، فقد وقف الرجل على مصنفات من اشتهر قبله، فصار مرجعاً ومقصداً لمن أراد أن يتعلم العربية.

مؤلفاته:

يتفق المؤرخون لحياة ابن يعيش على أن له كتابين اثنين، هما: شرح المفصل، قال عنه ابن خلكان : "وشرح الشيخ موفق الدين كتاب المفصل لأبي القاسم الزمخشري، شرحاً مستوفياً، وليس في جملة الشروح مثله"[٣] . والآخر هو شرح التصريف الملوكي لابن جني، وفيه يقول القفطي: "ولو رآه– أي ابن جني– لجُنّ طرباً، ويُحقّقُ مصنفه لهذه الصنعة أماً وأباً" [٤] .

ويضيف بروكلمان مصنفين آخرين[٥] . الأول: أجوبة على مسائل نحوية وصرفية لأبي نصر الدمشقي والثاني: تفسير المنتهي من بيان إعراب القرآن.

وينفرد كحالة[٦] بذكر كتاب له في القراءات ولعله كتاب التفسير الذي ذكره بروكلمان، لأنه يتعلق بإعراب القرآن.

فهذه هي الكتب التي نسبت لابن يعيش وتعد قليلة، إذا ما قورنت بعلمه الغزير وعمره المديد. ولكن يحسب له أنه قد بث علمه هذا للكثير من الطلاب الذين أفادوا منه وأصبحوا من العلماء المشهورين.

---

(١) بغية الوعاة ١٣/١

(٢) إنباه الرواة ، ٥٠/٤

(٣) وفيات الأعيان ٤١٦/٥

(٤) إنباه الرواة ، ٤٦/٤

(٥) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان ٢٧٥/٥

(٦) معجم المؤلفين، ١٣٣/٤

شعره :-

لم تذكر الكتب التي أرخت لابن يعيش شعراً له ، إلا أبياتاً قليلة ذكرها السيوطي قائلاً: وقال ياقوت: سألت ابن يعيش أن ينشدني من شعره فقال: لا أعرف لنفسي شعراً إلا أبياتاً قلتها في الملك الظاهر غازي بن يوسف بن أيوب وهي: (١)

يا أيُّها الملكُ الميمونُ طائرُهُ * ومن سَحاب نداهُ الدَّهرُ هطَّالُ

ما زالَ يَخْسِفُني دَهرٌ حوادثهَ * حُولٌ لأهلِ النُّهى والفضلِ يغتالُ

حتى انضويتُ إلى أحشاءِ بِّرِّك بي * لما ظُلمتُ ولما حالتِ الحالُ

وقلتُ من حيثُ آمالي مهاجرةٌ * إليك ما من له فضْلٌ وإفضالُ

لي حُرمةُ الضيفِ والجارِ الكريمِ ومن * أتاكمُ وكهولُ الحيّ أطفالُ

فيبدو أن ملكة الشعر كانت متوفرة لدى ابن يعيش، فالأبيات موزونة مقفاة، وهي من بحر (البسيط) ومن قال مثل هذه الأبيات لا يعجز عن نظم غيرها، ولكن انشغاله بالتحصيل ثم التدريس في بيته وفي المسجد وفي المدرسة الرواحية صرفه عن كتابة الشعر.

ويبدو أن الملك الظاهر الممدوح بهذه الأبيات، هو عينه الملك الذي أثنى عليه في مقدمة شرحه للمفصل ولم يذكر اسمه، فهو بعد أن بدأ كتابة هذا الشرح توقف مدةً لأسباب، منها فساد الزمان بفساد حكامه، ثم استأنف الكتابة بعد أن أمسك بزمام الأمور حاكم عادل أبدى اهتمامه بالعلم وإكرامه للعلماء، يقول ابن يعيش: "وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون إتمامه عدة موانع... منها أن الزمان قد فسد حتى علا باقله على درجة قس، وانحط قسه عن درجة باقل.. فلما شرف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان، الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور، غياث الدين والدنيا، ملك الإسلام والمسلمين، سيد الملوك والسلاطين، أعز الله أنصاره، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره، أحيا

(١) تحفة الأديب ٢/٧٩٩

من هذا العلم رميماً، وأعاد ماءه جماماً ونبته جميمــاً، أمليتــه حاويــاً لضــروب العلم"(١) .

وما يؤيد ذلك أنه ذكر بلوغه السبعين حين توقف عــن الكتابــة، وســبق أن ولادته كانت عام ثلاثة وخمسين وخمسمائة، فيكون توقفه عن الكتابة عــام ثلاثــة وعشرين وستمائة، وقد تولى الملك الظاهر، الحكم بعد أبيه في رمضان سنة اثنتين وعشرين وستمائة، واستمر فيها حتى وفاته عام أربعة وثلاثين وستمائة(٢) . ولعله في أول عهده لم يولِ العلماء كبير اهتمام. ولم يلتفت إليهم حتى ترسخت قدمه، أو أن ابن يعيش يعني بالسبعين اقترابه منها.

أقوال العلماء فيه:

لم يُذكر ابن يعيش من قبل مؤرخيه إلا بالفضل والثناء عليه وعلــى علمــه وعلى مكانته التي لم ينافسه فيها أحد في زمانه، قال عنه القفطي الــذي عاصــره وجاوره وتتلمذ عليه: "ولو أنصفته ما أجريته في حلبة النحاة، ولو أن النحو قنطرة الآداب لنزهته عن مشاركة من قصده ونحاه، فإنني إن وصفته بالنحو فهو أديــب، أو بالبلاغة فهو خطيب، أو بالعدالة فهو أبو ذرها، أو بالمعاني فهو مكنون دُرّهــا، أو بجميع الفضائل وجمعها فهو حالب دَرِّها، إمامٌ إذا قاس قطع، وإذا تربّــع ربْــع الأدبِ بَرَع، وإن سئل بيّن المُشكل، وإن استفسر فَصّل المجمل، تصدر في زاويــة أبي علي -الفارسي- وجلّى للطلبة غامض كلامه، وما تعبير كل متصدرٍ جلــيٌّ، حملته على إدراك العلوم نفسه الأبيّة" (٣) .

فلله درُ القفطي إذ منحه ما يستحقه بهذا الثــناء، وأوضح مكانته العلمــــية التي إنفرد بها في عصره، ووصفه في مكانٍ آخر بالتروي في الإجابة إذا ســئل،

---

(١) شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تح:أحمد السيد سيدأحمد وإسماعيل عبــد الجــواد، المكتبة التوفيقية القاهرة، د.ط، د.ت، المقدمة ،ص:٩

(٢) تاريخ الخلفاء، الحافظ جلال الدين السيوطي، تح: عبد الله المنشاوي، مكتبة الإيمــان، المنصــورة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ص:٤٧٧

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٤/٤٥-٤٦

فقال: "وفي هذا الموفق خصلةٌ فاق بها أقرانه- ولا قِرن له- وإخالُها منحة من الله، والله يهنئُه بما خوله، وهي السكوت عن الإجابة عند السؤال، والسكوت في أداء الجواب إذا تسرع غيره إلى الخطأ في المقال، ولقد سألته من سنين عن مسألة في موانع الصرف، فصمتَ عن الجواب، وكان في صمته الصواب، فإنها أُشكلت على الأئمة المتقدمين، حتى غلط في الإجابة عنها المبرد وناهيك به تقدماً في السابقين الأولين، فاستدللت بإمساكه على تحصيله.. والسعيد من سكت عند الإشكال" [١] .

وكان ابن خلكان -أيضاً- ممن عاصروه وتتلمذوا عليه، فقال عنه: "وكان حسن التفهيم، لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدئ والمنتهي، وكان خفيف الروح ظريف الشمائل، كثير المجون مع سكينة ووقار" [٢] . ولعل ابن خلكان يريد المَجْنَ لا المجون، فالمجنُ لغة هو : خلط الجدِّ بالهزل، والمجانة والمجون ألَّا يُبالي الإنسان بما صنع[٣] .لأنه لا يُعقل أن يوصف شيخ في مقامه بالمجون. والمجون لا تجتمع معه سكينة ولا وقار، فالمراد هو خفة الروح وظرف الطبع، ومما يؤيد ذلك أنه اتبع هذه العبارة بسرد بعض القصص التي تتجلى فيها خفة روحه وظرفه فقال[٤] : وقد حضرت يوماً حلقته، وبعض الفقهاء يقرأ عليه "اللمع" لابن جني، فقرأ بيت ذي الرمة في باب النداء:

أيا ظبيةَ الوَعساءِ بينَ جُلاجِلٍ * وبينَ النَقا آأنتِ أمْ أمُّ سالمِ[٥]

فقال له الشيخ: إن هذا الشاعر لشدة ولهه في الحب وعظم وجده بهذه المحبوبة أم سالم، وكثرة مشابهتها للغزال- كما جرت عادة الشعراء في تشبيههم النساء الصباح الوجوه بالغزلان والمها- اشتبه عليه الحال فلم يدر هل هي امرأة

---

(١) إنباه الرواة ٤٩/٤

(٢) وفيات الاعيان ٤١١/٥

(٣) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م (مجن) ٢٥/١٤

(٤) وفيات الأعيان ٤١٢/٥ وما بعدها.

(٥) ديوانه ،غيلان بن عقبة العدوي، عُني بتصحيحه وتنقيحه: كارليل هنري هيس، مطبعة كلية كمبريج، ١٣٣٧هـ = ١٩١٩م ص:٦٢٢

أم ظبية، فقال: آأنت أمْ أم سالم، وأطال الشيخ موفق الدين القول في ذلك، وبسطه بأحسن عبارة بحيث يفهمه البليد البعيد الذهن، وذلك الفقيه منصــت مقبــلٌ علــى كلامه بكليته، حتى يتوهم من يراه على تلك الصورة أنه قد تعقل جميع مــا قالــه، فلما فرغ الشيخ من شرحه، قال له الفقيه: يا مولانا: إيش في المرأة الحسناء يشبه الظبية؟ فقال له الشيخ قولَ منبسط: تشبهها في ذنبها وقرونها، فضحك الحاضرون وخجل الفقيه وما عدت رأيته في مجلسه.

وقال أيضاً: وكنا يوماً نقرأ عليه في داره، فعطش بعض الحاضرين وطلــب من الغلام ماءً، فأحضره له، فلما شرب قال: ما هذا إلا ماءٌ باردٌ، فقال له الشيخ: لو كان خبزاً حاراً لكان أحب إليك[(١)] .

هذا طرف مما سرده ابن خلكان من مواقفه التي تشير إلى خفة روحه، وأول من وصفه بالمجون هو ابن خلكان نفسه، وتبعه في هذه العبارة بعض المؤرخين، ولم يذكروا من أخلاقه ما يسوؤه سوى هذه العبارةَ المبهمة، بل لقد أثنى عليه ابــن خلكان ثناءً لم يثنه على أحدٍ غيره. فهو يعني –إذن– أن خفة الروح هذه لم تســلبه وقاره وسكينته، لأنه من المعروف أن كثرة المزاح تسقط الهيبة، فهو يمزح ولكن في حدود يحتفظ معها بهيبته ووقاره.

وقال عنه السيوطي: "وكان ظريفاً مطبوعاً خفيف الروح مع سكينة ورزانة، وله نوادر كثيرة" [(٢)] . فهو يربط خفة روحه بالسكينة والرزانة.

وقال أيضاً: "كان من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف، طــال عمره وشاع ذكره وغالب فضلاء حلب تلامذته" [(٣)] .

وفاته:

توفي ابن يعيش في سحر الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وستمائة[(٤)] . ولم يختلف المؤرخون في سنة وفاته، ودفن من يومــه بتربته بالمقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل صلوات الله عليه وسلامه[(٥)] .

---

(١) وفيات الأعيان، ٤١٢/٥ وما بعدها

(٢) تحفة الأديب في نحاة مغنى اللبيب، ٧٩٨/٢

(٣) بغية الوعاة ، ٣٥١/٢-٣٥٢

(٤) وفيات الأعيان، ٤١١/٥

(٥) المصدر السابق، ٤١١/٥

المبحث الثاني

التعريف بشرح المفصل

عندما ظهر كتاب المفصل لجار الله الزمخشري، وقع في نفوس الناس موقعا حسناً زاحم فيه كتاب سيبويه، واهتم به الدارسون، وتناولوه من شتى المباحث، فمن شارح له ومن شارح لأبياته، ومن معربٍ لها، وهناك من تولى الردّ على الزمخشري، وكان نتاج هذه الدراسات مؤلفات كثيرة أثرت المكتبة العربية.

ومما قيل فيه نظماً:

إذا ما أردتَ النحوَ هاكَ محصّلا * عليك من الكتبِ الحسانِ مفصّلا

وقال آخر:

مفصل جار الله في الحسن غاية * وألفاظُه فيها كدرّ مفصّلِ

ولولا التُقَّى قلتُ المفصلُ معجزٌ * كآيٍ طوالٍ من طِوالِ المفصّلِ[1]

فهذه الأبيات تدل على موقع الكتاب من نفوس الناس ومكانته السامية منها.

وصاحب المفصّل هو محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، من أهل خوارزم، وزمخشر إحدى قراها القريبة منها، وكان رحمه الله ممن يُضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة، صنف التصانيف في التفسير وغريب الحديث والنحو وغير ذلك، وكان أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه، وأكثرهم أنساً وإطلاعاً على كتبها، وكان علامة الأدب ونسابة العرب، أقام بخوارزم، وكان متحفاً بالاعتزال، ولد يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين واربعمائة، وتوفى -رحمه الله- بكُركانج ليلة عرفة من سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[2].وقد بلغت جملة شروح المفصّل أربعة وثلاثين شرحاً، وردت ستةٌ وعشرون منها في كشف الظنون[3] ونكتفي هنا بذكر أهم وأشهر تلك الشروح:-

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، د.ط، د.ت، ٢/١٧٧٤.

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٣/٦٥-٦٨

(٣) كشف الظنون، ٢/١٧٧٤-١٧٧٦

-شرح المؤلف نفسه ت(٥٣٨هـ) [١] .

- شرح الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي ت(٦٠٦هـ) [٢] . وللقفطي تعليق عليه، قال: "وأما ما زعمه الفخر الرازي المعروف بابن الخطيب من شرحه، فقد عرَّض عِرْضه للاستهزاء، وأظهر من ضعف علمه بهذا النوع ما أهدفه للاستزراء، وعجز من أوله عن شرح حدّ الاسم..." [٣] .

- شرح أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت(٦١٠) وسماه الإيضاح[٤] وذكره اليماني باسم المفضل في إيضاح المفصّل للزمخشري[٥] .

- شرح أبي القاسم بن الحسين الخوارزمي ت(٦١٧)هـ الموسوم بالتخمير[٦] ، ذكره القفطي وقال عنه "...أراد أن يعرب فأعجم، ورام أن يسرج ليركب، فأسرج وما ألجِم، وسماه التخمير لما خامره من الجهل بالبلاغة في العبارة، وعبّر عن الشرح بالتشريح فقبح الاسم وإن وافق الإشارة"[٧] . وذلك أنه يقول في شرحه قال المشرّح، بدلاً عن قال الشارح.

- شرح أبي عمرو عثمان بن عمرو بن الحاجب ت(٦٤٦)هـ ويسمى الإيضاح[٨] قال عنه القفطي: "الذي صنفه ابن الحاجب الكردي فهو عن القصد محجوب، وعن الأسلوب الموفقي مسلوب، فالمُعاني للاستفادة منه عانى، ومن أين لابن لبون[٩] في الفقه يشغله التدريس، الجري في حلبة النحو مع البزّل[١٠]

---

(١) تاريخ الأدب العربي،بروكلمان ٢٩٠/١.

(٢) كشف الظنون، ١٧٧٤/٢، وانباه الرواة، ٤٨/٤

(٣) إنباه الرواة، ٤٨/٤

(٤) كشف الظنون، ٤١٢/١، ١٧٧٤/٢

(٥) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبدالباقي عبدالمجيد اليماني، تح: عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص:١٦٣

(٦) بغية الوعاة، ٢٥٣/٢

(٧) إنباه الرواة، ٤٧/٤

(٨) كشف الظنون، ٢١٤/١، ١٧٧٤/٢، والبداية والنهاية، ١٧٦/٣

(٩) هو ولد الناقة إذا كان في العام الثاني وصار لها لبن، لسان العرب ١٦٤/١٣(لبن)

(١٠) جمع بازل، ويقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة وفطن نابه، لسان العرب،٨٠/٢(بزل)

القناعيس[١]"[٢] .فهو يشير بالأسلوب الموفقي لأسلوب ابن يعيش (موفق الدين) وقد جاء هذا المعنى في بيت جرير الذي يقول فيه:

وابنُ اللبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ * لمْ يستطعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القناعيسِ[٣]

ويبدو أن حب القفطي لأستاذه ابن يعيش وإعجابه بشرحه، جعله يتحامل على بقية الشارحين،وينتقص من قدرهم، وقدر شروحهم، فهي وإن كانت لا ترقى إلى سماء شرح ابن يعيش- فشرحه كما قال عنه الأستاذ شوقي ضيف "جاء أشبه بدائرة معارف" [٤] ، جمع فيه كل آراء النحويين ومختلف علوم العربية ، إلا أنها لا تهوي إلى هذا الدرك الذي رماها فيه، فابن الحاجب معروف في مجال النحو والصرف، وله مصنفات تهافت عليها الدارسون والباحثون.

- شرح جمال الدين علي بن يوسف القفطي[٥] (ت٦٤٦هـ)

- شرح محمد بن محمد المعروف بابن عمرون الحلبي[٦] ، تلميذ ابن يعيش. (ت ٦٤٩هـ)

وجاء في ترجمة القفطي له: "وشرح كتاب المفصل للزمخشري شرحاً استوفى فيه القول، لا يقصر أن يكون في مقدار كتاب أبي سعيد السيرافي في شرح سيبويه"[٧] وما ذلك إلا أنه -في رأيه- استفاد من شرح ابن يعيش واقتبس منه[٨] .

- شرح الشيخ أبوعبد الله المعروف بابن مالك[٩] (ت ٦٧٢هـ)

---

(١) جمع قنعاس. وهو الجمل الضخم العظيم، لسان العرب، ٢٠٤/١٢ (قنع)

(٢) إنباه الرواة٨٤/٤

(٣) ديوان جرير بن عطية الأنصاري، دار صادر، دار بيروت، بيروت ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م ص:٢٥٠

(٤) المدارس النحوية، ص:٢٨٠

(٥) كشف الظنون، ١٧٧٥/٢

(٦) بغية الوعاة ٢٣١/١، كشف الظنون ١٧٧٤/٢، إشارة التعيين: ٣٣٧

(٧) إنباه الرواة ١٦٧/٤

(٨) المصدر السابق ٤٨/٤

(٩) كشف الظنون ١٧٧٤/٢، بغية الوعاة ١٣٢/١

- شرح بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي[١] ت(٧٤٩هـ)

وقد تمكنت من الوقوف على شرحين من هذه الشروح هما شرح ابن الحاجب (الإيضاح)[٢] وشرح الخوارزمي (التخمير)[٣]، وأفضلها على الإطلاق هو شرح ابن يعيش، وذلك لأنه جمع فيه آراء النحويين المختلفة، ورد الأشعار إلى أصحابها وأكمل أنصاف الأبيات الشواهد، وعرف بالشعراء، وذكر مناسبات الأمثال التي وجدت أو استدل بها هو وشرح اللغة، وذكر العلل النحوية، فكان كتابه أشبه بدائرة معارف.

ظهور شرح ابن يعيش:-

لم تحدد كتب التراجم السنة التي بدأ فيها ابن يعيش شرحه للمفصل، وهو فيما يبدو من حديثه في مقدمة الكتاب، وضعه أو أملاه في مرحلتين، فبعد أن شرع في شرحه حالت دون إتمامه أسباب ذكرها قائلاً: "وكنت ابتدأت بهذا الكتاب، ثم عرض دون إتمامه عدة موانع، منها اعتراض الشواغل، ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل، ومنها أن الزمان فسد حتى علا باقله على درجة قسٍ، وأنحط قسُه عن درجة باقل"[٤].

فهو يشير في هذا النص إلى ثلاثة أسباب حالت دون إتمامه الشرح وتوقفه عنه، وهي شواغل الحياة بصورة عامة، وبلوغه سن السبعين وما أحدثته من مجافاة بينه وبين الكتابة، وربما لإحساسه بالكبر ومن ثم قلة الهمة والنشاط، والسبب الأخير هو فساد الزمان وانقلاب الموازين فيه حتى علا الأحمق على العالم، وهو ربما يشير إلى قلة اهتمام الحكام بالعلماء، فارتفع مقام الجهلة وازداد نفوذهم وانحط قدر العلماء.

ويبدو أن السبب الأخير هو السبب الرئيسي في توقفه عن الكتابة، فما أن تغير الوضع، واستلم زمام الأمور حاكم عادل أبدى اهتمامه بالعلم وإكرامه

---

(١) بغية الوعاة ٥١٧/١

(٢) تح:محمد عبدالعظيم،دار الكتاب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٨م.

(٣) تح:د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

(٤) شرح المفصل، المقدمة ص:٩

للعلماء، حتى انبعثت فيه الهمة ودب النشاط. فاستأنف الكتابة مرة أخرى، وأكمل الشرح كما مرّ في الحديث عن شعره.

وذكر ابن يعيش الأسباب التي دعته إلى شرح كتاب المفصل، وهي أنه كتاب جليل القدر، صنع بعبارات مجملة لا يتيسر فهمها لعامة الطلاب، ومنها ما هو ميسور الفهم إلا أنه خالٍ من الدليل، قال: "لما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف العلامة الإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري- رحمه الله- جليلاً قدره، نابهاً ذكرُه، قد جمعتْ أصول هذا العلم أصوله، وأوجز لفظه، فتيسر على الطالب تحصيله، إلا أنه مشتمل على ضروب منها ما أغربت عبارته فأُشكل، ولفظٌ تتجاذبه معانٍ فهو مجمل، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خالٍ من الدليل مهمل، استخرت الله تعالى في إملاء كتابٍ أشرح فيه مُشكله، وأوضح مجمله، واتبع كل حكم منه حججه وعلله، ولا أدعي أنه -رحمه الله- أخلّ بذلك تقصيراً عما أتيت به في هذا الكتاب، إذ من المعلوم أنه من كان قادراً على بلاغة الإيجاز كان قادراً على بلاغة الإطناب" (١) . فأثبت لصاحبه الفضل بأن أطلق عليه (العلامة الإمام) ووصف كتابه بجلال القدر ونباهة الذكر، وهذا هو خلق العلماء. وقد كان له ما أراد فأثبت فيه قدرته الفائقة على التحليل والتعليل وبسط الآراء والحجج.

منهجه في الكتاب:-

قسم الزمخشري كتابه إلى أربعة أقسام، حيث جعل قسماً للأسماء، وآخر للأفعال، وثالثاً للحروف، وأفرد القسم الأخير للمشترك، وقد حافظ ابن يعيش على هذه الخطة في شرحه، لم يعدّل فيها بتقديم أو تأخير، ويمكن أن نلخص منهجه في الشرح في ما يلي:

- يعرض كلام الزمخشري في مسألة من المسائل بقوله: قال صاحب الكتاب، ثم يتبعه بالشرح والتفصيل، عارضاً آراء النحويين المختلفة في المسألة الواحدة، باسطاً أدلتهم وأوجه احتجاجهم مبيناً رأيه الشخصي.

---

(١) شرح المفصل، المقدمة ص:١٠

فمن ذلك قوله: قال صاحب الكتاب: وإذا كُرِّر المنادى في حالة الإضافة، ففيه وجهان: أحدهما أن يُنصب الاسمان معاً كقول جرير:

يا تيمَ تيمَ عَدِيّ لا أبا لكمُ[١] .

والثاني: أن يضم الأول. قال الشارح: "إذا كان المنادى مضافاً وكُرر المضاف دون المضاف إليه، وذلك نحو: يا زيدُ زيد عمرو، فإنه يجوز فيه وجهان، أحدهما نصب الأول والثاني، والوجه الأخر ضم الأول ونصب الثاني. قال الخليل ويونس: هما سواءٌ في المعنى، وهما لغة العرب، فإذا نصبتهما جميعاً فسيبويه يزعم أن الأول هو المضاف إلى عمرو، والثاني تكرّر لضربٍ من التأكيد، ولا تأثير له في خفض المضاف إليه، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الأول مضاف إلى اسم محذوف، وأن الثاني هو المضاف إلى الظاهر المذكور، وتقديره عنده: يا زيد عمرو يا زيد عمرو، وحذف عمرو الأول اكتفاءً بالثاني" [٢] .وبعد أن بسط آراء العلماء في هذه المسألة وأكمل الشرح، عاد إلى البيت وأكمله وشرح المعاني الواردة فيه، وأيّد الرأي الثاني أي ضم الأول ونصب الثاني.

– وقد تعرضُ له المسألة لأكثر من مرة، فيشير إلى أنه تقدم شرحها في موضع سابقٍ ولا حاجة لإعادتها. فمن ذلك قوله في باب إبدال الواو من الهمزة: "وأما إبدالها من الهمزة في نحو جُونه وجُون، فقد تقدم شرحه في تخفيف الهمزة بما أغنى عن إعادته" [٣] .

وفي باب الحروف عند الحديث عن (لا) النافية قال: "وقد تدخل الأسماء فينفي بها نفياً عاماً، نحو لا رجلَ في الدار، ولا غلام لك، وغير عام نحو قولك: لا رجلٌ عندك ولا امرأة، ولا زيدٌ عندك ولا عمرو، ولذلك لا يكون الرفع إلا مع التكرار، وقد شرحنا ذلك فيما تقدم وخلاف أبي العباس فيه بما أغنى عن إعادته"[٤] .

---

(١) البيت من البسيط لجرير بن عطية الخطفي، ديوانه، ص:٢١٩ وعجزه :لا يوقعنكم في سوأة عمرُ.

(٢) شرح المفصل، مج١ ج٢/٢٧٨

(٣) المصدر السابق مج٤ج١٠/٣٧١

(٤) المصدر السابق مج٤ ج٨/١٣

- وقد يعيد ابن يعيش الشرح في بعض الأحيان، ويشير إلى أن الحديث قد سبق ذكره ولكن لا بد من ذكر طرفٍ منه، قال في الحديث عن لام الأمر: "قد تقدم الحديث على الأمر وحرفه، إلا أنه لا بدّ من ذكر طرفٍ من أحكامه حسبما ذكره المصنف.." [١] .

- يشير في بعض الأحيان إلى أن المسألة وردت في كتابه شرح الملوكي، وقد استقصى الحديث عنها، قال في الحديث عن أشياء كجمع: "فإن أصلها شيآء على زنة فعلاء، كقصباء وطرفاء، إلا أنهم كرهوا تقارب الهمزتين، فحولوا الأولى إلى موضع الفاء فقالوا: أشياء على زنة لفعاء، والأصل فعلاء، والذي يدل على أنه مفرد تكسيرهم إياه على أشاوي، وفيه خلاف قد ذكرته في شرح الملوكي، وقد استقصيت الكلام فيه هناك" [٢] . وقد وقع ذكر كتابه هذا في ستة مواضع من هذا الكتاب[٣] .

- وقد يزيد ابن يعيش أشياء لم ترد في نص صاحب الكتاب، وذلك لعموم الفائدة، فمن ذلك ما جاء في جمع الثلاثي، فإن الزمخشري دلف مباشرة إلى ذكر صيغ الجمع، لأن الباب باب الجمع، وزاد ابن يعيش صيغ الثلاثي أولاً، فقال: "إنما بدأ بحصر ألفاظ الجمع ولم يذكر أبنية الثلاثي التي هي في الآحاد التي تكسر عليها الجموع، لأن الباب باب الجمع، فجاء بالتفصيل على وفق الترجمة، ونحن نجمع بينهما، لأن الفائدة مرتبطة بهما..." المسألة[٤] .

- وإذا عرضت له مسألة أثناء شرحه لأخرى، فإنه لا يتوسع فيها، ويعد بتفصيل القول فيها في موضعه، قال في الحديث عن أصل كلمة (أحد) : "والأصل (وحد)، وكذلك الهمزة في (إحدى) بدلٌ من الواو، فكذلك هي في مؤنثه.. والهمزة تبدل من الواو المفتوحة والمكسورة والمضمومة، وإبدالها من المفتوحة قليل، يؤخذ

---

(١) شرح المفصل مج٤ج١٢٢/٩

(٢) المصدر السابق مج٢ج٥٣٥/٥

(٣) ينظر أيضاً مج٣ ج٦٨/٦، مج٣ج٧/ ٤٥٣، مج٣ ج٥٨٨/٨، مج٤ج٣٥١/١٠

(٤) ينظر: مج٢ ج٣٨١/٥

سماعاً، ومن المضمومة قياساً مطردا، وفي المكسورة خلاف، وسنوضح ذلك في موضعه من هذا الكتاب"[١] .

– ومن منهجه استخدام عبارة (فإن قيل) أو (فإن قال قائل)، كأنه يفترض اعتراضاتٍ ربما يتعلق بها خصمه. ثم يأخذ في الجواب عنها، من ذلك في باب الاستفهام، فبعد أن تحدث عن أن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه، وذلك من قبل أن الاستفهام إنما هو عن الفعل، واستوفى الشرح قال:" فإن قيل :إذا كان الاستفهام يقتضي الفعل على ما أقررتم، فما بالكم ترفعون بعده المبتدأ والخبر، فتقولون: أزيدٌ قائمٌ؟ وهل زيدٌ قائم؟ فالجواب أن الجملة قبل دخول الاستفهام تدل على فائدة، فدخل الاستفهام سؤالاً عن تلك الفائدة"[٢] .والكتاب زاخرٌ بهذا الأسلوب.

– وكثيراً ما يتعرض إلى الجانب اللغوي إضافة إلى الجانب النحوي، فيشرح الألفاظ والعبارات فمن مثل ذلك قوله: والأشارير جمع إشرارة وهي القطعة من اللحم تجفف للإدخار[٣]، وقال في موضع آخر حين تعرض لبيتي العجاج:

والنسرُ قد يركضُ وهو هافِ * بُدِّل بعد ريشهِ الغدافِ

قَنازعاً من زُغبٍ خوافِ * سَرْهَفْتُهُ ما شِئتُ من سِرهافِ[٤]

قال: "القنازع جمع قنزعة وهو الشعر حول الرأس، والزغب الشعرات الصغيرة على ريش الفرخ، والخوافي ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح، وسرهف الصبي أحسن غذاءه"[٥] وقد كثر ذلك في بابي التثنية والجمع.

– وهو يشرح ما يعرض له من أمثال وأقوال، وذكر المناسبة التي قيلت فيها، فمن ذلك حين عرض له قولهم (لو ذات سوارٍ لطمتني) [٦]، فبعد أن تناول

---

(١) شرح المفصل مج٣ ج٦/٤٧

(٢) ينظر مج١ج١/١٥٨

(٣) ينظر مج٤ ج١٠/٣٦٤

(٤) ديوان العجاج: رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح د: سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص:١١١

(٥) شرح المفصّل مج٣ ج٦/٧٨

(٦) فرائد الخرائد في الأمثال ، أبويعقوب يوسف بن طاهر الخولي ، تح: د. عبدالرازق حسين ، دار النفائس للنشر ، الأردن ، ط ١، ٢٠٠٠م ، ص ٤٤٧.

الجانب النحوي فيه قال: "ويحكى أن حاتماً الطائي أُسِر في بلاد بني عنزة، فغاب عنها الرجال، وبقي فيما بين نسائهم حاتمٌ مقيداً مغلولاً، ثم اتفق لهن الارتحال فارتحلن بحاتم، فلما بلغن بعض الطريق مسهن الجوع، وكان عادة الجاهلية أكل الفصيد في المخمصة، فقال: افكُكْنَ عني الغلّ لأفزد، ففككن عنه فنزل عن الناقة ونحرها، فقيل له في ذلك، فقال: هكذا فزدي أنه، فلطمته جارية بما فعل، فقال: لو ذات سوارٍ لطمتني، يريد لو حرة لطمتني، والمعنى، لو لطمتني من كانت في الشرف لي كفؤاً لهان عليّ ذلك"[1] .

– ومن منهجه ذكر بعض القصص القصيرة أثناء الشرح، وذلك ربما للترويح عن القارئ، والتخفيف عليه من عنت الزيود وإعراب عمرو، فمن ذلك قصة أبي ذؤيب حين سمع بمرض النبي ، وركوبه ناقته إلى المدينة، وما واجهه في رحلته من مشاهد وتطيره بها، إلى أن و صل إلى المدينة، وعلم بموته (ص) وسماعه خطبة أبي بكر وعمر، إلى أن شهد دفنه والأبيات التي أنشدها في رثائه، وانصرافه إلى باديته، وذكر زمان وفاته[2] .

ومن ذلك أيضاً قصة يونس النحويّ[3] .وقصة فاطمة بنت الخرشب[4] .

ومن منهجه التعريف ببعض الشخصيات ممن اشتهروا بالألقاب، فبعد أن ذكر بيتاً لعارقِ الطائي، عقب عليه قائلاً: فالبيت لعارق الطائي، وعارق لقب غلب عليه، لقب بذلك لقوله في آخر البيت: ذو أنا عارقه، واسمه قيس بن جروة بن سيف بن مالك بن عمرو بن أبان[5] .

– من منهجه تكملة أنصاف الأبيات وتصحيح روايتها، أو ردها إلى أصحابها إن لم يكن ذلك واقعاً، والإتيان بما قبلها أو بعدها من أبيات، وقد اجتمع ذلك كله حينما ذكر الزمخشري بيت القائل:

---

(١) شرح المفصل مج١ج١/١٦٠

(٢) ينظر مج٢ ج٤/١٤٢

(٣) ينظر مج١ ج٢/٥٧٤

(٤) ينظر مج٣ج٧/ ٣٦٦

(٥) ينظر: مج٢ ج٣/١١٤

حاشا أبي ثوبانَ إن ّبه * ضنّاً على الملْحاة والشتمِ[1]

فقال ابن يعيش: هكذا أنشده أبو العباس المبرد والسيرافي وغيرهما من البصريين،وفيه تخليط من جهة الرواية، وذلك أنه رُكب صدرة على عجز غيره، وهذا البيت للجميح، وهو منقد بن الطماح بن قيس بن طريف، أورده المفضل الضبيّ في مفضلياته وأوله[2] :

يا جارَ نضلةَ قد أني لك أن * تسعى بجارك في بني هِدْمِ

متنظمين جوارَ نضلةَ يا * شاهَ الوجوهُ لِذلك النظمِ

وبنو رواحةَ ينظرونَ إذا * نَظَرَ النديُّ بآنفٍ خُثمِ

حاشا أبي ثوبانَ إنّ أبا * قابوسَ ليسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

عمرُو بنُ عبدالله إنّ بهِ * ضنّاً على الملْحاةِ والشّتمِ

– وهو في شرحه يستشهد بالكثير من الآيات القرآنية والقراءات ، والشواهد الشعرية ، كما استشهد بالأحاديث النبوية، والأمثال ، والأقوال، وسنعرض لذلك بالتفصيل في موضعه من هذه الدراسة.

مصادر شرح الكتاب:

تقدم أن شيوخ ابن يعيش الذين تلقى عنهم العربية لم يكونوا مشهورين، فاعتمد على التحصيل من آثار السابقين، وأكبّ عليها، وألمّ بما فيها من آراء النحويين البصريين والكوفيين والبغداديين، ثم اشتغل بالتدريس، وأهتم بالتأليف في سن متأخرة بعد أن ترسخت قدمه في النحو، وأصبح من الذين يشار إليهم بالبنان.

وعليه فأننا نجد أسماء هؤلاء الأعلام مبثوثة في كتابه هذا، وهو يكثر النقل عن بعضهم ويرد ذكر بعضهم في شرحه قليلاً، ومن أبرز هؤلاء النحاة:

يونس بن حبيب:

كثيراً ما نجد آراءه في متن هذا الكتاب، سيما في المسائل الخلافية، فمن ذلك في باب (لكن) المخففة: وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خففت لا يبطل عملها، ولا

---

(١) من الكامل وهو للجميع الأسدي في الأصمعيات، الأصمعي (عبدالملك بن قريب) تح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، د.ط، د.ت ص:٢١٨

(٢) ينظر مج٣ ج٨/٥٣٨

تكون حرف عطف، بل تكون عنده مثل (إنّ) و(أنّ)، فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجها عما كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك (لكنَّ) [١] .

الخليل بن أحمد:-

وممن وردت آراؤهم في شرح ابن يعيش، الخليل بن أحمد الفراهيدي، وورد ذكر كتابه (العين) لكنه يبدو غير راضٍ عنه، قال: "وأما أمّهة -مفرد أمهات- وتأمهت إنما حكاها صاحب كتاب العين لا غير، وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع عنه" [٢] وهو لم ينسب كتاب العين للخليل وإنما قال: صاحب كتاب العين، ولم يُسمِّه، والمعرف لدينا أن هذا الكتاب يسمى بكتاب العين المنسوب للخليل، والله أعلم.

ونقل عنه في اللغة والنحو، ومما نقله عنه في النحو وخالفه فيه قوله: وحكى سيبويه عن الخليل أن قائلاً لو قال: إياك نفسك، لم أعنفه، يريد لو أكدها بمؤكد لم يكن مخطئاً، وهو قولٌ فاسد لأنه إذا سُلم أنه مضمر- أي الكاف- لم يكن سبيل إلى إضافته، لما ذكرناه من أنّ الغرض من الإضافة التخصيص... والمضمرات لا يُتصور تنكيرها بحال. فلا يمكن إضافتها[٣] .

سيبويه:-

من أكثر الذين نقل عنهم ابن يعيش، فنطالع آراءه من الصفحات الأولى للكتاب إلى آخره. فقد افتتح الحديث عن اشتقاق اسم (الله) بكلام سيبويه، قال: "ولسيبويه في اشتقاقه قولان، أحدهما أن أصله (إلاه) على زنة فعال.. والقول الثاني من قولي سيبويه أصله (لاه)" [٤] .

وهو في تقديره الرجل الثقة الذي لا يرد قولٌ جاء عن طريقه، فقد طعن بعض النحويين في بيت رواه سيبويه. فرد عليهم ابن يعيش بقوله: وأما قولهم عن

---

(١) شرح المفصّل مج٣ ج٥٩١/٨

(٢) ينظر مج٤ج٣٢٧/١٠

(٣) ينظر مج٢ج٣/ ٤٢

(٤) ينظر: مج١ج١١/١

البيت الأول، فإن سيبويه رواه عن بعض العرب، وهو ثقة لا سبيل لردِّ ما رواه[1].

ونراه يدافع عن آراء سيبويه، ويحاول أن يتلمس له عذراً ما استطاع إلى ذلك سبيلا، ففي باب نصب الفعل المضارع بإضمار (أن) حين ذكر قول الشاعر:

وما أنا للشيءِ الذي ليسَ نافعي * ويغضبُ منه صَاحِبي بقؤول[2]

بعد أن شرح وجوه الإعراب فيه قال: وقد ردّ أبو العباس المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع هنا في (ويغضب)، وسيبويه لم يقدم النصب لأنه أحسن من الرفع، وإنما قدمه لما بُني عليه الباب من النصب بإضمار (أنْ) [3] .

وهو أيضاً يصحح ما أسيء فهمه من آرائه مما يؤكد شدة اتصاله بكتابه، قال: وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحيي ثعلب، أن مذهب سيبويه أن ارتفاع المضارع بمضارعته الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه، وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه، والصحيح من مذهبه أن إعرابه بالمضارعة، ورفعه لوقوعه موقع الاسم[4] . وهو كثيراً ما يؤيد رأيه ويحتج له، ونادراً ما يخالفه.

أبو الحسن الأخفش الأوسط:-

سعيد بن مسعده، وهو من الذين أكثر ابن يعيش من النقل عنهم، فمن آرائه المستحسنة لديه في باب التصغير قال: وكان الأخفش يحقرِّ اللاتي على لفظه، فيقول اللُّويَّا، كأنه يحذف التاء من آخره، لئلا يصير الاسم المصغر بزيادة الألف التي للتصغير على خمسة أحرف، فيخرج عن بناء التصغير، ويحتج بأنه ليس بجمع لـ(التي) على لفظها، وإنما هو اسم للجمع كقولك نفر وقوم، وهو القياس[5]

---

(١) شرح المفصل ج٦/١٠٨

(٢) من الطويل وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات، الأصمعي (عبدالملك بن قريب) ص:٧٦ مصدر سابق

(٣) ينظر مج٣ج٧/٢٧٠

(٤) ينظر مج ٣ج٧/٢٣٧

(٥) ينظر مج٢ ج٥/٥٨٦

المبرد:-

أبو العباس محمد بن يزيد، من الذين أكثر النقل عنهم، سيما في مسائل الخلاف، فها هو يذكر رأيه في علة بناء (الآن) قائلاً: وذهب قوم إلى أنه بُني لأنه وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة وألف ولام، فلما خالفت أخواتها من الأسماء بأن وقعت معرفة في أول أحوالها، ولزمت موضعاً واحداً بنيت لذلك،... وهذا رأي أبي العباس المبرد[١] .

الزجاج:-

ويذكره بكنيته -أبوإسحاق- فبعد أن ذكر رأي سيبويه في تصغير (ألاء) قال: وأما أبو إسحاق، فإنه كان يقدر الهمزة في (أُلاء) ألفاً في الأصل، فإذا صُغر دخلت ياء التصغير ثالثة بعد اللام فتقلب الألف الأولى ياءً لوقوع ياء التصغير قبلها، على حدِّ قلبها في حمراء وصحراء، وهذا أقرب إلى القياس، لاعتقاد زيادة ألف التصغير آخراً، على منهاج سائر المبهمات، إلا أنه يضعف من جهة تقدير الهمزة بالألف[٢] .

ابن السراج:-

محمد بن السريّ بن سهل أبوبكر بن السراج، نقل عنه ابن يعيش كثيراً، فقال في باب الحروف الزائدة، "وأعلم أن ابن السراج قال: حقُ الملغيِّ عندي ألا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلغى من الجميع، ويكون دخوله كخروجه، لا يحدث معنى غير التوكيد، واستغرب أن تكون هذه الخوافض زائدة لأنها عاملة، قال: ودخلت لمعانٍ غير التأكيد"[٣] .

السيرافي:-

أبو سعيد، من آرائه التي ذكرها ابن يعيش في باب (لكن) المخففة فيما يتعلق ببيت الشاعر:

---

(١) شرح المفصل مج٢ج٤/٢٧٧

(٢) يُنظر مج٢ ج٥/٥٨٥

(٣) ينظر مج٤ج٨/٥٤

فلــو كنــتَ ضــبياً عَرَفْــتَ قرابتــي * ولكـــنَّ زنجيـــاً عظـــيمَ المشـــافرِ[1]

قال السيرافي: من نصب (زنجياً) جعله الاسم وأضمر الخبر.. ومـــن رفـــع أضمر الاسم وكان الظاهر الخبر، تقديره ولكنك زنجيٌّ[2] .

أبو عليّ الفارسيّ:-

شغلت آراء أبي علي حيزاً ليس بالقليل من شرح ابن يعيش، جاء في الحديث عنه إذا في باب الشرط وأنها إذا كُفت بــ(ما) جوزي بها، وقد يجازى بهـــا فـــي ضرورة الشعر دون أن تُكف بــ(ما)، قال: قال أبوعلي: وكـــان القيـــاس يوجـــب عندي على الشاعر إذا اضطر فجازى بإذا أن يكفها عن الإضافة، كما كفَّ (حيث) و(إذ) لما جوزي بهما، إلا أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجاز كثيراً ممـــا لا يجوز في الكلام، وإنما جازت المجازاة بها في الشعر لأنها قد شاركت (إنْ) فـــي الاستبهام، إذ كان وقتها غير معلوم، فتشبهت بجهالة وقتها ما لا يُدرى أيكـــون أم لا[3].

كما نقل عن أبي عمر الجرمي[4] والمازني[5] وغيرهم. ونقل عن الكســـائي والفراء كثيراً والكوفيين بشكل عام، وقد تأخر الحديث عنهم لأن الدراسة ســـتفرد لهم بعون الله تعالى.

واعتمد في الجانب اللغوي على النقل عن أبي زيد خاصة، قال في الحـــديث عن (من) و(ما) الموصلتين: حكى أبو زيد من قول العرب سبحان ما سخركن لنا، فأجرى (ما) على القديم سبحانه[6] .

وأكثر النقل عن ثعلب أيضاً وعدَّه من الثقات. قال فيه: وإن الأمومة حكاهـــا ثعلب وحسبك به ثقة[7] .

---

(١) من الطويل وهو للفرزدق (همام بن غالب) في ديوانه دار صادر، بيروت، د.ط،د.ت، ص:٤٨١

(٢) ينظر مج٣ج٨/٥٩٥

(٣) ينظر مج٤ج٨/٥٠

(٤) ينظر مج٤ ج٨/٥٠

(٥) مج٤ج٨/٥٠

(٦) ينظر مج٢ج٣/١١٠

(٧) ينظر مج٤ج١٠/٣٢٧

كما نقل عن أبي زيد[١]، وأبي عبيدة[٢] ، وابن السكيت[٣]، وأبي عمرو بن العلاء [٤]، والأصمعي[٥]، والجوهري[٦]، وابن الأعرابي[٧]، والكسائيّ[٨] ، والفراء[٩] ، وغيرهم.

مذهبه النحوي:-

صنف الدكتور شوقي ضيف صاحبنا بأنه بغداديّ المذهب، وقال أنه من أكثر البغداديين المتأخرين انتصاراً للبصريين، مع استحسانه لبعض آراء الكوفيين[١٠] .

ويبدو جلياً من خلال كتابه هذا، أن الرجل كان بصرياً بحتاً، فنزعته البصرية واضحة جلية، فهو كثيراً ما يقف منهم موقف المؤيد المؤازر، ودائماً ما يبدأ بذكر آرائهم حينما يعرض آراء المدرستين، وكثيراً ما يطلق عليهم كلمة (أصحابنا)، ففي باب قلب ألف المقصور ياء عند التثنية فيما زاد على ثلاثة أحرف في مذهب البصريين: قال: و"أما الكوفيون فيحكون عن العرب، أنه إذا تعدى المقصور الأربعة وكثرت حروفه حذفوا ألفه في التثنية، ولم يفرق أصحابنا بين القليل والكثير" [١١] .

وفي بعض الأحيان نلحظ قوة الصلة بينه وبين البصريين حتى إنه ليعتبر نفسه واحداً منهم، يقول في باب فعل الأمر: "إعلم أن فعل الأمر على ضربين

---

(١) شرح المفصل مج٣ج٦/٢١٢

(٢) مج٤ج١٠/٤٦١

(٣) مج٣ج٦/٢١١

(٤) مج٤ج١٠/٣٧٥

(٥) مج٣ج٧/٤٠١

(٦) مج٢ج٥/٤٧٦

(٧) مج٣ج٦/٤٧

(٨) مج٣ج٦/١٠٧

(٩) مج٣ج٦/٢٠٥

(١٠) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص:٢٨٠-٢٨١

(١١) شرح المفصّل مج٢ج٣/٣٤٦

مبنيّ ومعرب، فإذا كان للحاضر مجرداً من الزيادة في أوله كان مبنياً عندنا خلافاً للكوفيين) (١) . وهذا هو رأي البصريين.

وفي باب المثنى، عند الحديث عن الألف والياء الملحقة به في أحوال إعرابه، قال بعد أن ذكر بعض الآراء:"وهي من حروف الإعراب بلا خلافٍ عندنا" (٢) وهو يعني البصريين.

وهو حينما يخالفهم الرأي فإنه لا يهاجمهم كما يفعل مع الكوفيين، بل يذكر أدلتهم، ثم يذكر رأيه في أدب جم، قال في الحديث عن بناء (الآن) بعد أن ذكر عدداً من الآراء الفردية لبعض النحويين،"وقد ذهب جماعة ممن ينتمون إلى التحقيق والحذق بهذه الصناعة إلى أنه مبنيّ لتضمنه لام التعريف" (٣) .وهذا هو رأي سيبويه ومعظم البصريين(٤) ، وله في هذه المسألة رأي انفرد به، يذكر في موضعه من هذا البحث إن شاء الله.

ولا يعني إذا خالفهم الرأي في بعض الأحيان وأيد الكوفيين أو استحسن رأيهم أنه بغداديّ، فالبصريون الأوائل أنفسهم اختلفوا في بعض الآراء والتوجيهات.

ومما يؤكد عدم انتمائه للمدرسة البغدادية، أنه ذكرهم باسمهم في مواضع عدة من الكتاب، وضم نفسه للبصريين في تلك المواضع، قال في نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة: "ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا، وأجازه البغداديون" (٥) .

وقال في موضع آخر:" وأعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة، واحتجوا بأنها قد جاءت في مواضع كذلك.. وأما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو..." (٦) .

---

(١) شرح المفصل مج٣ج٧/٣٠٧

(٢) يُنظر مج٢ج٤/٣٣٤

(٣) ينظر مج٢ ج٤/ ٢٧٨-٢٧٩

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري، تح: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، د.ت، ص:٤١٢

(٥) شرح المفصّل مج٢ج٥/٣٧٢

(٦) ينظر مج٣ ج٨/٦١١-٦١٢

كل هذا يدل على أنه بصريّ المذهب بلا ريب.

القيمة العلمية للكتاب:-

يعتبر كتاب المفصّل من أهم المصنفات النحوية في تلك الفترة، ولقد لقي رواجاً كبيراً وذاع صيته، وملأت شهرته الآفاق حتى إن عدداً كبيراً من النحاة تناولوه بالشرح، دع عنك من رد عليه أو علق، ومن اختصره، ومن شرح أبياته، ومن نظم فيه. ولكن واحداً من تلك الشروح لم يلق ما لقيه شرح ابن يعيش من الشهرة والرواج. قال عنه ابن خلكان: "وشرح الشيخ موفق الدين كتاب المفصّل، وليس في جملة الشروح مثله"(١)

وقال عنه القفطي: "وشرح كتاب المفصل للزمخشري، فوصل به ما فصله، وفرق على المستفيدين ما أجمله، وشرفه بعنايته وإعانته، فنوه بذكره، وجملة وبسط فيه القول بسطاً أعيا الشارحين، وأظهر من عُونه وعيونه ما فتح به باباً للمادحين" (٢) .

وقد بلغ شرح ابن يعيش هذه المنزلة من بين الشروح الأخرى، لأنه أقبل عليه وهو في سن السبعين، وقد نضج علماً وفهماً، ووقف على آراء النحويين من بصريين وكوفيين وغيرهم، واستبصر وجوه حججهم، وشرح نص الزمخشري شرحاً مستوفىً، مستحضراً فيه كل الآراء التي وقف عليها، باسطاً حجج كل فريق على حدة، وشرح المفردات اللغوية- وما أكثرها- وتمم الشواهد، ووجه القراءات،وبين أوجه الاستشهاد في الآيات القرآنية والأبيات الشعرية.

وكان أسلوبه في الشرح جذاباً مبسوطاً في غير ما إملال، يجد من يقف عليه ضالته في فهم المعاني والإحاطة بالآراء المختلفة حول المسألة الواحدة، مما يدل على حده ذهنه، وبُعد نظره، وقدرته الفائقة على التعبير، وإلمامه بأفانين المنطق وأبعاد القياس.

---

(١) وفيات الأعيان ٤١٦/٥

(٢) إنباه الرواة ٤٦/٤

الفصل الثاني

موقف ابن يعيش من أصول المدرسة الكوفية

المبحث الأول: موقفه من السماع

المبحث الثاني: موقفه من القياس

المبحث الثالث: من المصطلحات النحوية

الفصل الثاني
موقفه من أصول المدرسة الكوفية

نشأة المدرسة الكوفية:-

كان فضل السبق إلى وضع النحو للمدرسة البصرية، ابتداء بوضع نقط الإعراب على يد أبي الأسود الدؤلي، إلى أن تراصت قواعده وأكتمل بناؤه بكتاب سيبويه، وقد عنيت الكوفة في تلك الفترة بالقراءات ورواياتها، والفقه، ورواية الأشعار وأيام العرب، مما جعلها تحظى بثلاثة من القراء المشهورين هم عاصم وحمزة والكسائي، كما انفردت بمذهب الإمام أبي حنيفة.

وقد أقبلت الكوفة على النحو بعد مضي قرنٍ من الزمان على نشأته بالبصرة. وتشير كتب التراجم إلى أن أبا جعفر الرؤاسي هو رأس النحو الكوفي، وهو محمد بن أبي سارة، أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء[١] ، ويقال أنه أول من وضع كتاباً في النحو من الكوفيين[٢] . وهو من طبقة الخليل من البصريين، قال: بعث إليّ الخليل يطلب إليّ كتابي فبعثت به إليه، فقرأه ووضع كتابه، قيل: وكل ما في كتاب سيبويه (قال الكوفي كذا) فإنما يعني الرؤاسي[٣] . وكان يعاصره معاذ الهراء، وهو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري التميميّ، قاضٍ بصريّ، روى القراءة عن أبي عمرو، وهو من المكثرين عنه[٤] وهو عم الرؤاسي، أخذ عنه الكسائي[٥] كما أخذ عن عمه الرؤاسي، ولا كتاب له يعرف[٦] .

---

(١) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٢٤٨٨/٦

(٢) الفهرست، ابن النديم، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م،١٠٩/١

(٣) معجم الأدباء ٢٤٨٦/٦

(٤) الأعلام. خير الدين الزركلي، ٢٥٨/٧

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبوالبركات عبدالرحمن أبن الانباري، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر،د.ط،د.ت،ص:٥٣.

(٦) الفهرست ١١٠/١

ويعتبر الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور شوقي ضيف أن الكسائي وتلميذه الفراء هما المؤسسان الحقيقيان لهذه المدرسة، إذ يقول المخزومي: " إن الكسائي وتلميذه الفراء هما المؤسسان الحقيقيان لهذه المدرسة، أخذا نحو البصرة وغيرا فيه ونهجا في دراسته منهجاً مستقلاً. سار عليه المنتسبون إلى هذه المدرسة"(١) . يقول ضيف: "إنما يدأ النحو الكوفي بدءاً حقيقياً بالكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان رسما صورة هذا النحو، ووضعا أسسه وأصوله، واعداه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري، مرتبين لمقدماته ومدققين في قواعده، ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه"(٢) .

والكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، أحمد الأئمة في القراءة والنحو واللغة. وأحد القراء السبعة المشهورين(٣) . أخذ النحو عن أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء(٤) ، ثم بعد أن أنفد ما عندهما خرج إلى البصرة فلقي الخليل وجلس في حلقته، فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا، فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج ورجع وقد أنفد خمسة عشرة قنينة حبرٍ سوى ما حفظ، فوجد الخليل قد مات وقد جلس موضعه يونس بن حبيب، فمرت بينهم مسائل أقرّ له يونس فيها وصدّره(٥) . قال عنه الشافعي: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيالٌ على الكسائي(٦) .

وبعد ذلك عاد إلى الكوفة وتتلمذ عليه الفراء الذي نمت به الدراسات النحوية في الكوفة وتطورت حتى صارت مدرسة لها أسسها المعروفة، والتي تميزها عن مدرسة البصرة. وهو أبوزكريا يحيي بن زياد الفراء، أخذ عن الكسائي وعن سلمة

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي- دار الرائد العربي، بيروت، د.ط، د.ت، ص:٧٤.

(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف/١٥٤

(٣) معجم الأدباء ١٧٤٣/٤.

(٤) نزهة الألباء، ص:٦٧.

(٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٥٨/٢.

(٦) نزهة الألباء، ابن الانباري ص:٧١

ابن عاصم ومحمد بن الجهم وغيرهما، وكان إماماً ثقة، قال فيه ثعلب: ولولا الفراء ما كانت اللغة، لأنه خلَّصها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية، لأنها كانت تُنازع ويدعيها كل من أراد، ويتكلم بها الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب[١] .

قال أبوبكر بن الأنباري فيهما: لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس، إذ انتهت العلوم إليهما[٢] .

هؤلاء هم أهم مؤسسي المدرسة الكوفية في معظم كتب التراجم والطبقات. وللمحدثين نظرات مختلفة في من له أثرٌ واضح في هذه المدرسة، فيقول جوتولد فايل: يغلب على الظن أن يونس بن حبيب كان صاحب التأثير الموجه في كلا الكوفيَّيْن، الكسائي والفراء[٣] . ويفسر الدكتور المخزومي ذلك بـ "أن يونس وحده هو الذي يظهر بين النحويين القدماء على أنه يمثل آراء الكوفيين في جميع المواضع التي يسميه أبن الأنباري فيها ، كذلك ذكره صاحب المفصل خمس مرات من سبع في جانب الكوفيين، ثم ما ذكره السيرافي[٤] . من أنه سمع منه الكسائي والفراء[٥] .

ويرى الدكتور شوقي ضيف رأياً آخر إذ يقول: "والحق أننا إذا أردنا أن نبحث بين البصريين عن موجهٍ للكسائي والفراء في إنشاء المذهب الكوفي، مثل تواً أمامنا الأخفش الأوسط ، الذي روى عنه الكسائي إمام الكوفة الأول، فهو الذي فتح له وللفراء أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها، وبذلك أعدهما

(١) نزهة الألباء ص:٩٨

(٢) نزهة الألباء ص:١٠١

(٣) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجه في دراسة اللغة والنحو ص:٣٧٢.

(٤) ينظر: أخبار النحويين البصريين، أبوسعيد الحسن بن عبدالله الصيرافي، اعتنى بنشره فربنس كرنكو، المطبعة الكاثولكية، بيروت، ١٩٣٦، ص٣٤

(٥) مدرسة الكوفة: ٣٧٢.

للخلاف عليهما.. وهو الذي ألهم الكوفيين المتأخرين الاعتداد بالقراءات الشاذة، مما يجعله بحق الموجه الحقيقي للكوفيين في إحداث مدرستهم، سواء من حيث أخذها بالقراءات الشاذة، أو من حيث التوسع في الرواية والاعتماد على الشواذ في مخالفة سيبويه وأستاذه الخليل(١).

وللدكتور المخزومي رأيٌ مخالفٌ لهما، إذ يرى أن الفضل في نشأة هذه المدرسة يعود إلى الخليل فيقول: "وإذا كان لا بد من النص على المصدر الأول الذي استقى منه الكسائي علمه وفتح السبيل أمامه ليكون إماماً في النحو ورئيساً لمدرسة، فإننا نزعم أن الخليل بن أحمد هو ذلك المصدر الذي لقن الكسائي صناعة الإعراب. وليس كثيراً على الخليل صاحب العقل المبتكر أن ينتمي إليه أعظم مدرستين للغة وقواعدها شهدهما تأريخ العربية" (٢) .

وقد ثبت أن الكسائي تتلمذ على الخليل ويونس وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش(٣) ، ولا بد أنه تأثر بهم جميعاً، كما أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر(٤) ، وجميعهم من أعلام المدرسة البصرية. فهو إذن قد وقف على جميع آراء البصريين ابتداء من أبي عمرو إلى الأخفش وسيبويه. ونحن نعلم أن آراءهم قد تختلف في المسألة الواحدة. فلا بد أن الكسائي قد انتخب من هذه الآراء مجتمعة آراءً كون منها مدرسته الخاصة حينما عاد إلى الكوفة، فأصبح للكوفة مدرسة تتميز عن مدرسة البصرة في الدعائم التي ارتكزت عليها من السماع والقياس والمصطلحات النحوية.

وقد أثبتت الكتب التي تناولت الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية أن النحو الكوفي أصبح يمثل مذهباً مستقلاً، ومن أهم تلك الكتب التي تناولت الخلاف بين المدرستين:

---

(١) المدارس النحوية:ص١٥٥-١٥٦

(٢) مدرسة الكوفة ص:٧٩

(٣) أخبار النحويين البصريين ص:٥١

(٤) المصدر السابق ص:٥٦.

- اختلاف النحويين، لثعلب[١] . أبو العباس أحمد بن يحيي ت(٢٩١هـ)

- المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لأبن كيسان[٢] . ت(٣٢٠هـ)

- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، لأبي جعفر النحاس[٣] ، ت(٣٣٨هـ)

- ومن الكتب المطبوعة كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. لأبي البركات الأنباري ت(٥٧٧هـ) عرض فيه الخلاف بين المدرستين في إحدى وعشرين ومائة مسألة تعتبر في رأيه أهم المسائل التي اختلفوا فيها.

- ومن كتب الخلاف-أيضاً- كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري[٤] (ت ٦١٦هـ)

- ومنها كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي[٥] (ت٨٠٢هـ)

وبعد هذا العرض السريع لنشأة مدرسة الكوفة نقف على موقف ابن يعيش من أصول هذه المدرسة، وهي السماع والقياس والمصطلحات النحوية.

---

(١) بغية الوعاة: ٣٩٦/١

(٢) الفهرست: ١٠٩ وبغية الوعاة ١٩/١

(٣) بغية الوعاة ٣٦٢/١، معجم الأدباء ٤٦٩/١.

(٤) تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي-بيروت-د.ط-د.ت

(٥) تحقيق الدكتور طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية-بيروت-ط١-١٤٠٧هـ-١٩٨٧م

المبحث الأول

موقف ابن يعيش من السماع

السماع في اللغة رسيل القياس، فكما يعتمد بعض اللغة على القياس يعتمد بعضها على السماع ولا يكون للقياس فيه دور، يقول ابن جني: "ومنها ما لا يؤخذ إلا بالسماع ولا يُلتفت فيه إلى القياس. وهو الباب الأكثر نحو قولهم (حجر) و(رجل) فهذا مما لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع" [(١)] .

ويقول السيوطي: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده. إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت" [(٢)] .

أما كلام الله تعالى فقد استدل به علماء البصرة والكوفة في إثبات قواعدهم، وسنعرض للحديث عنه في موضعه، إن شاء الله، وأما كلام النبي ﷺ فإن الفريقين لم يعنوا به في الاستشهاد، وقد أرجع السيوطي ذلك إلى سببين رئيسين[(٣)]:

-أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة في زمانه ﷺ لم تُقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روى من قوله: (زوجتكها بما معك من القرآن)،(ملكتكها بما معك)، (خذها بما معك) .

- الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً في ما رُوي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك.

وأما كلام العرب فقد وضع له البصريون ضوابط وحددوا القبائل التي يؤخذ بكلامهم، فلم يأخذوا إلا عن سكان البوادي، والقبائل البعيدة من أطراف الجزيرة

---

(١) المنصف في شرح تصريف المازني،أبوالفتح عثمان ابن جني، تح إبراهيم مصطفى، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة ط١-١٩٥٤م ٣/١.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تح أحمد قاسم وآخر، مطبعة جروس برس،ط١، ١٩٨٨م، ص:٣٦.

(٣) المصدر السابق، ٤١-٤٧.

وتحاموا سكان الأطراف الحضريين المخالطين لغير العرب.. يقول ابن جني في هذا الشأن: "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلم أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيءٌ من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم، كما يؤخذ عن أهل الوبر، كذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها"(١) .

وقد ضبط السيوطي هذه القبائل قائلاً : "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، والذين عنهم نقلت العربية، وبهم اقتدى، وعنهم نقل اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم" (٢).

وقد اهتمت الكوفة بأمر السماع اهتماماً بالغاً وتوسعت فيه. ولعل ذلك يرجع إلى أنها كانت أكبر مدرسة لقراءة القرآن، وخرج منها ثلاثة من القراء السبعة المشهورين. وقراءة القرآن هي علم بأداء القرآن أداء مُعيّناً يعتمد على الرواية والنقل، وازدهرت فيها إلى جانب ذلك رواية الأشعار والأخبار، فعن حماد الراوية قال: "أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج- وهي الكراريس- ثم دفنها في قصره الأبيض، فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له: إن تحت القصر كنزاً، فأحتفره فأخرج تلك الأشعار. فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة"(٣).

---

(١) الخصائص، أبوالفتح عثمان بن جني، تح محمد علي النجار- الهيئة المصرية العامة للكتاب-ط٣، ١٤٠٧هـ =١٩٨٧م،٧/٢.

(٢) الاقتراح ص:٤٤

(٣) الخصائص ٣٨٨/١

وقد سبق أن الكوفيين قد أخذوا النحو عن البصريين الذين سبقوهم إلى ذلك بنحو قرن من الزمان، ثم شاء الكوفيون إن يشقوا الطريق بأنفسهم، ويتلمسوا منهجاً خاصاً بهم، فتوسعوا في السماع وتسمحوا في الرواية، فشيخهم الكسائي بعد أن رحل إلى البادية وسمع من الأعراب الموثوق بهم لم يقتصر على ذلك، بل أخذ بمختلف البيئات اللغوية واللهجات التي ثبتت عندهم صحتها وسلامتها وفصاحة عربيتها، فأخذ عن أعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية الذين غلط البصريون لغتهم ولحنوها، "فلم يكن الاعتداد ببداوة المرويّ عنه أصلاً من أصول الرواية عند الكوفيين" (١).

فقد أحتج الكسائي بلغة أعراب سواد بغداد. من أعراب الحطمية على سيبويه في المناظرة المشهورة التي جرت بينهما في ما يعرف بالمسألة الزنبورية، حين قال يحيي بن خالد البرمكي الذي جرت المناظرة في مجلسه: "قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما. فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال الكسائي: هذه العرب في بابك قد جمعتهم من كل أوب، ووفدت عليك من كل صقع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيُحضرون ويُسألون فقال يحيي: قد أنصفت، فأمر بإحضارهم فدخلوا وسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله" (٢) فلذلك قال أبوزيد: "قدم علينا الكسائي البصرة، فلقى عيسى بن عمر والخليل وغيرهما وأخذ منهم نحواً كثيراً. ثم صار إلى بغداد فلقي أعراب الحطمية فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله" (٣) .

وكان البصريون يفخرون عليهم بقولهم: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ" (٤) فهم لا

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د.شعبان صلاح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص:٩٧.

(٢) معجم الأدباء ١٧٤٥/٤-١٧٤٦.

(٣) المصدر السابق ١٧٤٤/٤

(٤)إنباه الرواة، القفطي ٣٧١/٢، الاقتراح ص:١٢٩

ينقلون عنهم ولا يروون لعدم وثوقهم بهم لهذا السبب، "ولا نعلم أحداً من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علم العرب إلا أبازيد، فإنه أخذ عن المفضل الضبي" (١) .

مما سبق يتضح لنا أن الكوفيين، كانوا أميل إلى السماع وقد اتسعت دائرته عندهم ولم يقتصروا على القبائل التي حددها البصريون، وربما يعود ذلك إلى تأثرهم بالبيئة الثقافية من حولهم من اهتمام بالقراءات ورواية الأشعار والأخبار، وبناءً على ذلك قلّ في مذهبهم التأويل والتقدير والتشذيذ والإنكار واللجوء إلى الضرورة.

وقد اهتم ابن يعيش بأمر السماع بالغ الاهتمام، واستند إليه في كثير من المسائل النحوية، وهو يشترط في الراوي أن يكون ثقة، فإذا توفر فيه ذلك وعُرف عنه، كان ما جاء به حجةً قاطعة لا تُرد، فقد عرض لقراءة حمزة(٢) قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ (٣) . بخفض (الأرحام) عطفاً على الضمير (الهاء) وذلك لا يجوز عند البصريين، فقال: "وقد رد أبوالعباس محمد بن يزيد هذه القراءة، قال: ولا تحلُّ القراءة بها. وهذا القول غير مرضٍ من أبي العباس، لأنها قد رواها أمامٌ ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة، مع إنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصريّ وقتادة ومجاهد، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيلٌ إلى ردها" (٤) .

فيبدو من قوله شدة اعتداده بالسماع إذا كان ممن يوثق به كهذا القارئ، حتى وإن خالفت القراءة ما وضع من قواعد نحوية، وذكر قول المرّار بن سعيد الفقعسي:

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص: ٥٦-٥٧.

(٢) النشر في القراءات العشرة، ابن الجزري محمد بن محمد الدمشقي، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، د.ط،د.ت،٢ /٢٤٧

(٣) النساء ، آية (١)

(٤) شرح المفصّل مج٢ج٣/١٢-١٣.

أنـــا ابـــنُ التـــاركِ البكـــريِّ بشـــرٍ * عليـــه الطيـــرُ ترقبُـــهُ وُقُوعـــا[1]

وقال: "وقد أنكر أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد جواز الجر فـــي (بشـــر)، عطف بيان كان أو بدلاً، وكان ينشد البيت بالنصب (بشـــراً)، والقـــول مـــا قالـــه سيبويه، للسماع والقياس، فأما السماع فإن سيبويه رواه مجروراً، قال: وســـمعناه ممن يوثق به عن العرب، ولا سبيل إلى ردِّ رواية الثقة" [2] .

وهو يدعو في كثير من الأحكام النحوية إلى الوقوف عند السماع، لأن بعض الأبواب النحوية مقصورة عليه لا يتطرق إليها القياس، فقال فـــي بـــاب الأفعـــال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل: "واعلم أن هذا الباب منقول من باب ظننت وأخواتهـــا، نحو أعلم وأرى، فهذان الفعلان منقولان من علمت ورأيت... وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتها، وهو المسموع من العرب" [3] .

وفي باب ما جـــاء من الثلاثي على صيغة فِعال معدولاً به عن إفعل قـــال: "وأعلم أن للنحويين خلافاً في هذا القسم المعدول به عن لفظ فعل الأمر المـــأخوذ من لفظه، فمنهم من طرده في كل فعل ثلاثي، لكثرة ما ورد منه عنهم، وهو رأي سيبويه[4] ،ومنهم من يقف عند ما جاء عن العرب منه، فلا يقول قوام في معنـــى (قمْ) ولا قِعاد في معنى أقعد، وهو القياس لأن (فِعال) اسمٌ وضعته العرب موضع افعل،وليس لأحدٍ أن يبتدع اسماً لم يتكلم به العرب" [5] ،فهـــو يخـــالف ســـيبويه- ونادراً ما يكون ذلك- ويفصل الاقتصار على ما سمع من العرب وعـــدم القيـــاس عليه.

---

(١) من الوافر وهو للمرار الأسدي في ديوانه، ضمن (شعراء أمويون) تح: نوري حمودي القبيســـي، عـــالم الكتب—بيروت-١٩٨٥، ص:٤٦٥.

(٢) شرح المفصل مج٢ج٣/٤-٥.

(٣) المصدر السابق مج٣ج٧/٣١٦.

(٤) الكتاب: عمرو بن عثمان بـــن قنبـــر، تـــح: عبدالســـلام هـــارون، مكتبـــة الخـــانجي، القـــاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، ٣/٢٨٠

(٥) شرح المفصل مج٢ج٤/٢٠٩

ويقول في باب ما جاء على وزن (فُعَل) معدولاً به عن فاعل كـــــ (عُمَــر) و(زُفر) : "والمعدول بابه السماع ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالك مُلَــك، ولا فــي حارث حُرث" [1] .

ويقول في باب النسب في ما جاء على وزن (فعّال) من غير الحاق الياءين: "وهذا القبيل وان كان كثيراً واسعاً فليس بقياس. بل يتبع فيه ما قالوه ولا يتجاوز، فلا يقال لبائع البرِّ (برّار)، ولا لصاحب الفاكهــة (فكّــاه) ولا لصــاحب الشــعير (شعّار) ولا لبائع الدقيق (دَقّاق) ، وإنما يقال (دقيقيّ)" [2] .

وهو يرد المذاهب والآراء الاجتهادية المخالفة لما ورد به السماع، فمن ذلك ما جاء في تثنية المقصور قال: "وذهب الكوفيون إلى أن ما كــان مــن الثلاثــي مفتوح الأول، كان على العبرة التي ذكرناها- أي تقلب ألفــه واواً- ومــا كــان مكسور الأول أو مضمومه قلبوه إلى الياء، وإن كان من الواو وكتبوه بالياء، نحــو (الضُحى) و(الرِشي و(الحُبي). والحق مع البصريين للسماع والقياس.. أما السماع فما حكاه أبو الحطاب أنه سمع في تثنية (كِبا) – وهو العود الــذي يتبخــر بــه- (كبوان)، وحكي الكسائي منهم أنه سمع في (حِمــي) (حِمــوان) وفــي (رضــا) رضوان"[3] فردّ على الكوفيين، واحتج بما سُمعَ عن أبي الخطاب، والكسائي منهم.

وفي باب إعمال صيغ المبالغة يقول "وحكى سيبويه[4] عــن العــرب: (إنــه لمنحارٌ بوائكَهَا) نصب البوائك بمنحار، وهذا نصٌ على إعمال مِفعال" [5] .

ومن ذلك أيضاً- ذكر أن أبا العباس المبرد ردّ إسقاط العلامة مــع المؤنــث الحقيقي، ومنع منه وإن كان بينهما فاصل، نحو: حضر القاضــي اليــومَ امــرأة، واحتج لما ذهب إليه بأنه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء، واستشــهد لهــذا الرأي بقول الشاعر:

---

(١) شرح المفصل مج١ج١/١٢٢.

(٢) مج٣ج٦/٢٢

(٣) مج٢ج٤/٣٤٤

(٤) الكتاب،سيبويه، ١/١١٢.

(٥) شرح المفصل مج٣ج٦/١٠٧.

تجاوزتُ هنْـداً رغبــةً عــنْ قتالِــهِ * إلى مالكٍ أعْشُو إلــى ضَـوْءِ نــارِه[1]

وهند هنا اسم (رجل)، واستدل ببيتٍ آخر يقول:

يــا جَعْفَــرُ يــا جَعْفَــرُ يــا جَعْفَــرُ * إن أكُ دَحْـــدَاحاً فأنْـــتِ أقْصَــــرُ[2]

وجعفر هنا اسم امرأة.

ورد عليه ابن يعيش بقوله: "والسماع بخلاف ما ذهب إليه، فهو تعليــل فــي مقابلة النص"[3] .

وهو لا يعتد ببيت لا يعرف قائله، ففي الحديث عن عدم جواز حذف النــداء من المستغاث به والمندوب، تطرق للحديث عن (اللهمّ) فقال: "فأما قولهم (اللهــمّ) فهو نداء والضمة فيه بناء بمنزلتها في (يا زيد)، والميم فيه عِوض مــن حــرف النداء، ولذلك لا يجتمع (يا) مع الميم إلا في شعرٍ أنشده الكوفيون لا يعرف قائلــه، ويكون ضرورة وذلك قوله:

إنـــي إذا مـــا حــدثٌ ألمّـــا * دعــوتُ يــا اللهــمَّ يــا اللهــمَّ[4]

فجمع لضرورة بين (يا) و(الميم)" [5] .وفي الحديث عن (ال) من لفظ الجلالة وتشبيهها بالألف من أناسيّ، قال: فأما قولهم:

إنّ المَنايَـــا يَطَّلِعْــــنَ * عَلَـــى الأُنَـــاسِ الآمنِينَـــا[6]

فمردودٌ لا يعرف قائله"[7] .

وهو مع ذلك إذا توافر المنقول في مسألةٍ (ما) فإنه يعتد به وإن خالف بــذلك مذهب أصحابه البصريين، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز منع صرف المنصــرف

---

(١) من الطويل بلا نسبة في شرح التصريح على التوضيح ٦١٩/٢.

(٢) من الرجز وهو بلا نسبة في شرح المفصل مج٢ج٥/٥٠٥

(٣) شرح المفصل مج٢ج٥/٥٠٥.

(٤) الرجز لأبي خراش في شرح أشعار الهزليين ١٣٤٦/٣، ولأمية بن أبــي الصــلت فــي خزانــة الأدب ٢٩٥/٢.

(٥) شرح المفصل مج١ج٢/٢٩٣.

(٦) من مجزوء الكامل لذي جدن الحميريّ في خزانة الأدب ٢٨٠/٢، ٢٨٥ والجني الداني/٢٠٠

(٧) شرح المفصل مج١ج٢/٢٧٤

في ضرورة الشعر ومنع ذلك البصريون، وذكر ابن يعيش من شـواهد الكـوفيين قول عباس بن مرداس:

فمـا كَـانَ حِصْـنٌ ولا حـابسٌ * يفوقـانِ مـرداسَ فـي مَجْمَـعِ[١]

فلم يصرف (مرداس)، ومن ذلك قول ذي الإصبع العدواني:

ومِمَّـن ولَـدُوا عـامرُ * ذو الطُّـولِ وذو العَـرْضِ[٢]

ولم يصرف عامراً، وأنشدوا:

ومصـعبُ حـينَ جـدّ الأمـرُ * أكبرُهـا وأطيبُهـا[٣]

وعقب على ذلك بقوله: "إلى أبيات أخر غير هذه جاءت في أشعار العـرب أضعاف ما ذكرناه.. واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علةٌ وحدة من العلـل التسع للضرورة" [٤] .

وهكذا نرى شيخنا ابن يعيش يعتد بالسماع ولكن على أصول البصريين، فهو يشترط في الراوي أن يكون ثقة، فإن كان كذلك فلا يرد قوله، ولا يستدل ببيتٍ لا يعرف قائله، ولكنه لا يتعصب في ذلك تعصب البصريين، فهو لم يرد قراءة حمزة سالفة الذكر كما ردها معظم البصريين، بل حاول أن يتلمس لها وجوهاً، وقد أجاز منع صرف المنصرف حين توافر النقل الذي يثبت ذلك.

---

(١) من المتقارب في ديوانه، جمع وتحقيق يحيي الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامـة، العـراق، بغـداد، ١٩٦٨، ص:٨٤.

(٢) من الهزج، ديوانه (حرثان بن محرث)، تح: عبدالوهاب محمد علي العدواني وآخـر، سـاعدت وزارة الإعلام العراقية على نشره، الموصل:١٩٧٣م، ص٤٨.

(٣) من مجزوء الوافر: لعبد الله بن قيس الرقيات، ديوانه، تح: وشرح محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٨٦م، ص: ١٢٤

(٤) شرح المفصل مج١ج١/١٣٣-١٣٥.

المبحث الثاني

موقف ابن يعيش من القياس

القياس لغةً: من القوس وهي الذراع، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [١] أي قدر ذراعين كما قال المفسرون، ومنها القوس المعروفة، والفعل واوي قاس يقوس قوساً، ويأتي قاس يقيس قيساً وقياساً إذا قدره على مثاله [٢] .

وهو في اصطلاح الأصوليين، إلحاق واقعة لا نصَّ على حكمها بواقعة أخرى ورد نصٌ بحكمها في الحكم الذي ورد فيه النص، لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم[٣] .

فإن دلّ نص على حكم في واقعة، وعرفت علة هذا الحكم، فإن هذا الحكم يقاس عليه كل واقعة تساوي واقعة النص في علته، لأن الحكم يوجد حيث توجد العلة.

ويذكر الأصوليون للقياس أربعة أركان[٤] :

الأصل: وهو ما ورد بحكمه نص، ويسمى المقيس عليه.

الفرع: وهو ما لم يرد بحكمه نص، ويراد تسويته بالأصل في حكمه ويسمى المقيس.

وحكم الأصل، وهو الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل ويراد أن يكون حكماً للفرع.

والعلة: وهي الوصف الذي بني عليه حكم الأصل وبناء على وجوده في الفرع يسوى بالأصل في حكمه.

هذا رأي علماء أصول الفقه، ولم يخرج علماء أصول النحو عن هذا النهج، بل ساروا عليه وتلمسوا خطاهم فيه. يقول ابن الأنباري في تعريف القياس: "هو

---

(١) النجم: ٩

(٢) لسان العرب، ابن منظور ٢٣٤/١٢.(قيس)

(٣) علم أصول الفقه، عبدالوهاب خلاف، دار الحديث، القاهرة-١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ص:٥٩.

(٤) المصدر السابق ص: ٦٧.

حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم، فلما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول، كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيسٍ في صناعة الإعراب" [١] .

وذكر السيوطي أركان القياس قائلاً: "وللقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرعٌ وهو المقيس، وحكمٌ وعلةٌ جامعة" [٢] . وضرب ابن الأنباري لذلك مثلاً فقال: وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله، فتقول اسم أسند الفعل إليه مقدماً، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل"[٣] .

فالأصل هو الفاعل، والفرع هو نائب الفاعل، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة إسناد الفعل إليه.

والقياس دعامة من دعامات المدرسة الكوفية كما هو الحال لدى البصريين، فها هو شيخهم الكسائي يقول:

إنَّما النَّحوُ قياسٌ يتبعْ * وبِهِ في كلِّ أمرٍ يُنْتَفَعْ[٤]

ولكنهم توسعوا فيه بناء على توسعهم في السماع مما جعل اليزيدي يقول:

كُنَّا نقيسُ النحوَ فيما مَضَى * على لسانِ العربِ الأوَّلِ

فجاءَ قومٌ يقيسُونَهُ * على لُغى أشياخِ قُطْرُبُّلِ

فكلُّهم يعملُ في نَقْضِ ما * به يُصابُ الحقُّ ولا يأتلي

إن الكسائيَّ وأصحابَه * يرقَون في النحوِ إلى أسفلِ[٥]

وذلك أن الكسائي –في رأيهم– كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه [٦].

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبدالرحمن بن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، دمشق١٩٥٧، ص:٤٥.

(٢) الاقتراح، السيوطي، ص:٧١.

(٣) المصدر السابق: ٧١

(٤) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ١٧٤٧/٦.

(٥) معجم الأدباء، ٢٨٢٨/٦.

(٦) المصدر السابق ١٧٤٤/٤.

وموقفهم هذا كان نتيجة طبيعية لموقفهم من المرويَّات اللغوية من جهة، ومن القراءات القرآنية من جهة أخرى، لأنهم قد اهتموا اهتماماً بالغاً بتتبع هذه المرويَّات وتسامحوا في أخذها، ولو كان عن إعرابية رعناء على حدّ قول المبرد، وذلك في المناظرة التي جرت بينه وبين ثعلب، واستدلال ثعلب بقول الإعرابية: ألا في السوّة أنتن، تريد ألا في السوءة، بطرح الهمزة، فردّ المبرد بقوله: "لا يُترك كلام الله وإجماع العرب لقول إعرابية رعناء" (١) ، ثم إنهم أخضعوا أصولهم لما سمعوه، فكانوا إذا سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالفٌ للأصول، جعلوه أصلاً وبوبوا عليه (٢) .

ويرد المخزومي في هذا الجانب قائلاً: والكوفيون على جانب من الحق في اعتدادهم بالمثال الواحدة لأن ما كان في نظر البصريين شاذاً خارجاً عن الأصول، إنما يمثل لهجة بعينها ينبغي أن يحسب حسابها(٣) .

ويقول ابن جني في باب اختلاف اللغات وكلها حجة: "وأعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشدُّ أنساً بها، فأما ردُّ إحداهما بالأخرى، فلا" (٤) .

وحديث ابن جني يدور في إطار ما حده البصريون من حدود للقبائل التي يؤخذ بلغاتها.

---

(١) مجالس العلماء، أبوالقاسم عبدالرحمن بن أسحاق الزجاجي، تح عبد السلام هارون، طبعة الكويت١٩٦٢، ص:١١٩ وما بعدها.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي ص: ١٢٩.

(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص:٣٧٨.

(٤) الخصائص ١٢/٢

والفرق من هذه الناحية بين المدرستين أن البصريين يخضعون المسموع لمقاييسهم التي وضعوها بعد الاستقراء الدقيق من منابع اللغة الصافية، محاولين ذلك ما أمكنهم بالتأويل والتقدير وإلا عدوه من المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه، بينما يتقبل الكوفيون كل مسموع، فإن خالف المسموع ما توصلوا إليه من قواعد أعادوا النظر فيها وحاولوا تعديلها لتكون وفق المسموع.

يقول السيوطي في هذا المضمار : "اتفقوا على أن البصريين اصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية"[(١)] .

ويقول دي بور: "جعل نحاة البصرة للقياس شأناً كبيراً في الأحكام المتعلقة بالنحو، على حين أن نحاة الكوفة ترخصوا في أمورٍ كثيرة تشذ عن القياس" [(٢)]. فقد بلغ اعتداد البصريين بالقياس إلى الطعن في شعر بعض الأقدمين، فمن ذلك اعتراض عبدالله بن أبي اسحاق على الفرزدق في قوله:

وعضَّ زمانٌ يا ابنَ مروانَ لم يدعْ * من المالِ إلا مُسْحَتا أو مُجَلَّفُ[(٣)]

فقال له: بم رفعت (أو مجلف)؟ فقال: بما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا[(٤)] . وهذا يعني أنه لا يدري سبباً للرفع، وإنما نطق به على السليقة، وعلى ابن أبي اسحاق-بوصفه لغوي- أن يتلمس له وجهاً من العربية.

ويُروى عن الزمخشري قوله: "هذا بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه" [(٥)] وأوجه الوجوه التي قيلت فيه أنه رُفع على الاستئناف، حتى لا يحدث في البيت إقواء يخالف به حركة الرويّ. وقال ابن قتيبة: "رفع الفرزدق آخر البيت

---

(١) الاقتراح: ١٢٨.

(٢) نقلاً عن الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري،المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب،القاهرة، ١٩٦٢، ص:٣٦١.

(٣) ديوانه، دار صادر، بيروت١٣٨٦هـ-١٩٦٦م ص:٢٦.

(٤) خزانة الأدب ولب لباب العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تح عبدالسلام هارون: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ١٤٥/٥.

(٥) المصدر السابق ١٤٥/٥.

ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشـــيءٍ يرتضى" [(١)] .

وبلغ بهم الاعتداد في طرد قواعدهم إلى الطعن في الشعر الجـاهلي، فهـذا عيسى بن عمر يخطئ النابغة في قوله:

فَبِـتُّ كـأنّي سـاورَتْني ضَـئيلةٌ * من الرُّقْشِ في أنيابِهـا السُّـم نـاقعُ[(٢)]

إذ جعل الشاعر القافية مرفوعة، وحقها أن تنصب على الحال؛ لأن الجملـة قبلها مكتملة[(٣)] .

بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فردُّوا بعض القراءات التي لا تطرد مع قواعدهم ووصفوها بالشـذوذ، كقـراءة حمـزة[(٤)] قولـه تعـالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[(٥)]. بجر الأرحام، وذلك أنه لا يجوز عندهم العطـف علـى الضـمير المخفوض بدون إعادة الخافض، وكـذلك ردُّهـم قـراءة عبـدالله بـن أبـي عـامر[(٦)]: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[(٧)] . بنصب (اولاد) وجر (شركائهم). لأنـه لا يجـوز. عنـدهم الفصل بين متضائفين إلا في ضرورة الشعر. وسنقف عند ذلك بالتفصيل في حيز القراءات إن شاء الله تعالى.

فمن أثبت القياس للكوفيين نظر إلى أنهم يقيسـون علـى الشـاهد الواحـد، يسمعونه فيتخذونه أساساً للقياس، ومن نفاه عنهم رأي أن قياسـهم تنقصـه أهـم خصائص القياس المنطقي[(٨)] .

---

(١) الشعر والشعراء- ابن قتيبة،تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر١٩٦٦، ٨٩/١.

(٢) ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبدالساتر،دار الكتب العلمية، بيروت-ط١-١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، ص:٥٤.

(٣) إنباهـ الرواة على أنباهـ النحاة، القفطي، ١٠٦/٢، مصدر سابق.

(٤) النشر في القراءات العشر ٢٤٧/٢

(٥) النساء: آية ١

(٦) البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تح: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخر، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٢٩/٤-٢٣٠

(٧) الأنعام آية :١٣٧

(٨) الفراء ومذهبه في دراسة اللغة والنحو ص:٣٦٢.

وللقياس والاستعمال مراتب تأتي على النحو التالي:

١- مطرد في القياس والاستعمال نحو : قام زيدٌ

٢- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من يذر ويدع.

٣- مطرد في الاستعمال شاذ من القياس نحو: استحوذ.

٤- شاذ في القياس والاستعمال نحو: ثوب مصوُون.

وقد كان ابن يعيش في شرحه هذا حريصاً على القياس، لم يخرج عن نهج السابقين فيه، وإنما تتبع خطاهم وقاس بمقاييسهم، فقال في أحد المواضع: "إن الشيء يقاس على الشيء إذا كانا مشتبهين في المعنى" (١) .

وهو يتمسك به ويرى "أن الأصل عدم مخالفة القياس وسلوك محجته، وأنه مهما أمكن العمل به فلا يعدل عنه" (٢) .

وهو يشترط للقياس أن يكون المنقول عن العرب وافراً كثيراً يبلغ قدراً يُطمأن إليه، ففي باب إبدال الهاء من الهمزة ساق بعض الأمثلة لهذا الإبدال مثل (هرقت الماء) أي أرقته، و(هردت الشيء) أي أردته، و(هَمَا والله لقد كان كذا) يريدون أما والله.. وقال عُقيب ذلك: "وهذا الإبدال وإنه كثر عنهم على ما ذُكر فإنه نذرٌ يسير بالنسبة إلى ما لم يبدل، فلا يجوز القياس عليه.. بل تتبع ما قالوا وتقف حيث انتهوا" (٣) .

وهو لا يقيس على الشاذ، فيقول في باب المثنى:"وحكي عن بعضهم أنه ضم النون في التثنية نحو الزيدانُ والعمرانُ، وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما غيرهما" (٤) .

وفي باب المفرد المذكر الذي لم يكسر ويجمع بالألف والتاء ضرب له أمثلة من مثل سرادقات جمع سرادق، وهو البيت من القطن، وجمالٌ سَبْحلات، والواحد سبحل.. ثم قال: "وما كان من هذا الجمع فسبيله أن يحفظ ولا يقاس عليه" (٥) .

---

(١) شرح المفصل مج٢ ج٥/٣٧٢.

(٢) مج٢ج٥/٤٩٠.

(٣) مج٤ج١٠/٣٨٥

(٤) مج٢ ج٤/٣٣٧

(٥) مج٢ج٥/٤٩١

وقد يفاضل ابن يعيش بين قياسين فيرى أن أحدهما أقيس من الآخر، ففي مسألة (ليت) وأنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، شأنها في ذلك شأن (إن) وأخواتها، ذكر رأي الكوفيين فيها قائلاً: "وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد ليت، تشبيهاً لها بوددت وتمنيت لأنها في معناهما، وهي لغة بني تميم، يقولون ليت زيداً قائماً، كما يقولون: ظننت زيداً قائماً، وعليه الكوفيون، والأول أقيس" (١) .وذلك لأن الكوفيين قاسوا على لغة بني تميم وهي من القبائل التي يُعتد بلغتها فلم يجعل ذلك شاذاً.

وفي الحديث عن (ذا) الإشارية قال: "فذا إشارة إلى مذكر، وهو ثلاثي وزنه "فَعْل" ساكن العين محذوف اللام، وألفه منقلبة عن ياء، فهو من مضاعف الياء من باب حَيَيْتُ وعَيَيْتُ، هذا مذهب البصريين. وذهب قومٌ إلى أنها من الواو، قالوا: لأن باب شويت ولويت أكثر من باب حييت وعييت، والأول أقيس لمجئ الإمالة فيها" (٢) .

وقد تحدث ابن يعيش عن القياس والاستعمال فرأى ما وقع في اللغة يجيء على أربعة أضرب:-

١- مطرد في القياس والاستعمال، ونسوق لذلك مثالاً الضمير الذي يقع بعد لولا، يقول: "قد تقدم أن الاسم الواقع بعد لولا الظاهر، يرتفع بالابتداء عند جماعة البصريين، فإذا كُني عنه يكون في محل رفعٍ بالابتداء، ويكون لفظه من الضمائر المرفوعة، هذا هو القياس وعليه أكثر الاستعمال" (٣) .

وفي الحديث عن (ذا) الإشارية واختلاف حركات الكاف معها إمارة على اختلاف أحوال المخاطب من التذكير والتأنيث يقول: "وإذا سألت امرأةُ عن رجلٍ قلت: كيف ذلكِ الرجل يا امرأة، وإذا سألت رجلين عن رجل قلت: كيف ذلكما الرجل يا رجلان، فإن سألت رجلاً عن رجلين قلت: كيف ذانك الرجلان يا رجل..

(١) شرح المفصل مج١ج٢٠٣/١

(٢) مج٢ج٨٣/٣.

(٣) مج٢ج٧٠/٣

وعلى هذا فقس ما يأتيك من هذا، هذه هي اللغة الفاشية التـــي يقتضـــيها القيـــاس وعليها معظم الاستعمال" [١] .

٢- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال: في الحـــديث عـــن صـــوغ اســـم التفضيل مما هو على وزن أفعل يقول: ("وبعضهم يجيزه- أيضاً- مما هـــو مـــن أفعل، وهو مذهب سيبويه، وذلك قولهم: هو أعطاهم للـــدينار والـــدرهم وأولاهـــم للمعروف.. فعلى هذا يكون قولهم: هو أعطاهم للدينار والدرهم وأولاهم للمعروف شاذٌ من جهة الاستعمال لا القياس" [٢] .

٣- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس:

يقول في باب العدد: "القياس في ثلاثمائة وأربعمائة إلى تســـعمائة أن تجمـــع المائة فقال: ثلاث مئين أو ثلاث مئات، لأن العدد من الثلاثة إلى العشرة يضـــاف إلى الجمع نحو ثلاثة أقفزة وأربعة دراهم. فثلاثمائة شذ عن القياس، وأما من جهة الاستعمال فكثير مطّرد" [٣] .

وذكر بيت الشاعر:

كـــأن خُصْـــيَيْهِ مـــن التّدْلـــدُلِ * ظَـــرْفُ عجـــوزٍ فيـــه ثِنتـــا حَنْظَـــلِ[٤]

ثم عقب عليه قائلاً: فيه شاهد على حذف التاء من التثنية وذلك على قول من لا يفرق، فيه شذوذان، أحدهما حذف التاء من خصييه في التثنية، وهذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال" [٥] .

وذكر ابن يعيش في باب النسب بعض الأسماء المنسوبة درج النـــاس علـــى استعمالها لكنها خالفت القياس، ووضح الأسباب التي دعت النـــاس إلـــى مخالفـــة القياس، فقال: "وهذا الشذوذ يجئ على ضروب منها: العدول عن ثقيل إلى ما هـــو

---

(١) شرح المفصل مج٢ج٣/٩٣، ٩٤

(٢) مج٣ج٦/١٣٤، ١٣٥.

(٣) مج٣ج٦/٣١.

(٤) الرجز لخطام بن مجاشع أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في خزانة الأدب ٧/٤٠٠، ٤٠٤، وبـــلا نسبة في الكتاب ٣/٥٦٦، ٦٢٤

(٥) شرح المفصّل مج٢ ج٤/٣٣٩

أخف، ومنها الفرق بين شيئين على لفظٍ واحدٍ، ومنها التشبيه بشيء في معنـــاه"[1] ومثل للنوع الأول بقولهم في (سليم) (سَلَميٌّ) وفي (خَثِيم) (خَثَميّ)، والقياس سليميٌّ وخثيميٌّ. ومثل للنوع الثاني بقولهم سُهليٌّ منسوب إلى السّهل الـــذي هــو خـــلاف الحزن، وإذا نسبوا إلى رجل اسمه (سَهْل) قالوا (سّهْليٌّ)، ومثـــل للنـــوع الثالـــث بقولهم:في النسبة إلى البادية(بدويّ) والقياس (باديّ) أو (بادويّ)، كأنهم بنـــوا مـــن لفظه اسماً على فَعَل حملوه على ضده وهو (الحَضَر) فقالوا (بَدَويّ) كمـــا قـــالوا (حَضَريّ).

٤- شاذ في القياس والاستعمال:

من ذلك حديثه عن (إنْ) النافية وآراء العلماء فيها قال: "وكـــان ســـيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، لأنها حرف نفي دخل على الابتـــداء والخبـــر والفعـــل والفاعل، كما تدخل همزة الاستفهام فلا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم في (مـــا)، والمذهب الأول؛ لأن الاعتماد في عمل (ما) على السماع، والقياس يأباه، ولم يوجد في (إن) من السماع ما وجد في (ما)"[2] . أي أنه لم يُسمع فيها العمل كما ســـمع في (ما)، لذلك عده من الشاذ في القياس والاستعمال.

وفي الحديث عن أن أداة التعريف مختصة بالاسم ولا تدخل على غيره قال: فأما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر:

فُيســـتخرجُ اليربـــوعُ مـــن نافقائـــه * ومـــن جُحْـــرِهِ بالشـــيخةِ اليُتَقَصَّـــعُ[3]

فشاذ في القياس والاستعمال[4] ، وذلك أن (أل) دخلت على الفعل (اليتقصع) فكان من الشاذ في القياس لأنها مختصة بالاسم، وفي الاستعمال لأن ذلك لم يـــرد إلا في بضعة أبيات.

ومثله ما ذكره في باب الجمع حيث قال: "وأما ما حكاه- أي الزمخشـــري- عن أبي الحسن من (أشسُع) فهو شاذ قياساً واستعمالاً، فأما الاستعمال فما أقله وأما

---

(١) شرح المفصل مج٤ج١٨/٨.

(٢) مج٤ج١٨/٨

(٣) البيت لذي الخرق الطهوي في خزانة الأدب ٤٨٢/٥، وبلا نسبة في الإنصاف/ ١٢٧.

(٤) شرح المفصل مج١ج٥٣/١.

القياس فإن الباب في فِعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال، فمجيئه على أفعُل على خلاف القياس"[1] .

وبعد هذا العرض الواسع لاعتداد ابن يعيش بالقياس، نقف على جانب من المسائل التي تتعلق بالقياس عند الكوفيين ونرى موقف ابن يعيش منها. ففي مسألة تعريف العدد المضاف، ذهب البصريون إلى تعريف المضاف إليه نحو: خمسة الأثواب، وذهب الكوفيون إلى جواز تعريف الجزأين تشبيهاً له بالحسن الوجه[2] فرد عليهم ابن يعيش بقوله: "وقد روى أبو زيد أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء، ولم يقولوا: النصف الدرهم، ولا الثلث الدرهم، وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس"[3] .

فهو يطلب في قياسه أن يطرد في الأجزاء، فلما لم يتوفر ذلك وصفه بالضعف.

وقد أجاز الكوفيون مجئ العدد للتكرار على وزني (فُعال) و(مَفْعَل) ممنوعاً من الصرف للوصفية والعدل من خمسة إلى تسعة، مع أن المسموع في ذلك من واحد إلى أربعة، لكنهم قاسوا في الباقي عليها، قال الرضي : "والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى تسعة نحو خُماس ومَخْمَس، وسُداس ومَسْدس، والسماع مفقود"[4] . قال ابن يعيش:" فأما مثلث ومربع إلى العقد فقياس ولم يسمع، ونظير ثلاث ورباع في الصفة والوزن أحاد وثناء، وقد سُمعا، أما ما وراء ذلك إلى عشار فغير مسموع، والقياس لا يدفعه، على أنه قد جاء في شعر الكميت[5] :

---

(١) شرح المفصل مج٣ج٦/٣٥.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابازي، تح أميل بديع،دار الكتب العلمية،بيروت،ط٢،٢٠٠٧م ٢٤٦/٢٠

(٣) شرح المفصل مج١ج٢/ ٤٩٥.

(٤) شرح الرضي ١/١٠٠.

(٥) شرح المفصل مج١ج١/١٢٣.

ولـــم يَسْـــتَرْيثوكَ حتـــى رَمَـــيْـ * تَ فـوق الرجـالِ خِصـالاً عُشـاراً(١)

فهو يوافق الكوفيين في قياس هذه المسألة ويبدو أن الذي شجعه على ذلك أن باب القياس محدود وهو الأعداد من خمسة إلى عشرة، وأنه إضافة إلى ذلـك قـد جاء في شعر الكميت (عُشار).

ومن المسائل التي قاسها الكوفيون على غيرها، تجـويزهم جـزم الشـرط والجزاء بـ (كيف) و(كيفما)، قال الرضي: "والكوفيون يجوزون جـزم الشـرط والجزاء بكيف وكيفما قياساً، ولا يجوزه البصريون إلا شذوذاً" (٢) .

ويفند ابن يعيش هذا القياس ببعض العلل فيقول: "ولا يُجـازى بكيـف كمـا يجازي بأين، لضعفها ونقصها عن تصرف أخواتها، بكونها اسماً ولا يخبر عنهـا، فلا يقال: كيف في الدار، كما يقال: من في الدار ومـا عنـدكن، علـى الابتـداء والخبر، ولا يعود إليها ضمير، فلا يقال: كيف ضربته والهاء تعود إلى كيف، ولا يكون جوابها إلا نكرة وجواب أخواتها يكون معرفة ونكرة، فإذا قلت: كيف زيـد؟ يقال: صالح، ولا يقال الصالح، فلما نقص تصرفه عن تصرف أخواته، لم تكن ثم ضرورة تدعو إلى المجازاة به، لأنه يقوم مقامه: على أي حال تكن أكن" (٣) .

فالكوفيون يقيسون عملها على أخواتها، وهو يبين أن ثمة فوارق بينها وبـين أخواتها تقعد بها عن العمل.

وأجاز الكوفيون كذلك عطف المفرد بــ(لكن) بعد الايجاب. نظير (بل) بعده، قال الرضي: "أجاز الكوفيون مجئ (لكن) العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضاً، نحو: جاءني زيدٌ لكن عمرو، حملاً على (بل) وليس لهم به شاهد" (٤) .

ولم يتعرض ابن يعيش لرأي الكوفيين هذا، ولكنه ذكر رأيه صريحاً فقـال: "تكون للعطف والاستدراك، وذلك إذا لم تدخل عليها الواو وكانت بعد نفي فعطفت

---

(١) شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، د.ط،د.ت،١٩٦٩، ١٩١/١.

(٢) شرح الرضي ٢٩٢/٣.

(٣) شرح المفصل مج٢ج٢٨٨/٤.

(٤) شرح الرضي، ٤٤٦/٤

مفرداً على مفرد مثله.. وكانت مخالفة لـــ (بل)؛ لأن (بل) يعطف بها بعد الإيجاب والنفي، و(لكن) لا يعطف بها إلا بعد النفي، وإذا عطفت بها جملة تامة على جملة كانت نظيره (بل) في كونها يعطف بها بعد النفي والإثبات، فإن كان قبلها نفي كان ما بعدها مثبتاً، وإن كان قبلها إيجاب كان ما بعدها منفياً" (١) .

فقد صرح ابن يعيش بأنها مخالفة لـــ(بل) وتقع بعد نفي إذا عُطف بها مفرداً على مثله، ولا تقع بعد ايجاب كـــ (بل) في هذه الحالـــة كمـــا زعـــم الكوفيـــون، ويعطف بها بعد الايجاب إذا عطف بها جملة تامة على رسيلتها ولكـــن لا بـــد أن يعتور ما بعدها نفيٌ.

وللكوفيين مسائل أخرى في باب القياس مثل: تجويزهم تثنية أجمع وجمعـــاء وتوابعها قياساً على جمعها، قال الرضي: "ولقد أجاز الكوفيون والأخفـــش لمثنـــى المذكر أجمعان، أكتعان، أبصعان، أبتعان، ولمثنى المؤنث جمعـــاوان، كتعـــاوان، بصعاوان، وهوغير مسموع" (٢) . ولم يتعرض ابن يعيش للحديث عن هذا الأمـــر لا في باب التوكيد ولا في باب التثنية.

وهم أيضاً يجيزون النصب بأن مضمرة في غير المسائل المعدودة قياساً، قال الرضي: "وقد تنصب مضمرة شذوذاً، والكوفيون يجـــوزون النصـــب فـــي مثلـــه قياساً"(٣) . مستدلين بقول الشاعر:

ألا أيُّهـــا الزّاجـــري أحضـــرَ الـــوَغَى * وأن أشهدَ اللذاتِ هلْ أنـــتَ مُخلِـــدِي(٤)

إذ جاء الفعل (احضر) منصوباً بـــ (أن) مضمرة. ولم يشر ابن يعيش إلـــى هذه المسألة في بابها، وإنما ذكر البيت في باب أسماء الأفعال بـــالرفع (أحضـــرُ) مستدلاً له على جواز حذف (أن) وعلق عليه قائلاُ: "والمراد أن أحضر، فلما حذف (أن) ارتفع الفعل وإن كانت مرادة" (٥) .

---

(١) شرح المفصل مج٤ج٨/٨-٩

(٢) شرح الرضي ٢/٣٩٠.

(٣) المصدر السابق ٨٢/٤.

(٤) من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه، دار صادر، بيروت،د.ط، د.ت، ص:٣٢.

(٥) شرح المفصل م٢ج٤/١٧٤.

وهم –أيضاً– يجوزون إضافة (كذا) إلى مفرد أو جمع قياساً على العدد الصريح، قال ابن هشام: "خلافاً للكوفيين أجازوا في غير تكرارٍ ولا عطف أن يقال: كذا ثوبٍ وكذا أثواب، قياساً على العدد الصريح" (١).ولم يشر ابن يعيش إلى نوع الاسم الذي يضاف إليه (كذا) بل مثل له باسم مفرد وحسب(٢).

وهكذا نرى ابن يعيش يسير في القياس على سنن سابقيه، فهو يتمسك به ويدعو إليه، لكنه يشترط في المنقول الوفرة حتى يقاس عليه، وهو لا يقيس على النادر، ولا على الشاذ، وبناء على ذلك كثر في مذهبه التشذيد والتأويل والتقدير شأنه في ذلك شأن البصريين، فهو لا يترخص فيه ترخص الكوفيين، بل أنه يرفض اقسيتهم في كثير من الأحيان.

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن هشام الانصاري، تح محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط،د.ت، ٢٠٦/١.

(٢) شرح المفصل مج٢ج٤/٣١٠

المبحث الثالث

موقف ابن يعيش من المصطلحات الكوفية

المعنى اللغوي لكلمة مصطلح مأخوذ من أصل المادة (صلَح) يصلَح ويصلُح صَلاحا وصُلوحاً، والصلاحُ ضد الفساد، والصلحُ تصالحُ القومِ بينهم(١) .

وأما المعنى الاصطلاحي له فهو "اتفاق جماعة على أمر مخصوص، وهذا الاتفاق والتواطؤ أو التصالح، إن تم بين جماعة المحدثين تفتق عن مصطلح في الحديث، وإن قام بين جماعة الفقهاء على مسائل في الفقه نتج عنه مصطلح في الفقه، وإن كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحاً نحوياً" (٢) .

إذن كلمة الاصطلاح تعني الاتفاق، والمصطلح النحوي هو اتفاق علماء النحو على استخدام ألفاظ معينة للتعبير عن المعاني والدلالات النحوية.

ويرى كثير من الباحثين أن الخصومة على المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، نشأ عن ميل الكوفيين إلى تغيير مصطلحات البصريين الذين سبقوهم إلى ذلك، والإنفراد بمصطلحات خاصة بهم، سيما أنّ الفراء هو الذي وضع معظم هذه المصطلحات، و"وضع كتاباً في حدود النحو اشتمل على ستين حداً، لم تصلنا إلا أسماء بعضها" (٣) .

وأشار محمد بن الجهم إلى هذه الحدود في قصيدته التي رثا بها الفراء قائلاً:

يا طالبَ النحو التمسْ علمَ ما * ألَّفَه الفرّاءُ في نَحْوِهِ(٤)

ستينَ حدّاً قاسَها عالِماً * أملّها بالحِفْظِ منْ شَدْوِهِ

"وقد بلغ هذا الاختلاف حداً اضطر معه علماء العربية من البصريين إلى تفسير عبارات الكوفيين وترجمة مصطلحاتهم إلى مصطلحات وعبارات يفهمها

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، ٢٦٧/٨ (صلح)

(٢) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات- ط١-١٤٠١هـ١٩٨١م، ص:٢٢.

(٣) الفهرست ص،٩٢، بغية الوعاة، ٣٣٣/٢

(٤) تاريخ بغداد-،الإمام أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ،١٤١٧هـ=١٩٩٧م، ١٥٨/١٤.

الدارسون المبتدئون، الذين تعودوا المصطلح البصري، ولم يكونوا على اِّطلاع بالمصطلح الكوفي" [١] .

يقول الزجاجي في هذا المضمار: "وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما في كتبهم، إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم، والمعنى واحد، لأننا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها، لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم" [٢] .

والمصطلحات التي اختص بها الكوفيون تشمل الاسم والفعل والحرف، ومصطلحات أخرى لا تتعلق بالاسم أو الفعل أو الحرف فقط. وقد تعرض ابن يعيش في شرحه لكثير من المصطلحات الكوفية على سبيل التعريف بها في أغلب الأحيان بما يقابلها من مصطلحات البصريين، وقد يستخدم المصطلح الكوفي نادراً، فمن المصطلحات الكوفية التي ذكرها ابن يعيش:-

١- النعت:-

وهو من اصطلاحات الكوفيين، وربما قاله بعض البصريين أيضاً، يقول الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾ [٣] ." إن شئت رفعت (مصدقاً) ونويت أن يكون نعتاً للكتاب لأنه نكرة" [٤] . ويقابل عند البصريين الوصف والصفة، وقد استخدمت المصطلحات الثلاثة دلالة على مفهوم واحد هو قسم من أقسام التوابع في النحو العربي. ويفصل ابن يعيش بين مصطلحي النعت والصفة قائلاً: "وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال نحو خارج وضارب، فعلى هذا يُقال

---

(١) المصطلح الكوفي، د. محيي الدين توفيق إبراهيم، مجلة التربية والعلم، تصدرها كلية التربية جامعة الموصل، دار الكتب العلمية، الموصل، العدد الأول، فبراير ١٩٧٩م ص:١٤.

(٢) الإيضاح في علل النحو، أبوالقاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة- القاهرة- د.ط،١٣٨٧هـ-١٩٥٩م، ص:١٣١-١٣٢.

(٣) سورة البقرة: ٨٩.

(٤) معاني القرآن، أبوزكريا، يحيي بن زياد الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠، ٥٥/١.

للبارئ سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت. وعلى الأول هو موصوفٌ ومنعوت) [1] .

ونراه يستخدم المصطلحين بمعنى واحد، يقول: "وقد يجئ النعت لمجرد الثناء والمدح... وقد تجئ الصفة للتأكيد نحو قولهم: أمس الدابر، وأمس لا يكون إلا دابراً" [2] .

٢- الضمير المجهول:

ويريد الكوفيون بهذا المصطلح ما يريده البصريون بضمير الشأن، وهو الضمير العائد إلى غير مذكور تقدم كالضمير في قوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[3] . ويشير إليه ابن يعيش بقوله: ("ذلك قولك: هو زيدٌ قائم، فـ(هو) ضمير لم يتقدمه ظاهر، إنما هو ضمير الشأن والحديث، وفسره ما بعده من الخبر وهو (زيدٌ قائم)... ويسميه الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه" [4] .فهو يفسر التسمية، بأنه قد سمي (مجهول) لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه.

٣- المُكنّى:

وهو مصطلح يرادف الضمير عند البصريين، يقول الفراء: "فأما من قال (عليهِم)، فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياءٌ ساكنة، فقال: عليهِم لكثرة دور المكنَّى في الكلام" [5] .

ويقول ابن يعيش: "ولا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ، وأما البصريون فيقولون: المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكنًّى وليس كل مكنى مضمر، فالكناية إقامة اسم مقام اسم توريةً وإيجازاً، وقد يكون ذلك بالأسماء

---

(١) شرح المفصل مج١ج٥٨٤/٢.

(٢) ينظر مج١ج٥٨٤/٢، ٥٨٥

(٣) الإخلاص آية١

(٤) شرح المفصل مج٢ج٦٥/٣.

(٥) معاني القرآن ٥/١

الظاهرة نحو فلان والفلان، وكيت وكيت، وكذا وكذا، وإذا كانت الكناية قد تكون بالأسماء كما تكون بالمضمرة كانت المضمرات نوعاً من الكنايات" (١) .

إذن مصطلح الكوفيين مصطلح فضفاض يشمل المضمرات والأسماء الظاهرة التي يكنى بها.

٤- العماد:-

يقابل ضمير الفصل عند البصريين، قال الفراء عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ (٢) :"إن جعلت (هو) اسماً رفعت (الحق) بـ(هو)، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت (الحق)" (٣) .

يقول ابن يعيش: "ويقال له فصلٌ وعماد، فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وأذن بتمامه، وإن لم يبق منه بقيةً من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير، والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقق الخبر بعده" (٤) .ثم نراه يستخدم مصطلح الفصل في شرحه.

٥- حروف الصفات:-

مصطلح كوفي يقابل حروف الجر عند البصريين، قال الفراء في إعراب البسملة: "فلا تحذفنّ الف (اسم) إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى. فلا تحذفنّها مع غير الباء من الصفات، وإن كانت تلك الصفة حرفاً واحداً مثل اللام والكاف، فتقول :لاسم الله حلاوة في القلوب، وليس اسمٌ كاسم الله، فتثبت الألف في اللام وفي الكاف لأنهما لم يستعملا كما استعملت الباء في اسم الله" (٥) .

ويبدو أن الكوفيين قد أخذوا هذا المصطلح عن الخليل بن أحمد، فقد ورد هذا المصطلح في كتابه (الجمل) مريداً به حروف الجر، قال: "تقول: جئتك بأكرم من

---

(١) شرح المفصل مج٢ج٣/٢١

(٢) الأنفال/٣٢

(٣) معاني القرآن، ٤٠٩/١.

(٤) شرح المفصل مج٢ج٣/٥٩.

(٥) معاني القرآن ٢/١

زيد، قال تعالى:﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ﴾ [1] . ولم يصرف، وقال:﴿ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [2] . فصرف (أحسن)؛ لأن (ما) محل اسم، و(مِن) صفة" [3] . وقال أيضاً: "وأما لام الصفة قولهم في لزيدٍ ولعمروٍ ولمحمدٍ"[4].

ويقول ابن يعيش في باب حروف الجر: "واعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي تخفضها، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات، لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات" [5] . ويقول في مكان آخر: "وقد أجاز الكسائي الإغراء بجميع حروف الصفات، ويريد أهل الكوفة بحروف الصفات حروف الجر" [6] . فللبصريين مصطلحان في مقابل المصطلح الكوفي. هما حروف الإضافة وحروف الجر، وقد أخذ الكوفيون هذا المصطلح عن الخليل كما سبق. وكان الأولى أن تسمى حروف الخفض لأنهم يريدون بالخفض الجر كما سيأتي في موضعه.

٦- حروف الصلة:

تقابل حروف الزيادة عند البصريين، فعند إعراب قوله تعالى:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [7] . يقول الفراء: "العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واحداً" [8] ، أي زائدة، وقد وضح ذلك جلياً عندما أشار إلي أن الحرف يعدُّ صلةً

---

(١) النساء/ ٨٦

(٢) النحل/ ٩٦

(٣) الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي،تح: فخرالدين قباوة–مؤسسة الرسالة–بيروت– ١٩٨٥– ص١٧٢، ١٧٣.

(٤) المصدر السابق/٢٤٩.

(٥) شرح المفصل مج٣ج٨/٤٨٠

(٦) ينظر مج٢ج٤/٢٣٧

(٧) آل عمران آية ١٥٩

(٨) معاني القرآن ٢٤٤/١

عندما يكون دخوله وخروجه في الكلام سواء، قال صدد شـرحه لقولـه تعـالى: ﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٞ مِّنَ ٱلۡأَحۡزَابِ ﴾ (١) "مغلوب عن أن يصعد إلى السماء، و(ما) ها هنا صلة، والعرب تجعل (ما) صلة في المواضع التي دخولها وخروجها فيهـا سواء.. فهذا من ذلك)" (٢) . ويقول –أيضاً– عند شرح قوله تعـالى: ﴿ كَانُواْ قَلِيلٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ ﴾ (٣) : "إن شئت جعلت (ما) صلة لا موضع لها، ونصبت (قليلاً) بـ (يهجعون)" (٤) .

وقد عرض ابن يعيش لهذا المصطلح عند شرحه لـنص الزمخشـري فـي الحديث عن حروف الصلة، قال: "يريد بالصلة أنها زائدة، ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، والصلة والحشو من عبـارات الكـوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين"(٥) .

وذلك يعني أن الزمخشري يستخدم المصطلح الكوفي، ويستخدم ابن يعـيش كلمة الزائد والمزيد والزيادة، ولا نراه يستخدم مصطلح الصلة أو الحشو البتة.

٦- النسق:

ويعني به الكوفيـون ما يعنيـه البصـريون بـالعطف بالحـرف، يقـول الفـراء في شـرح قـوله تعـالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ ﴾ (٦) : "تقـرأ بالرفـع والنصب، فمن رفع جعل الفـاء منسوقـة على صلة (الـذي) ومن نصب أخرجها من الصلة وجعلهـا جوابـاً لـ(مـن) لأنهـا استفهام"(٧).

---

(١) سورة (ص) : ١١

(٢) معاني القرآن، ٣٩٩/٢

(٣) الذاريات : ١٧.

(٤) معاني القرآن ٨٤/٣.

(٥) شرح المفصل مج٤ج٤١/٨.

(٦) البقرة : ٢٤٥.

(٧) معاني القرآن ١٥٧/١

على أن الفراء يستخدم مصطلح العطف إلى جانب النسق. قال في تفسير قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ ﴾ [1] : "يقول القائل: كيف عطفت بـ(علي) على الأسماء؟ فيقال: إنها في معنى الأسماء" [2] .

وقد ورد مصطلح النسق عند الخليل عندما ذكر قول الفرزدق:

تنحَّ عنَ البطحاء إن جسيمَها * لنا والجبالُ الباذخاتُ الفوارعُ[3]

قال: "فرفع الجبال على الابتداء ولم ينسق" [4] . أي لم يعطفها على اسم إن (جسيمها) والتقدير: والجبالُ الباذخات الفوارع لنا.

ويقول ابن يعيش في باب العطف بالحرف: "... العطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين.. ومعنى العطف الاشتراك في تأثير العامل، وأصله الميل، كأنه أُميل به إلى حيّز الأول، وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب، يقال ثغرٌ نسق إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق إذا كان على نظامٍ واحد"[5] .

فهو يشرح المعنى اللغوي للمصطلحين، ويظهر تناسقهما وتناسبهما مع ما وضعا له، دون أن يبدي رأيه أو ميله إلى أحدهما، لكنه يستخدم في شرحه مصطلح العطف ولا يستخدم النسق. وقد استخدم المتأخرون (عطف النسق) للعطف بالحرف وعطف البيان للعطف بدون حرف[6] .فجمعوا بين المصطلحين.

- **الخفض:-**

مصطلح كوفي يقابل الجر عند البصريين، وقد فسره الزجاجي قائلاً: "لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين" [7] .

(١) سورة آل عمران: ١٩١.

(٢) معاني القرآن ٢٥٠/١

(٣) ديوانه، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، ٤١٩/١

(٤) الجمل في النحو/ ص:١٣٠

(٥) شرح المفصل مج٢ج٦/٣

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري، تح:محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط١ ،١٩٨٦، ٣٥٣/٣.

(٧) الإيضاح في علل النحو، أبوالقاسم الزجاجي ص٩٣ .

يقول ابن يعيش "الجر من عبارات البصـــريين، والخفـــض مـــن عبـــارات الكوفيين" [١] . ويُلمح أن ابن يعيش يفضل مصطلح الخفض على الجر، ويستخدمه كثيراً ففي باب البدل،فقد استدل بقوله تعـــالى:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [٢] وقال معقباً: "فـــ(منْ) في موضع خفض؛ لأن المعنى علـــى مـــن استطاع منهم" [٣] . ويقول في موضع آخر "فإذا قلت أكلت السمكة حتـــى رأســـها بالخفض، كان المعنى إنني لم ابق منها شيئا" [٤] . وهو نادراً ما يســـتخدم كلمـــة مجرور أو الجر.

٨- **الرفع والنصب والخفض:**

عند الكوفيين للمعرب والمبني فلم يفرقوا بـــين القـــاب حركـــات الإعـــراب والبناء، أما عند البصريين فالرفع والنصب والجزم والجر للمعرب، والضم والفتح والسكون والكسر للمبني[٥] .

يقول ابن يعيش:"واعلم أنّ سيبويه وجماعة من البصريين قـــد فصـــلوا بـــين ألقاب حركات الإعراب وسكونه، وبين ألقاب حركات البناء وسكونه، وإن كانـــت في الصورة واللفظ شيئاً واحداً، فجعلوا الفتح المطلق للمبنيّ على الفتح، والضم لقباً للمبنيّ على الضم، وكذلك الكسر والوقف، وجعلوا النصب لقباً للمفتـــوح بعامـــل، وكذلك الرفع والجر والجزم، ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقاً، لا بـــد مـــن تقييد لئلا يدخل في حيز المبنيات، أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهمـــا، فإذا قيل هذا الاسم مرفوع، عُلم أنه بعامل يجوز زواله، وحدوث عاملٍ آخر يحدث خلاف عمله، فكان في ذلك فائدة وإيجاز؛ لأن قولنا مرفوع، يكفي عن أن يقال له مضموم ضمة تزول أو ضمة بعامل، وربما خالف في ذلك بعض الكوفيين وسمى ضمة البناء رفعاً، وكذلك الفتح والكسر والوقف، والوجه الأول لما ذكرناه

(١) شرح المفصل مج١ج٢/٤٨٦.

(٢) آل عمران /٩٧

(٣) شرح المفصل مج١ج٣/٦٢٩

(٤) مج٣ج٦/٢٦١

(٥) مدرسة الكوفة ، المخزومي، ص:٣١٥

من القياس ووجه الحكمة" [1] .

فهو يفصل القول للتمييز بين ألقاب حركات البناء والإعراب، ويفضل التمييز بينهما لما في ذلك من الفائدة والإيجاز.

٩- الصرف أو الخلاف:

مصطلح كوفي يريدون به مخالفة الثاني للأول في الحكم، ومن ثم عدم إتباعه له في الإعراب، وقد وضح الفراء ذلك إذ قال: "فإن قلت وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف" [2] . وقال أيضاً: "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرر في العطف، فذلك الصرف" [3] .

وورد مصطلح الصرف عند الخليل حين قال: "وتقول العرب: بعداً وسحقاً، مصروفاً عن وجهه، ووجْهُهُ أبعده الله واسحقه، والمصروف ينصب ليُعلم أنه منقول من حال إلى حال" [4] .

وللصرف على هذا مواضع يقول بها الكوفيون:

أ- نصب المضارع بعد الواو والفاء وأو كما تقدم.

ب- المفعول معه، ونصبه عندهم على الصرف كنصب المضارع بعد واو المعية، يقول ابن يعيش: "وذهب الكوفيون في المفعول معه إلى أنه منصوب على الخلاف، قالوا وذلك أنا إذا قلنا:استوى الماء والخشبة، لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لا تكون معوجة فتستوي، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف" [5] .وهو يرفض هذا العامل ويذهب مذهب سيبويه إذ يقول: "والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول، لأنه وإن لم يكن متعدياً فقد قوي بالواو النائبة عن (مع)"[6] .

---

(١) شرح المفصل مج٢ج٣/٢٠

(٢) معاني القرآن١/٣٣، ٣٤

(٣) المصدر السابق ١/٢٣٥.

(٤) العين، الخليل بن أحمد، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٧، ٢/٥٢.

(٥) شرح المفصل مج١ج٢/٣٥٨

(٦) شرح المفصل مج١ج٢/٣٥٨

ج- المستثنى بإلا، نقل السيوطي أن الكسائي يرى أن المستثنى بالا منصوب على الخلاف وذلك لمخالفته المستثنى في الحكم[١] .

د- الظرف الواقع خبراً، يقول ابن يعيش: "والخلاف الموجب للنصب عندهم في أشياء منها نصب الظروف بعد الأسماء نحو زيدٌ عندك، وزيدٌ خلفك، فلما خالفت هذه الظروف ما قبلها نصبت على الخلاف" [٢] .

وذكر الدكتور محمد إبراهيم عبادة أن مصطلح النصب بالصرف على النحو الوارد في كتاب الجمل كان قديماً، أخذ منه الكوفيون بعضاً ورفضوا بعضاً، أخذوا منه نصب المضارع المسبوق بالواو بعد نفي أو طلب ، والاسم المنصوب بعد واو المعية[٣] .

ويرى أحد الباحثين[٤] أن المصطلح الكوفي هو (الصرف) وأن البصريين ترجموا هذا المصطلح إلى مصطلح الخلاف، وذلك في شرح أبي سعيد السيرافي[٥] لكتاب سيبويه، وكذلك فعل ابن الانباري[٦] في إيراده لمذهب الكوفيين في نصب المفعول معه والفعل المسبوق بفاء السببية.

١٠-ما يُجرى وما لا يُجرى:

مصطلح يطلقه الكوفيون على ما يسميه البصريون، ما ينصرف وما لا ينصرف، وقد استخدم الفراء هذا المصطلح في تفسير قوله تعالى:﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا ﴾ [٧] قال: "وقد اختلف القراء في (ثمود)، فمنهم من أجراه في كل حال، ومنهم من لم يجره في حال" [٨] .

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع،جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، ٢٥٣/٣.

(٢) مج٣ج٢٤٩/٦.

(٣) كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل، دراسة تحليلية، د.محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية،د.ط،د.ت،ص:٧٩.

(٤) د.محيي الدين توفيق إبراهيم، المصطلح الكوفي، مجلة التربية والعلم ص:٢٥، ٢٦

(٥) شرح كتاب سيبويه ٢٢٩/٣.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٦، ٢٤٥.

(٧) هود /٦٨

(٨) معاني القرآن ٢٠/٢

وقد نسب ابن يعيش هذا المصطلح إلى البغداديين لا الكوفيين حيث قال: "والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف باب ما لا يُجرى، والصرف قريب من الإجراء، لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب" (١) .

وقد تقدم أن الفراء قد استخدم هذا المصطلح، فربما كان مشتركاً بين المدرستين، فابن يعيش يعرف القارئ ببعض المصطلحات الكوفية، في مقابل المصطلحات البصرية، ولكنه لا يكاد يستخدم منها شيئاً إلا مصطلح (الخفض) ويفضله فيما يبدو على المصطلح البصري (الجر).

وإلى جانب هذه المصطلحات الكوفية التي ذكرها ابن يعيش، هنالك عددٌ من المصطلحات أغفل ذكرها، وربما يعود ذلك إلى أنها لم تجد حظها من الذيوع والانتشار بجانب المصطلحات البصرية، وأن هذه قد طغت عليها، ولا يعني ذلك أن ابن يعيش لم يكن مطلعاً عليها، فعلمه وأشمل وأوسع من ذلك، لكنه ربما لا يرى لها أهمية تجعله يدونها في شرحه كتلك التي ذكرها، فمن هذه المصطلحات:

- **الترجمة والتبيين والتكرير:**

مصطلحات كوفية لما يسمى عند البصريين بدلاً: جاء في شرح التصريح: "وأما الكوفيون فقال الأخفش، يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير" (٢) .

- **التفسير والمفسر:** يأتي التفسير في اصطلاح الكوفيين للدلالة على مصطلحين من مصطلحات البصريين وهي:

أ- التمييز، يقول الفراء:"والمفسر في أكثر الكلام نكرة. كقولك: ضقت به ذرعاً وقوله تعالى:﴿ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا ﴾ (٣) . فالفعل للذرع: لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك...جاء الذرع مفسراً" (١) .

---

(١) شرح المفصل مج١ج١/١١٣.

(٢) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبدالله الأزهري، تح محمد باسل، عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٢/١٩٠.

(٣) النساء :٤

ب- المفعول لأجله: يقول الفراء في إعراب قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[2] :" نصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه. لم ترد يجعلونها حذراً، إنما هو كقولك أعطيتك خوفاً وفزعاً، فأنت لا تعطيه الخوف وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير" [3] .

فجعل المفسر في مقابل التمييز والتفسير في مقابل المفعول لأجله.

- القطع:

استخدمه الكوفيون في مقابل الحال من المصطلحات البصرية، قال الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [4] :" والنصب جائز في (غير) تجعله قطعاً من (عليهم)"[5] .

وقد استخدم الخليل مصطلح القطع عن الحال أيضاً، فقال: والنصب من القطع مثل قولك: هذا الرجل واقفاً. وهاأنذا عالماً، وقوله جل ذكره:﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾ [6] . على القطع فلما أسقط الألف واللام نصب على قطع الألف واللام" [7] .

فمعنى القطع عند الخليل قطع الألف واللام مما يكون نعتاً لما قبله فينصب. إذن مصطلح القطع لم يبتدعه الكوفيون، وإنما أخذوه عن الخليل كما هو واضح.

- التشديد:

مصطلح أطلقه الفراء على ما أسماه سيبويه بالتوكيد والتكرير، فمن ذلك ما جاء في معانيه من إعراب قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾ [8] . حيث قال:" فإذا

---

(١) معاني القرآن ٧٩/١.

(٢) البقرة: ١٩

(٣) معاني القرآن، ١٧/١

(٤) الفاتحة: ٨

(٥) معاني القرآن ٧/١

(٦) سورة النمل: ٥٢

(٧) الجمل/ ٣٨

(٨) الواقعة /١٠.

رفعت إحداهما بالآخرة فهو كقولك: الأول السابق، وإن شئت جعلت الثانية تشديداً للأولى" [١] .

- **شبه المفعول:**

مصطلح يطلقه الكوفيون على المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه، وليس عندهم مفعول إلا المفعول به[٢] .

- **الاسم المبهم:**

ويعني عند الفراء ما ليس بمعلوم من الأسماء، يقول: "وكل ما كان من الأسماء مبهماً مثل قولهم: ما عندي أحدٌ، وديارٌ وكريب، وغريب... فإن هذا يجري، مؤنثه على التذكير" [٣] .

في حين يطلق سيبويه اصطلاح الأسماء المبهمة على أسماء الإشارة ونحو ذلك[٤] .

- **الفعل الدائم:**

يطلق الكوفيون هذا المصطلح على ما يسمى عند البصريين باسم الفاعل، وكثيراً ما يسمونه فعلاً إذا كان عاملاً[٥] فهو عندهم ثالث أقسام الفعل، إذ رفضوا فعل الأمر وجعلوه مقتطعاً من المضارع.

وقد استعمل الخليل مصطلح الفعل الدائم مريداً به الفعل الدال على الحال، أو الحدث الحاضر، قال: "النصب بالاستفهام قولهم: أقعوداً والناس قيام؟ على معنى أتقعدون والناس قيام، وهذا فعلٌ ليس بماضٍ ولا مستقبل، وهو فعلٌ دائمٌ أنت فيه"[٦] .

---

(١) معاني القرآن ١٢٢/٣

(٢) المصطلح النحوي نشأته وتطوره، الفوزي ص:١٦٢.

(٣) المذكر والمؤنث، الفراء، تح: رمضان عبدالتواب، القاهرة١٣٩٥هـ=١٩٧٥م ص:٧٠.

(٤) الكتاب ٧٧/٢

(٥) معاني القرآن ، ١/ ٣٣ ، ٤٥ ، ٤٩.

(٦) الجمل/ ٨٧.

الأدوات:-

مصطلح جعله الفراء في مقابل ما يسميه البصريون بحروف المعاني، فعند التفريق بين (نعم وبلى) في مثل قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ﴾[1] قال: "بلى لا تصلح في هذا الموضع وفي مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾[2] قال: ولا تصلح (نعم) هاهنا أداة" [3] .

لا التبرئة:

مصطلح كوفي يقابل ما اصطلح عليه البصريون بـ(لا) النافية للجنس: يقول الفراء في إعراب قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [4] "القراء "القراء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهداً.." [5] وقد بين بعض الأحكام للتبرئة، والضرورة الشعرية التي تجيز بعض الأحكام فيها.

الجحد والإقرار:

مصطلح كوفي يقابل النفي والإثبات عند البصريين، يقول الفراء في توضيح الفرق بين نعم وبلى: "وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت (نعم) للاستفهام الذي لا جحد فيه، فـ(بلى) بمنزلة (نعم)، إلا أنها لا تكون إلا لما في أوله جحد" [6] .

وبعد هذا العرض السريع للمصطلح الكوفي نرى أن الكوفيين عمدوا إلى مخالفة البصريين في كثير من مصطلحاتهم التي سبق أن وضعوها، وألف الناس استخدامها ، كما خالفوهم من قبل في مسألتي السماع والقياس، وذلك حتى يتمكن النحو الكوفي من إتخاذ صورته المميزة وشخصيته المستقلة في الأصول والمصطلحات.

---

(١) الأعراف/ ٤٤

(٢) الملك/ ٨، ٩

(٣) معاني القرآن، ٥٢/١

(٤) البقرة/ ١٩٧

(٥) معاني القرآن ١٢٠/١، ١٢١

(٦) المصدر السابق ٥٢/١.

ويلاحظ أيضاً أن كثيراً من المصطلحات الكوفية قد استخدمها الخليل، ولـم يبتدعها الكوفيون، مثل مصطلح النسق والصرف وحروف الصفات والفعل الـدائم والقطع. وربما يعود ذلك إلى أن الكسائي قد جلس في حلقة الخليل وأخذ عنه نحواً كثيراً قبل أن يخرج إلى البادية، ثم جاء الفراء وأخذ عن الكسائي.

الفصل الثالث

موقف ابن يعيش من مصادر الاحتجاج اللغوي

المبحث الأول : **موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات.**

المبحث الثاني : **موقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.**

المبحث الثالث : **موقفه من الاستشهاد بالشعر**

المبحث الرابع : **موقفه من الاستشهاد بأقوال العرب.**

الفصل الثالث

المبحث الأول

موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات

القرآن الكريم هو أحد مصادر الاحتجاج عند النحويين، بل هو السند الأول في الاحتجاج، لأنه بلا شك أفصح الكلام وأولاه بالأخذ والاطمئنان إلى صحته، لحفظ الله له وعدم تحريفه. وإن من قراءاته المتواتر والآحاد والشاذ، وقد تباينت مواقف النحويين من بعض هذه القراءات، قال السيوطي : "وأما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواءً كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يُحتج بالمجمع على وروده ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو استحوذ..." (١)

وذلك أن القراء في نقلهم كانوا يحرصون على صحة النقل عن السلف وسلامته، بغض الطرف عن مقاييس اللغة الموضوعة، سواءٌ في ذلك أخالفتها أم وافقتها، وفي هذا يقول أبو عمرو الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشي في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، وإذا ثبتت عندهم، لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها" (٢) .

إلا أن هذا لم يمنع بعض النحاة من أن يقفوا موقفاً مخالفاً، فكان البصريون ينظرون إلي القراءات كأنها على مراتب من اللغة والفصاحة، فقبلوا منها ما كان موافقاً لقواعدهم وأصولهم التي وضعوها، وإلا ردوها أو وصفوها بالضعف والقبح والشذوذ والرداءة.. بل ذهب بعضهم إلى أنكى من ذلك، فحرم بعض القراءات كما

---

(١) الاقتراح: ٣٦

(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ١/١٠-١١، مصدر سابق

فعل المبرد في قراءة حمزة [١] . قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾[٢] بجر الأرحام. إذ عطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، فقـال: "لا تحل القراءة بها" [٣] ،ولم يقف عند هذا الحد، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فقال: "لـو أنني صليت خلف إمام يقرأ بها لقطعت صلاتي وحملت نعلي ومضيت"[٤] .فـأي تعصب أكثر من هذا؟ ويقول الرضي: "والظاهر أن حمزة جوز ذلك بنـاءً علـى مذهب الكوفيين لأنه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات" [٥] .

ويقول الأخفش الأوسط في قراءة أبي عمرو[٦] (فَرُهُنٌ) مـن قولـه تعـالى : ﴿ فَرِهَٰنٌ مَّقۡبُوضَةٌ ﴾[٧] وهي قبيحة لأن فَعْلاً لا يجمع على فُعُل إلا قليلاً شاذاً[٨]

وقال أبـو حيـان فـي قولـه تعـالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ ﴾[٩] : قرأ أبن عامر (زُيِّن) مبنيـاً للمفعول، و(قَتْلُ) مرفوعاً، ونصب (أولادَهم) وجر (شركائِهم). ففصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وجمهور البصريين يمنعونها، متقدمون ومتأخرون ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر.. ومنهم أبو علي الفارسي قال:" هذا قبيح قليل الاستعمال، ولو عدل عنها ابن عامر لكان أولى" [١٠].

---

(١) النشر في القراءات العشر، ٢٤٧/٢

(٢) النساء : ١

(٣) شرح المفصل، مج٢ ج١٢/٣

(٤)درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر ص:٩٥

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٣٦٠/٢

(٦) البحر المحيط، ٣٧١/٢

(٧) البقرة ٢٨٣

(٨) معاني القرآن، الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة البلخيّ المجاشعيّ تح: عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب-ط١-١٤٠٥هـ١٩٨٥م، ٣٩١/١

(٩) الأنعام: ٣٧

(١٠) البحر المحيط، ٢٢٩/٤-٢٣٠

يقول السيوطي في هذا الشأن: "كان قومٌ من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية" (١) .

أما الكوفيون فلم يخرجوا عن إطار موقفهم من السماع في اللغة، فانبنى موقفهم من القراءات على قبولها واحترامها والتحرج من مخالفتها والاحتجاج بها، "وبنوا قواعدهم عليها، ولم يسمحوا لأنفسهم بتأويلها أو التردد في قبولها مهما كانت درجتها" (٢) . بل "عقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم" (٣) .

ويتضح هذا من كلام أحد أئمتهم –الفراء– إذ يقول :"إتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحبُّ إليّ من خلافه" (٤) .

ومن أمثلة قبول المدرسة الكوفية بكل القراءات:

– صحة الفصل بين المضاف والمضاف إليه اعتماداً على قراءة ابن عامر(٥) ﴿ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ (٦) .سالفة الذكر، وقراءة بعض السلف(٧) ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾(٨) .بنصب (وعد) وجر (رسله).

– العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض(٩) ، اعتماداً على قراءة حمزة(١٠) .﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾(١١) .

---

(١) الاقتراح: ١٥

(٢) الوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم محمد الأسعد،الرياض، ط١، ص:٤٢

(٣) مدرسة الكوفة، المخزومي: ٣٤١

(٤) معاني القرآن، ١/١٤

(٥) البحر المحيط ٤/٢٢٩

(٦) الانعام: ١٣٧

(٧) البحر المحيط ٤/٢٢٧

(٨) إبراهيم : ٤٧

(٩) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك،تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٩–١٩٩٨ ، ٢/٣٩٤

(١٠) النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٧

(١١) النساء: ١

وقراءة الجمهور[1]﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [2] حيث ذهب الفراء إلى عطف (المسجد الحرام) على الضمير الهاء في (به) [3] .

كما ذهبوا إلى جواز وقوع جملة الماضي حالاً دون اقترانٍ بـ(قد) مستدلين بقوله تعالى:﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [4] . ومؤيدين هذا الرأي بقراءة الحسن البصريّ ويعقوب الحضرمي والمفضل ابن عاصم[5] .: (أو جاءوكم حصرةً صدروهم)

وبعد هذا العرض السريع لموقف النحاة من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته نحاول أن نقف على موقف ابن يعيش من هذا الاحتجاج، وعلى نهج من سار، البصريين أم الكوفيين، أم انتخب موقفاً وسطاً بينهما؟.

ولقد أكثر ابن يعيش من الاستشهاد بالقرآن الكريم فكانت شواهده أكثر الشواهد حضوراً في شرحه فقد تجاوزت شواهده منه المائة والألف شاهداً. مما يدل على اعتداده بالاستشهاد به وبقراءاته.

فهو أحياناً يقدم الشاهد القرآني على الشاهد الشعري، ففي الحديث عن الضمير الواقع بعد لولا وأن حكمه أن يكون لفظه من الضمائر المرفوعة المنفصلة، لأنه كُني به عن الظاهر المرفوع بالابتداء، استدل بقوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[6] ثم جاء بالشاهد الشعري[7]

وقد يقدم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني، ففي باب الاستثناء المنقطع نحو: ما جاءني أحد إلا حماراً، استدل ببيتين من الشعر ثم أعقبهما بقوله: "ومن

(١) البحر المحيط ١٥٥/٢

(٢) البقرة: ٢١٧

(٣) البحر المحيط ١٥٦/٢

(٤) النساء آية ٩٠

(٥) البحر المحيط ٣٣٠/٣

(٦) سبأ:٣١

(٧) شرح المفصل مج٢ج٧١/٣

الاستثناء المنقطع قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[1]وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾[2]" [3] .

وقد يحتج بالآية لكلمة من أبيات الشواهد- قال شاعر: [4]

متى ما تلْقني فردين ترجُفْ * روانفُ إلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارا

قال : "وأما قوله تستطارا، فيحتمل وجوهاً:

أحدها: أن يكون مجزوماً بحذف النون والأصل (تستطاران) فالضمير للروانف، وعاد إليها الضمير بلفظ التثنية وإن كان جمعاً، لأنها تثنية في المعنى.... فهو من قبيل:﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [5] " [6]

وقد يتعرض ابن يعيش لجانب التفسير، فبعد أن تحدث عن معنى (لعلّ) من الطمع والإشفاق، قال: ".. وهذا معناها ومقتضى لفظها لغة، إلا أنها إذا وردت في التنزيل كان اللفظ على ما يتعارفه الناس والمعنى على الإيجاب بمعنى (كي)، لاستحالة الشك في أخبار القديم سبحانه، فمن ذلك قوله تعالى:﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [7] أي : كي تتقوا، هكذا جاء في التفسير" [8]

وربما ساق مجموعة من الشواهد القرآنية مستدلاً بها على جانب من النحو، فقد جاء في باب اسم الفاعل أنه قد يحذف التنوين منه تخفيفاً فيضاف إلى ما بعده ولذلك لا يكون إلا نكرة[9] ومن ذلك قوله تعالى:﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [10] ومنه قوله

(١) النساء: ١٥٧

(٢) الليل : ١٩- ٢١

(٣) شرح المفصل مج١ج٢/٤٢٢

(٤) البيت لعنترة في ديوانه، شرح د. يوسف عيد، دار الجيل. بيروت ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م، ص١٠٩

(٥) التحريم:٤

(٦) شرح المفصل.مج١ ج٢/٣٧٤

(٧) البقرة: ٢١

(٨) شرح المفصل. مج٣ ج٨/٥٩٩

(٩) المصدر السابق.مج٣ ج٦/١٠٣

(١٠) الاحقاف: ٢٤

تعـــالى: ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [1] ، وقولـــه: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ [2]وقوله: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [3] .

فقد أورد أربعة من الشواهد القرآنية مستدلاً بها على إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده، وإسقاط التنوين عنه، ولم يأت بشاهد شعري واحد لذلك، وهو يسوق الشاهد القرآني ليرجح به رأياً على آخر في مسألة من المسائل. ففي الحديث عن (هَلُـمَّ) من أسماء الأفعال، ذكر أن فيها مذهبين، قال: "أحدهما وهو مذهب أهل الحجاز أن تكون بلفظٍ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث، نحو : هلـمَّ يـا رجلُ، وهلمَّ يا رجلان.. وهو القياس وبه ورد التنزيل، قال الله تعـالى: ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[4]أفرد والمخاطبون جماعة" [5].

وهو يسوق الآية ويفسرها بما يتفق مع مفهوم الشرع، ففي باب اسم التفضـيل ذكر قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[6]قال: "ويجوز أن يكون "أهون" هنا بمعنى هيِّن، لأنه سبحانه ليس عنده شيء أهون من شيء" [7] .

وهو قد يدلي بدلوه في التفسير بعد أن يعرض آراء الآخرين، ذكر فـي بـاب (كاد) قوله تعالى: ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ [8] . فقال: "وقد اضـطربت آراء الجماعة في هذه الآية، فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ، وذلك أنـه حمل الكلام على نفي المقاربة، لأن كاد معناها قارب، فصار التقدير: لـم يقـارب رؤيتها. وهو اختيار الزمخشري، والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآيـة مـن

---

(١) المائدة: ٩٥

(٢) مريم: ٩٣

(٣) آل عمران: ١٨٥، والعنكبوت: ٥٧

(٤) الأحزاب: ١٨

(٥) شرح المفصل. مج٢ ج١٩٣/٤

(٦) الروم: ٢٧

(٧) شرح المفصل مج٣ج١٤٥/٦

(٨) النور: ٤٠

المبالغة بقوله: ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾ومنهم من قال: التقدير: لم يرها ولم يكد، وهو ضعيف لأن لم يكد إن كانت على بابها، فقد نقض أول كلامه بآخره، وذلك أن قوله (لم يرها) يتضمن نفي الرؤية، وقوله (ولم يكد) فيه دليل على حصول الرؤية، وهما متناقضان، ومنهم من قال أن (يكد) زائدة، والمراد لم يرها، وعليه أكثر الكوفيين. والذي أراه أن المعنى: أنه يراها بعد اجتهادٍ ويأسٍ من رؤيتها" [(١)].

وذكر كثيراً من الآيات مستدلاً بها في الجانب الدلالي للكلمات، فمن ذلك قوله: "الزلفى بمعنى الإزلاف وهي القُربة والمنزلة، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ﴾[(٢)]أي : إزلافاً" [(٣)] .

ومنه قوله : ".... النجوى بمعنى المناجاة وهي المسارَّة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ هُمۡ نَجۡوَىٰٓ﴾[(٤)]" [(٥)] .

ومنه أيضاً قوله: "والثبة الجماعة، من قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾[(٦)] " [(٧)].

واستدل بالقرآن أيضاً في الأبواب الصرفية، ففي سقوط الواو من الفعل المضارع وإثباتها في باب وعَدَ ووصل، ذكر قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾[(٨)] وقال: "فحذفت الواو من يلِدِ لانكسار ما بعدها، وثبتت في "يُولد" لأجل الفتحة" [(٩)] .

---

(١) شرح المفصل مج٣ ج٧/٤٠٢-٤٠٣

(٢) سبأ: ٣٧

(٣) شرح المفصل مج٢ ج٥/٥٢٩

(٤) الإسراء : ٤٧

(٥) شرح المفصل. مج٢ ج٥/٥٣١

(٦) النساء: ٧١

(٧) شرح المفصل. مج٢ ج٥/٤١٤

(٨) الإخلاص : ٣

(٩) شرح المفصل : مج٤ ج٢/٤٠٨

وجاء كذلك: "والمصادر وأسماء الزمان والمكان بزيادة الميم في أوائلها يكون لفظها كلفظ المفعول إذا جاوزت الثلاثة، لأنها مفعولات، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا ﴾[1]

و: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ﴾[2]" [3] . والشواهد القرآنية من شرح المفصل أكثر من أن تحصى نماذجها، وهذه إشارات لبعض الجوانب التي استشهد لها بالقرآن.

وكذلك الاستشهاد بالقراءات كان حاضراً عند ابن يعيش في شرحه هذا، فاستدل بها في شتى المجالات النحوية والصرفية وغيرها.

ففي باب الإبدال جاء في إبدال الهمزة من الألف قوله: "وعن أبي زيدٍ قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (جأن) [4] من قوله تعالى:﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [5] فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول دأبة وشأبة" [6] .

وفي إبدال الهاء من الهمزة قال: "وقد أبدلوها منها وهي أصل، وقد قرئ (هِيَّاكَ) من قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [7] " [8] والقراءة لابن السوار الغنويّ[9].

في إبدال الهمزة من الواو استدل بقراءة سعيد بن جبير[10] (إعاء) من قوله تعالى:﴿ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ﴾ [11] " [12] .

---

(١) المؤمنون: ٢٩

(٢) هود: ٤١

(٣) شرح المفصل. مج٤ ج١٠/٤٤٠

(٤) انظر البحر المحيط ١٩٤/٨. والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: على النجدي ناصف، عبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ٣٠٥/٢.

(٥) الرحمن: ٣٩

(٦) شرح المفصل. مج٤، ج١٠/ ٣٤٠

(٧) الفاتحة: ٥

(٨) شرح المفصل مج٤ ج١٠/٣٨٤

(٩) البحر المحيط ١٤٠/١

(١٠) المصدر السابق ٣٢٨/٥

(١١) يوسف: ٧٦

(١٢) شرح المفصل مج٣ ج٨/٢١

وقال أيضاً : "ومن العرب من يبدل كاف المؤنث شيناً في الوقف حرصاً على البيان. لأن الكسرة الدالة على التأنيث تخفى في الوقف، فاحتالوا للبيان بأن أبدلوها شيناً. وقد قرئ قوله تعالى:﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾ (١) (قد جعل ربَّشِ تحتش سريّا) (٢) .وقد أبدلت الكاف شيناً في هذه الآية وليس فيها وقف. ولم أقع على هذه القراءة فيما رجعت إليه من كتب القراءات.

وقال في باب الإمالة: "والغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل كما فعلوا في الإدغام وقربوا بعضها من بعض، نحو قولك في (مصدر) (مزدر)، فقربوا الصاد من صوت الزاي ليتناسب الصوتان ولا يتنافرا، ونحو قراءة من قرأ (زراط) في صراط" (٣) وهو حمزة واللغة لغة قيس(٤) .

فهو يشرح معنى الإمالة بأنها تقريب صوت من صوت آخر، وضرب لذلك مثلاً بإمالة صوت الصاد إلى صوت الزاي والمشاكلة بينهما قد تعود إلى تقارب الأصوات لأنهما من حروف الصفير، وما أكثر ما جاء به من القراءات في باب الإدغام، ولكنه يرضى منه بما يوافق الأصول وينكر ما خالفها.

ففي باب إدغام الطاء في التاء استدل بقراءة أبي عمرو (فرطُّ) (٥) من قوله تعالى:﴿ فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ (٦) بالإدغام والأطباق(٧) .

وذكر أن الفاء لا تدغم إلا في مثلها نحو:﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ ﴾ (٨) .فأما ما حكي عن الكسائي من إدغامه لها في الباء في قوله عز وجلَّ:﴿ نَخۡسِفۡ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ ﴾(٩) فشاذ" (١٠)

---

(١) مريم: ٢٤

(٢) شرح المفصل مج ٤ ج٩/١٥٥

(٣) المصدر السابق مج٤ ج٩/١٦٤-١٦٥

(٤) البحر المحيط ١٤٣/١ والنشر في القراءات العشر ٤٩/١

(٥) لم أقع على هذه القراءة في كتب القراءات القرآنية.

(٦) الزمر : ٥٦

(٧) شرح المفصل مج٤ ج١٠/٥٢٧

(٨) البقرة: ٢١٣

(٩) سبأ :٩

(١٠) شرح المفصل مج٤ ج١٠/٥٣٠

فهو يحكم عليه بالشذوذ مع إنه يستدل لإدغام الباء في الفاء بعبارة (اذهب فانظر) وقوله تعالى:﴿ لَا رَيۡبَ فِيهِ ﴾[1] وذلك لتقاربهما في المخرج لأنهما من الشفة، ويقول "والفاء أقرب صوتاً لما فيها من التفشي"[2].

يقول ابن السراج: "والفاء لا تدغم في الباء والباء تدغم فيها وذلك نحو اذهفّي ذلك" [3] . أي: إذهب في ذلك.

يقول سيبويه: "والفاء لا تدغم في الباء لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلى وانحدرت إلى الفم وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء، وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان لأنها أكثر الحروف، فلما صارت مضارعة للثاء، لم تدغم في حرف من حروف الطرفين... والباء قد تدغم في الفاء للتقارب، وذلك قولك أذهب فّي ذلك" [4] .

ومن تضعيفه القراءات في باب المستثنى الذي يجوز فيه النصب والبدل قال: "وأما قوله تعالى:﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ ﴾ [5] فإن الجماعة قرأوا بالنصب، إلا أبا عمرو وابن كثير، فإنما قرءا "امرأتُك" بالرفع[6] وإنما كان الأكثر النصب ها هنا لأنه استثناء من موجب وهو قولك ﴿ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ ﴾ولم يجعلوه من (أحد)؛ لأنه لم يكن مباحاً لها الالتفات، ولو كانت مستثناة من المنهيّ لم تكن داخلة في جملة من نهي عن الالتفات، ويدل على أنه لم يكن مباحاً لها الالتفات قوله تعالى: ﴿ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡ ﴾ فلما كان حالها في العذاب كحالهم، دل على أنها كانت داخلة تحت النهي دخولهم. وأما من قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة وقد أنكرها أبو عبيد، وذلك لما ذكرناه من المعنى" [7] .فضعف القراءة عنده نتج عن توجيه المعنى.

---

(١) آل عمران :٩

(٢) شرح المفصل: مج٤ ج١٠/٥٣٠-٥٣١

(٣) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالةط٣ ١٤١٧هـ=١٩٩٦م، ٤٢٨/٣

(٤) الكتاب: ٤/ ٤٤٨

(٥) هود :٨١

(٦) البحر المحيط ٢٤٨/٥ والنشر في القراءات العشر ٢٩٠/٢

(٧) شرح المفصل مج١ ج٤٢٧/٢

وفي الحديث عن لام الأمر وأنها تكون مكسورة وتسكن مع حرفي العطف الواو والفاء ولا يكون ذلك مع (ثم) قال: "وأما قراءة الكسائي(١) :﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾(٢) . فضعيفة عند أصحابنا لأن (ثم) حرفٌ على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، فلو أسكنت ما بعده في اللام، لكنت إذا وقفت عليه تبتدئ بساكن وذلك لا يجوز "(٣).

فهو يبدي رأي أصحابه في قراءة الكسائي ويوضح وجه ضعفها، ولا يبدي رأيه مما يدل على رضائه بهذا الحكم وأخذه به، لكنه يحاول أن يجد لها توجيهاً في مكانٍ آخر فيقول: "ومن قال (ثم لْيَقضوا) بإسكان اللام فإنه شبه الميم الثانية من (ثم) بالواو والفاء، وجعل (ثم ليقضوا) بمنزلة (فليقضوا)" (٤) .

يقول ابن جني في هذا الأمر: "ألا ترى أن أصحابنا أنكروا على الكسائي وغيره قراءته ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ (٥) . بسكون اللام من (ليقطع) وكذلك:﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ ، لأن ثم قائمة بنفسها لأنها على أكثر من حرف واحد، وليست كواو العطف وفائه ، لأن تينك ضعيفتان متصلتان بما بعدهما، فلُطفتا على نية فصلهما وقيامهما بأنفسهما" (٦) .

ويلجأ ابن يعيش أحياناً إلى التأويل حتى توافق القراءة المقاييس إن وجد إلى ذلك سبيلا، شأنه في ذلك شأن البصريين. ففي الحديث عن (ذو) وأنها لا تستعمل إلا مضافة قال: "ولا تضاف إلا إلى اسم جنس في نحو (مال) و(عقل) ونحوهما،

---

(١) النشر في القراءات العشر ٣٢٦/٢ أسندها إلى جمهور القراء مستثنٍ منهم القليل، وهي القراءة المثبتة في المصحف الشريف.

(٢) الحج: ٢٩

(٣) شرح المفصل مج٤ ج٩/ ١٢٣

(٤) المصدر السابق مج٤ ج٩ /٢٩٤

(٥) الحج :١٥

(٦) سر صناعة الإعراب، أبوالفتح عثمان بن جني، تح: محمد حسن محمد إسماعيل وآخر، دار الكتب العلمية،بيروت، ط١ ،١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م، ١٨/٢

ولا تضاف إلى صفة ولا مضمر، فلا يقال ذو صالح ولا ذو طالح، ولا يجوز ذوه ولا ذوك.. وأما قوله تعالى في قراءة ابن مسعود[1] (عالم) من قوله تعالى:﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [2] .فالأشبه بالقياس أن يكون العالم ها هنا مصدراً كالفالح والباطل فكأنه قال:﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾فالقراءتان في المعنى سواء، ويجوز أن يكون على مذهب من يرى زيادة (ذي) فيكون حاصلة: وفوق كل عالم عليم.." [3] .

فمرة يؤول (عالم) بأنها مصدر (علم)، ومرة يذهب إلى زيادة ذو، وفي كلتا الحالتين لا تخرج القراءة عن مقاييس اللغة.

وقد يستشهد بقراءة ليرجح بها لغة فصيحة على أخرى، فعرض لحكم (ما) المشبهة بليس، وذكر أن قياسها ألا تعمل في شيء، ويعملها الحجازيون عمل ليس فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، قال:" فاللغة الأولى أقيس والثانية أفصح، وبها ورد الكتاب العزيز،قال الله تعالى:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا [4]وقال﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[5]"[6]. والنصب على لغة الحجاز[7] . فهو يستدل بهذه القراءات لترجيح لغة الحجازيين على غيرها.

ويصحح ابن يعيش مصطلحاً شائعاً بين النحاة بعد أن يستدل له بالقراءات، فبعد الحديث عن بناء (فُعِل) مما اعتلت عينه بسبب كسر الفاء منه قال: "ومنهم من يُشم الفاء شيئاً من الضمة فيقول (قُيل) و(بُيع)، وقرأ الكسائي[8] : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾[9]

(١) البحر المحيط: ٣٢٨/٥
(٢) يوسف: ٧٦
(٣) شرح المفصل مج١ ج١ /١٠٥-١٠٦
(٤) يوسف: ٣١
(٥) المجادلة: ٢
(٦)شرح المفصل مج١ ج١ /٢١٠
(٧) البحر المحيط ٣٠٤/٥
(٨) انظر البحر المحيط ١٩١/١ والنشر ٢٠٨/٢
(٩) البقرة :١١

﴿ وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾ [١] .." [٢] .(قُيل) ، (غُيض) ، ويبين السبب فيقول: ".. وذلك أنهم أرادوا نقل حركة العين إلى الفاء لما ذكرناه من إرادة إعلال الفعل والمحافظة على حركة الفاء الأصلية، فلم يمكن الجمع بينهما فأشربوا ضمة الفاء شيئاً من الكسرة، فصارت حركة بين حركتين بين الضمة والكسرة" [٣] .

ويقول : "واعلم أن الجماعة قد عبروا عن هذه الحركة بالإشمام، وهي في الحقيقة رَوْم ؛ لأن الروم حركة بين حركتين. والإشمام تهيئة العضو للنطق من غير صوت" [٤] . وتسمية الروم إشماماً هو مذهب الكوفيين[٥] فيبدو من كلامه أن المصطلح الشائع لهذه الظاهرة هو الإشمام وهو نفسه استخدمه حين قال: "ومنهم من يُشم الفاء شيئاً من الضمة"، ثم يستدرك بعد ذلك ويوضح الفرق بين المصطلحين.

وقد دافع ابن يعيش عن القارئ حمزة وانتصر له، ورآه ثقة لا سبيل إلى ردِّ قوله حين رد البصريون قراءته قوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ [٦] بجر الأرحام[٧] ، إذ أن البصريين لا يجيزون العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة الشعر، ووصفوا هذه القراءة – كما سبق- بالضعف والشذوذ والرداءة والقبح، وذلك لأنها خالفت قواعدهم التي وضعوها. وأجاز الكوفيون هذه القاعدة- العطف على الضمير المخفوض- بناءً على هذه القراءة. قال ابن يعيش: " وأما قراءة حمزة.. فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً للعطف على الضمير المخفوض، وقد ردِّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة وقال: لا تحل القراء بها، وهذا القول غير مرضٍ من أبي العباس لأنه

(١) هود: ٤٤

(٢) شرح المفصل مج ٤ ج١٠/ ٤٢٦

(٣) المصدر السابق مج٤ ج١٠/ ٤٢٦

(٤) المصدرالسابق مج٤ ج١٠/ ٤٢٦

(٥) النشر في القراءات العشر ٢٩٦/١

(٦) النساء: ١

(٧) البحر المحيط ١٦٥/٣ والنشر ٢٤٧/٢

قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى ردِ نقل الثقة مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كأبي مسعود وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي والأعمش، والحسن البصريّ وقتادة ومجاهد، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها.." (١) .

فهو يؤكد أنه إذا صحت الرواية، وكانت عن إمام ثقة لا يصح ردها وإن خالفت الأصول النحوية، ويستنكر رأي المبرد فيها، ونجده في موضع آخر، يطرح لنا دليلاً من كلام العرب على صحة هذه القراءة بتقدير جار محذوف وإبقاء عمله، فيقول: ".. وحكي أبو العباس عن رؤبة أنه قيل له: كيف أصبحت، فقال: خيرٍ عافاك الله" (٢) . يريد بخير

ويقول في حيزٍ آخر: "وفي قراءة حمزة و(الأرحام).. وهو شبيه بحذف المضاف وإبقاء عمله" (٣) .

فهو يتلمس لقراءته توجيهاً كلما حضرته في موضع لقناعته بصحة الرواية.

ويبدو أن ابن يعيش قد تأثر بابن جني في هذا التوجيه فقد وجهها في باب أنّ المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع ذلك فقال: "ليست هذه القراءة، عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس –أي المبرد– بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية، حتى كأني قلت : (وبالأرحام) ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرٌ أمرٌ، ولم تقل أمر به.." (٤) .

ولكنه لا يتمسك بهذه المقاييس مع كل قارئ، فنجده قد تخلى عنها في حكمه على القارئ نافع في قراءته(٥) قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ ﴾ (٦)(معائش)،

---

(١) شرح المفصل مج٢ ج٣ / ١٢، ١٣

(٢) المصدر السابق مج٤ ج٩/ ٢٣٩

(٣) المصدرالسابق مج ٤ج٩ /٢٣٩

(٤) الخصائص – ٢٨٦/١– مصدر سابق

(٥) البحر المحيط ، ٢٧١/٤

(٦) الأعراف آية : ٩

إذ أن البصريين قد وضعوا قاعدة مفادها أن أحرف العلة لا تقلب همزة بعد ألف مفاعل وشبهه إلا إذا كانت مدة زائدة في المفرد، نحو عجوز وعجائز، وقصيدة وقصائد، ورسالة ورسائل، فإذا كانت أصلية وجب تصحيحها وامتنع قلبها نحو مشورة ومشاور ومعيشة ومعايش[١] . فالقياس ألا تقلب همزة فلما جاءت القراءة مخالفة لهذه القاعدة استنكرها البصريون واتهمها بعضهم باللحن، قال الزجاج :"جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ،ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه بصحيفة وصحائف" [٢] .

قال المازني:" أما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرفٌ يقرأها لحناً، نحو هذا" [٣] . وقد ردد المبرد كلام المازني هذا[٤] .

وقال ابن يعيش مثل قولهم : "وأما قراءة أهل المدينة "معائش" بالهمز فهي ضعيفة، وإنما أخذت عن نافع ولم يكن قبًّا في العربية" [٥] . فسبب ضعف هذه القراءة عنده أنها أخذت عن هذا الإمام الذي لم يكن قباً في العربية –أي رئيساً–[٦] في تقديره، وقد مرَّ أن القراء لا ينقلون في اللغة على الأفشى والأقيس في العربية، بل على الأثبت والأصح في الرواية.

يقول أبو حيان في هذه المسألة: "قرأ الأعرج وزيد بن عليّ، والأعمش، وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية "معائش" بالهمز، وليس بالقياس، لكنهم

---

(١) ينظر شرح الرضي علي شافية ابن الحاجب ،تح: محمد نور الحسن وآخرين– دار الكتب العلمية– بيروت– ١٣٩٥هـ ١٩٧٥، ١٢٧/٣

(٢) معاني القرآن وإعرابه لأبي اسحق إبراهيم بن السري الزجاج – تح:د.عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ١٩٩٤م، ٣٢٠/٢، ٣٢١.

(٣) المنصف ، شرح تصريف المازني لأبي الفتح عثمان بن جني، ٢٦١/١

(٤) المقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: حسن حمد،دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م، ١٥٨/١ .

(٥) شرح المفصل مج ٤ ج ١٠، ٤٥٣

(٦) لسان العرب ٦/١٢ (قبب)

رووه وهم ثقات فوجب قبوله" ويقول: "وكثير من هؤلاء النحـــاة يســـيئون الظـــن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك" [١] .

وقد دافع السمين الحلبي عن هذه القراءة بقوله: "قد فعلت العرب مثـــل هـــذا، فهمزوا منائر ومصائب جمع منارة ومصيبة، والأصل مناور ومصاوب، ووجـــه همزها: أنهم شبهوا الأصلي بالزائد، فتهوموا أن معيشة بزنة صحيفة فهمزوها كما همزوا تيك، قالوا: ونظير ذلك في تشبيههم الأصلي بالزائد قولهم في جمع (مسيل) (مِسْلان)، توهموا أنه على زنة قضيب وقضبان، وقالوا في جمعه أمســـلة كـــأنهم توهموا أنه بزنة رغيف وأرغفة، وإنما مسيل وزنه مَفْعِل لأنه من سيلان الماء"[٢].

فكان حريّ بابن يعيش أن يتمسك بتلك المقاييس التي دافع بهـــا عـــن القـــارئ حمزة،ولا يسيء الظن بالقارئ نافع كما أساء بعض البصريين.

وقد أمسك ابن يعيش عن التعليق علـــى قـــراءة ابـــن عـــامر قولـــه تعـــالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[٣] بنصب الأولاد وخفض الشركاء، وقد ذكرها مع بعض الشواهد في بـــاب الفصـــل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ثم قال معلقاً عليهـــا جميعاً "ولا يقاس على شيء من ذلك" [٤] .

ونخلص من هذا العرض إلى أن ابن يعيش يقف من القراءات موقـــف عامـــة البصريين، فيقبل منها ما قبلوه، ويرد ما ردوه، ويصف بعضها بالشذوذ والضعف إذا ما خالفت المقاييس الموضوعة، كما هو شأن البصريين، وقد يناقض نفسه كما في موقفه من قراءة حمزة.

يقول الدكتور مهدي المخزومي في هذا الشأن، " والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفم من ســـائر النصـــوص

(١) البحر المحيط ٤/٢٧١- ٢٧٢

(٢) دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة ضد المعترضين من النحاة، د.حمدي عبد الفتاح مصـــطفى خليل، ط١ ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م، ص:٢١٩

(٣) الأنعام: ١٣٧

(٤) شرح المفصل مج٤ ج٩/ ٩٥

اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصـــولهم ولـــو بالتأويـــل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ، كما رفضـــوا الاحتجـــاج بكثير من الروايات اللغوية، وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها" (١) .

فالكوفيون يأخذون بالقراءات ويحتجون بها ويجعلونها أصلاً من الأصول التي يبنون عليها أسسهم وقواعدهم، فلا يلجأون إلى وصفها بالشذوذ أو القبح كما فعـــل بعض البصريين، فلا يعقل أن تقعد قاعدة نحوية بناء على شـــاهد نحـــوي دون أن تعتمد على رواية القرآن وكل منهما قد أعتمد على النقل.

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص: ٢٨٤

المبحث الثاني

موقفه من الاستشهاد

بالحديث النبويّ الشريف

أجمع علماء العربية على الاحتجاج بالقرآن الكريم في تقرير الأصول النحوية وإثبات المعاني اللغوية، وما ثبت من كلام العرب الخلص من شعر أو نثر، ووقع الخلاف بينهم في الاستشهاد والاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة.

وكان من الطبعي أن يأتي الحديث في الرتبة الثانية بعد كلام الله في الاحتجاج والاستشهاد به في اللغة والنحو، كما هو المصدر الثاني للتشريع؛ لأن النبي ﷺ – وكما هو معلوم– أفصح من نطق بالضاد. فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: "فضلت على الأنبياء بست: أُعطيت جوامع الكلم، ونُصرت بالرعب، وأُحلتْ لي الغنائم، وجُعلتْ لي الأرض طهوراً ومسجداً، وأُرسلتُ إلى الخلق كافة، وخُتِمَ بي النبيون" (١) .

وقد قال عنه الجاحظ: "ولم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه ﷺ" (٢) .

وعلماء العربية أنفسهم يقرون ويجمعون على فصاحته ﷺ، بل أنه أفصح العرب، انطلاقاً من تصديقهم الأحاديث النبوية التي وردت في ذلك، ثم وقوفهم على فصاحته ﷺ من خلال الأحاديث المروية– وبخاصة ما ورد منها في كتب الصحاح.

ولكن على الرغم من كل ذلك نجد أن علماء العربية وبخاصة النحاة، انقسموا حيال الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف إلى ثلاث فئات:

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، الإمام أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، دار الفكر د ط، د ت، ٣٩٠/١٢

(٢) البيان والتبيين، أبو عمرو عثمان بن حجر الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٩٨٥، ١٧/٢

فئة منعت الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وفئة ثانيـــة أباحـــت الاحتجـــاج بالحديث الشريف مطلقاً، وفئة ثالثة وقفت متوسطة بين الفئتين الأوليين.

أما الفئة الأولى فيقف على رأسها ابن الضائع (ت:٢٦٨) وأبو حيان الأندلســـي (ت: ٧٤٥) قالوا : لا يستشهد بالحديث لعدم الوثوق بأن ذلك لفظ رســـول الله ﷺ، وانتفت الثقة من أنه لفظ الرسول عليه السلام لأمرين:(١) .

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد القصة الواحدة قد جــرت فـــي زمانه ﷺ فتنقل بألفاظ مختلفة، كحديث: (زوجتُكها بما معك مـــن القـــرآن)، وفـــي رواية أخرى (مكَّنتُكَها بما معك من القرآن)، وفي ثالثة (خـــذها بمـــا معـــك مـــن القرآن).. إلى غيرها، نعلم يقيناً أنه – ﷺ – لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ،بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الألفاظ، فـــأتى الـــرواة بالمراد منه ولم يأتوا بلفظه، إذ المطلوب إنما هو نقل المعنى.

والآخر: أنه وقع اللحن في كثير مما روي من الأحاديث، لأن كثيراً من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عرباً بل كانوا قد تعلمـــوا الفصـــحى عن طريق صناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك.

وثمة سبب آخر لديهم وهو أن أئمة النحو من المِصْرين لم يحتجوا بشيء منه. قال أبو حيان منكراً على ابن مالك اســـتدلاله بالأحاديـــث النبويـــة: "...علـــى أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمـــرو ابن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصـــريين، والكســـائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحـــاة بغداد وأهل الأندلس" (٢) .

وأجيب عن الأول– على تقدير تسليمه– بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبـــديل لفـــظ بلفـــظ يصـــح الاحتجاج به فلا فرق، على أن اليقين غير شرط، بل الظن كاف(٣) .

---

(١) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ٤١-٤٢

(٢) المصدر السابق، ٤٠-٤١، وأنظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١/١٠.

(٣) خزانة الأدب، البغدادي، ١/٩

يقول الدماميني في تدوين الحديث "وتدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة، حين كان كلام أولئك المبدلين- على تقدير تبديلهم- يسوغ الاحتجاج به، وغايته يؤمئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دون ذلك المبدل- على تقدير التبديل- ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، كما قال ابن الصلاح، فبقي حجةً في بابه، ولا يضر توهم ذلك في شيء من استدلالهم بالمتأخر"(١) .

أي أن حجة الرواية بالمعنى مرفوضة، لأنها تمت في عصر الاحتجاج، والفاعل لذلك من الفصاحة بحيث يصح الاحتجاج بكلامه، وقد استشهدوا بالشعر الذي قيل في هذه الفترة وبعدها، يضاف إلى هذا أن علماء الحديث قد ميزوا الصحيح والحسن من الحديث، من ما لا يؤخذ به ولا يوثق.

وأجيب عن الثاني "بأن علماء العربية في العهد الأول لم يتعاطوا رواية الحديث، فعلماء الحديث غير علماء العربية، ثم أن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، ولم يتناولها علماء العربية، كما كانوا يتناولون القرآن الكريم، وإنما اشتهرت دواوينه ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم من بعد، فإن عدم احتجاجهم بالحديث فلقلة انتشاره بينهم، لا لأنهم يمنعون الاحتجاج به. على أن كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على إثبات الكلمات بألفاظ الحديث، واللغة أخت النحو كما صرحوا بذلك"(٢) .

ومن هؤلاء اللغويين الذين نسب إليهم الاستشهاد بالحديث. أبو عمرو بن العلاء، والخليل والكسائي الأصمعي وأبو عبيد وابن الأعرابي.. وصناع المهاجم كالأزهري والفارابي وابن فارس والجوهري...الخ(٣) .

(١) خزانة الأدب ، ١/١٤-١٥

(٢) الاستشهاد بالحديث في اللغة، أ.محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي- الجزء الثالث، شعبان ١٣٥٥هـ- أكتوبر ١٩٣٦م، القاهرة، المطبعة الأميرية،ص: ٢٠٧

(٣) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، د.خديجة الحديثي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت١٩٨١، ص:٣٨

وقد أثبتت الدكتورة خديجة الحديثي، أن النحاة الأوائل كانوا يستشهدون في قضايا النحو والصرف بالحديث، ومن هؤلاء سيبويه الذي استشهد بثلاثة عشر حديثاً، وإن كانت غير منسوبة إليه ﷺ وإنما تتصدرها عبارة (ومن ذلك قولهم) أو (أما قولهم) أو (من العرب من يقول) ومثل ذلك، والفراء الذي استشهد بما يقرب من هذا العدد، وكذلك المبرد والزجاجي...الخ(١) .

فالدكتورة الحديثي تثبت استشهاد أوائل النحاة بالحديث النبوي على تفاوت بينهم وهو ما أنكره أبو حيان من قبل وجعله أحد الأسباب لرفض الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، على أن النحاة الأوائل لم يقروا برفضهم للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ولم يتناولوا هذه القضية البتة، وإنما آثارها بأخرَة ابنُ الضائع وتبعه أبو حيان.

والفئة الثانية هم المجيزون للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف. وقد أشار ابن الضائع إلى أن ابن خروف كان يستشهد بالحديث كثيراً، قال: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمرويّ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله قد أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه. فليس كما رأى" (٢)

وكان ابن مالك أيضاً يكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مما جعل أبا حيان يتعقبه وينكر عليه ذلك قائلاً: "قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل.." (٣).

على أن الدكتور محمد عيد يرى أن السهيلي المتوفى (٥٨١هـ) هو أول من استشهد بالحديث، يقول: "وقد ظنَّ المتأخرون والمعاصرون أن ابن خروف أول

---

(١) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف: ٧٧، ٨٥، ٩٧، ١٠٧

(٢) الاقتراح، السيوطي: ٤٣

(٣) المصدر السابق : ٥٢

من أحتج بالحديث، والحقيقة تخالف ذالك، لأن السهيلي سبقه إلى هذا العمل، بل إن عمل السهيلي يُعد مقدمة صالحة لعمل ابن مالك" [١] .

ونستطيع التوفيق بين هذه الأقوال مجتمعة بأنه لا السهيلي، ولا ابن خـــروف، ولا ابن مالك، كان أول من استشهد بالحديث النبوي الشريف، بل عُرف الاستشهاد به منذ أوائل النحاة الذين لم يمتنعوا بالاستشهاد به، ولكنهم لم يكثروا منه لأســباب صاحبت تلك الفترة، وبدأ الاستشهاد به يتوسع شيئاً فشيئاً إلى أن جاء ابن مالــك، وعليه فإنه لم يمتنع من الاستشهاد بالحديث النبوي إلا ابن الضائع وأبو حيان.

وأبوحيان نفسه لم يثبت على مبدئه كثيراً فقد استدل بالحــديث الشــريف فــي مؤلفاته من التفسير وكتب النحو[٢] .

وأما الفئة المتوسطة التي تقف بين هاتين الفئتين، فإنها تتحفظ فــي الاستشــهاد بالحديث الشريف، وترى أن هناك نوعاً من الحديث يستشهد به، ونوعــاً آخــر لا يستشهد به، ومن هؤلاء المتوسطين الإمام الشــاطبي، الــذي جــوز الاحتجــاج بالأحاديث التي أُعُتني بنقل ألفاظها، قال: "لم نجد أحداً مــن النحــويين استشــهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العــرب وســفهائهم الــذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركــون الأحاديــث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كــلام العــرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظه لما ينبني عليه من النحو... فأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهــل اللســان، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بهــا بيــان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية. فهــذا يصــح الاستشهاد به في العربية، وابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد من، وبني الكلام على الحديث مطلقاً.. والحق أن ابن مالك غير مصيب في هــذا،

---

(١) في أصول النحو، د. محمد عيد: ٥٣

(٢) ينظر الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحــو، د. عائــدة الانصــاري- مجلــة مجمــع اللغــة العربية،الخرطوم، العدد السادس،١٤٢٦هـــ ٢٠٠٥م ص:٨٤-٨٦

فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قولٌ ضعيف" [١]. فالشاطبي هنا يجيز الاحتجاج بالأحاديث التي أُعتني بنقل لفظها وحسب، كأمثاله وكتبه ﷺ.

ويبدو من حديث السيوطي أنه يتبع هذا المذهب المتحفظ، إذ يقول: "وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت منه أنه قاله على اللفظ المروي.. وذلك نادرٌ جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث" [٢] .

فهو يجيز الاحتجاج أيضاً بما ثبت من لفظ النبي ﷺ ، وأشار إلى أنه نادرٌ جداً، وفي رأيه اضطراب فالدكتورة عائدة الأنصاري تشير إلى أنها "رصدت له في همع الهوامع شرح جمع الجوامع" وحده خمساً وخمسين ومائة حديثاً شاهداً على مختلف القضايا النحوية والصرفية" [٣] .

ويبدو من هذا العرض أن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف عرف في كتب اللغة والنحو منذ أوائل اللغويين والنحاة، وأن القضية في هذه المرحلة هي ليست عدم احتجاج أولئك الأوائل بالحديث النبوي الشريف، ولكنها ندرة احتجاجهم بها، وقد أثار هذه القضية أبن الضائع وأبو حيان وتبعهما السيوطي، ولكن الأخيرين لم يلبثا أن استدلا بالحديث الشريف في مؤلفاتهما.

والحق أن رواة الحديث قد تشددوا في روايته بالمعنى ووضعوا لذلك ضوابط، وإنما كان ذلك في الصدر الأول قبل تدوينه، وأما بعد تدوينه فلا مجال لروايته بالمعنى أو تغيير ألفاظه، فلا حجة لأولئك المانعين، لأن رواته عاشوا في عصر الاحتجاج، فكلامهم أيضاً يحتج به إذا قُدر أنهم بدلوا ألفاظاً بألفاظ.

---

(١) خزانة الأدب، البغدادي، ١٣/١

(٢) الاقتراح: السيوطي: ٤٠

(٣) الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو، د. عائدة الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية الخرطوم، ص:١٨٦

فأثبت أبو حيان أن جميع النحاة البصريين والكوفيين متقدمين ومتـأخرين لـم يستدلوا بالحديث في كتبهم ومصنفاتهم.

ويقول د. المخزومي: "هذا وقد فات الكوفيين كما فـات البصـريين أن يعنـوا بالأحاديث وأن يدعموا دراستهم بما يصححونه منها، فائمتهم كما سمعنا من رواية السيوطي لم يقبلوا الاستشهاد بها، ذهاباً إلى أن الأحاديث إنما رويت بالمعنى، وإن كثيراً من حملتها لم يكونوا عرباً بالطبع، فلم يؤمن اللحن يتطرق إلـى مروياتهم وإن لم يتعمدوا ذلك" (١) .

وقد كان حريّ بالكوفيين أن يكون الحديث الشريف أحد مصـادر احتجـاجهم، خاصة بعد أن علمنا: "أنهم لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصـول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه" وقد اهتم الكوفيـون بجميـع المرويـات مـن الشـعر والقراءات والحديث. ولكن يبدو أنهم قد تأثروا بأساتذتهم البصريين في هذا الشأن.

وبعد هذا العرض السريع لموقف النحاة من الاسـتدلال بالحـديث الشـريف، نحاول الوقوف على موقف شيخنا ابن يعيش من الاستدلال به، سـيّما وأن معظـم أساتذته- كما مر بنا- كانوا من علماء الحديث، وذلك يعني أن الشيخ كـان علـى إلمام واسع بالحديث النبوي الشريف.

والأحاديث الواردة في متن شرح المفصل، أورد بعضها المؤلف، وجـاء هـو بمجموعة لا بأس بها في شرحه فإذا جاء الحديث في كلام صاحب الكتاب يأخـذه أحياناً بالتمحيص الدقيق من حيث الرواية والمعنى العام واللغة، ثم موطن الشـاهد في الحديث، ومن ذلك ما ورد في حديث الزمخشري من قوله ﷺ : "ألا أخبـركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة، أحسانكم أخلاقاً، الموطئـون أكنافـا، الذين يألفون ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامـة، أساوئكم أخلاقاً، الثرثارون المتفيهقون" (٢) .

---

(١) مدرسة الكوفة : المخزومي: ٣٤٨

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثيمـي مكتبـة القـدس، القـاهرة، ١٣٥٣هـ، وقال رواه أحمد والطبراني، باب ما جاء في حسن الخلق، ٨/ ٢١.

قال ابن يعيش شارحاً: "هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، يحث فيه على حسن الخلق ولين الجانب، فالموطئون – اللينون من قولهم وطأت الفراش أي: لينته ومهدته، و(الأكناف) جمع كنف وهو الجانب، ومنه كنفا الطائر جناحاه، وقوله الذين يألفون ويؤلفون أي: يصحبون الناس بالمعروف فيرغب في صحبتهم للينهم ورفقهم.. وقوله (الثرثارون) (المتفيهقون) يريد الذين يكثرون الكلام ويتكلفون فيه فيخرجون عن القصد والحق، يقال رجلٌ ثرثار وهو المكثار في الكلام... والمتفيهق هو الذي يتوسع في كلامه ويفهق به فمه" [١].

ثم ذكر الشاهد فيه، قال: "والشاهد فيه أنه وحّد أحبكم وأقربكم لأنه أراد المعنى الأول، وهو أفعل الذي بمعنى التفضيل، لأنه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وجمع أحاسنكم وهو جمع أحسن لأنه لم يرد به التفضيل، وإنما المراد به الذات نحو الحسن، وكذلك أبغضكم وأقربكم، وحَّدهما لأن المراد بهما التفضيل، وجمع أساوئكم وهو جمع أسوأ، لأنه بمعنى المسيء" [٢]

فأنت ترى كيف أسهب ابن يعيش في شرح هذا الحديث، وفصل القول فيه تفصيل العالم المحدث اللغوي النحوي.

وهو أحياناً يقف عند المعنى العام والمعنى اللغوي ولا يتطرق إلى موطن الشاهد فيه.

فقد أورد الزمخشري في باب جمع الجمع حديثه ﷺ : "مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين" [٣] . وشرح هو فقال: "فأما قوله عليه السلام – الحديث– فإنه شبه المنافق وهو الذي يظهر أنه من قوم وليس منهم بالشاة العائرة، وهي المترددة بين الغنمين، أي بين القطيعين، لا تعلم من أي القطيعين هي، يقال سهمٌ عائر، وحجرُ عائر، إذا لم يُعلم من أين هو ولا من رماه" [٤] .

---

(١) شرح المفصل، مجا ج٣/ ٥٢٩

(٢) المصدر السابق، مجا ج٣/ ٥٢٩

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت ٤٧/٢، ٨٢، ٨٨، ١٠٢، ١٤٣

(٤) شرح المفصل مج٢ ج٤، ٣٥٣٥، ٣٥٤

وأحياناً يكتفي بالإشارة إلى موضع الشاهد النحوي من الحديث، من ذلك ما جاء في حديث الزمخشري من كلامه ﷺ (أحِّد أحِّد) [1]في باب إبدال الهمزة من الــواو، قال: (وفي الحديث أنه قال لرجلٍ أشار بسبابته في التشهد: أحِّد أحِّــد" أي: وحِّــد وحِّد) [2] .

وذلك ربما لأن الحديث ليس فيه من الألفاظ ما يحتاج إلى شرح، ومعناه العــام واضح من لفظه.

وجاء ابن يعيش بأحاديث استدل بها في مجــال اللغة والنحــو والصـــــرف. فمما جــاء به في مجال اللغة، في باب عمل المصــدر عمــل الفعــل، تعــرض للشـــاهد:

قــدْ كنــتُ داينــتُ بهــا حسِّــانا * مَخَافَــــةَ الإفـــلاسِ واللِّيانَـــــا[3]

فقال"والليان مصدر بمعنى الليّ، ومنه قوله عليه السلام (ليُّ الغنيِّ ظلمٌ)[4] .

وفي باب أسماء الأفعال تعرض لمعنى العبّ فقال : "والعبَّ شُربُ المــاء مــن غير مصّ، وفي الحديث: (الكبادُ من العبِّ) [5] والكباد وجع الكبد" [6].

وجاء في تعريف الإعراب: "إعلم أن الأعراب في اللغة البيان، يقال أعرب عن حاجته إذا أبان عنها، ومنه قوله عليه السلام: (الثِّيبُ تعرب عن نفسها)[7]" [8] .

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الاثير، تح:طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناجي، دار إحياء الكتب العربية، ٢٧/١.

(٢) شرح المفصل مج٤ ج١٠، ٣٤٢.

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه، من مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وليام بن الــورد، دار الآفاق الجديدة– بيروت ط٢، ١٤٠٠هــ =١٩٨٠م، ص: ١٨٧

(٤) صحيح مسلم، بشرح الإمام النووي: مؤسسة مناهل العرفان، بيروت،كتاب المساقاة، باب تحــريم مطــل الغني، ج١٠/ ٢٨٨ برقم ١٥٦٤، وجاء بلفظ مطل.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، ١٣٩/٤

(٦) شرح المفصل، مج٢ ج٤/ ٢١٢

(٧) سنن ابن ماجة، الحافظ أبوعبدالله محمد بن يزيد، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، دار سحنون، تــونس،د.ط، د.ت، باب استئمار البكر والثيب، ٦٠٢/١، رقم ١٨٧٢.

(٨) شرح المفصل مج١ ج١/١٤٠

وفي باب المفعول فيه ونصبه بعامل مضمر، تعرض للمثل القائل: أسائر اليوم وقد زال الظهر [١] فقال : "هذا المثل يضرب لمن يرجو نجاح طلبته وتبين له اليأس منها، والمراد إنك تسير سائر اليوم أي باقي اليوم مأخوذٌ من السؤر وهي البقية. ومنه الحديث : (إذا شربتم فاسئروا) [٢] . أي اتركوا في الإناء بقية" [٣] .

وجاء في شرح المقدمة "والطاعنون جمع طاعن، يقال طعن بالقول يطعن طعناناً، وطعن بالرمح يطعُن – بالضم– طعناً، ورجل طعان في أعراض الناس، وفي الحديث (لا يكون المؤمن طعانا) [٤] " [٥] .

وجاء في باب التوكيد : "والتأكيد على ضربين: لفظي ومعنوي.. فاللفظي يكون بتكرير اللفظ.. وضَرْبِ لتأكيد الجملة بأسرها.. ومنه قوله ﷺ : (فهي خداج فهي خداج) [٦] " [٧] فكرر اللفظ لتأكيد المعنى.

وجاء في باب الصفة أنه لا يجوز حذفها، لأنه يتضارب مع الغرض منها وهو التخصيص أو الثناء والمدح، وهذا بابه الإطناب والإسهاب لا الحذف، قال: "وقد حذفت الصفة على قلة وندرة، وذلك عند قوة دلالة الحال عليها، وذلك بأن يوجد في كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام الصفة، وذلك إذا كنت في مدح إنسان والثناء عليه فتقول:"كان والله رجلاً" وتزيد في قوة اللفظ بالله، وتمطيط اللام وإطالة الصوت بها، فيفهم من ذلك أنك أردت كريماً أو شجاعاً أو كاملاً. وكذلك في طرف الذم إذا قلت: سألت فلاناً فرأيته رجلاً، وتزوي وجهك وتقطبه، فتغني

(١) مجمع الأمثال: أحمد بن محمد الميداني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١، ٤٧٠/١
(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣٢٧/٢
(٣) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٣٥٥
(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، ١٢٧/٣
(٥) شرح المفصل مج١ج١/١٥.
(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢/٢
(٧) شرح المفصل مج١ ج٣/ ٥٨٦

عنه "بخيلاً" أو "لئيماً" ومن الحديث : (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) [١] والمراد لا صلاة كاملة أو تامة أو نحو ذلك" [٢] .

فهو يرى أن المعنى يقتضي حذف الصفة والمراد من هذا الحذف هو تفخيم عاقبة ترك جار المسجد الصلاة في المسجد.

وهناك كثير من الأحاديث الشريفة استدل بها في قضايا الصرف، ففي باب الإمالة- إمالة الحرف للمشاكلة قال: "والمشاكلة من مطلوبهم.. ومنه الحديث (إرجعن مأزورات غير مأجورات) [٣] والأصل موزورات، فقلبوا الواو ألفاً مع سكونها لتشاكل مأجورات، ولو انفرد لم تقلب" [٤] . أي لفظ: "مأزورات"

وجاء من باب إبدال الميم من اللام قوله : "وأما إبدالها من اللام، فقد أبدلت من لام التعريف في لغة قوم من العرب، وروى النمر بن تولب عن النبي ﷺ : (ليس من امبرُّ امصيامُ في امسفرِ) [٥] . ومع ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه" [٦] .

وفي جمع الخماسي على فعالين إذا كان ثلاثياً وأُلحق بالخماسي قال: "إعلم أن ما كان من الأسماء على وزن فعلان، فإنه يكسَّر على فعالين ولا فرق بين المفتوح الأول والمضمومه والمكسوره، وذلك نحو شيطان وشياطين، وسلطان وسلاطين، وسرحان وسراحين، وذلك لأنها أسماء ثلاثية ألحقت ببنات الأربعة، فوجب أن تجمع جمع ما أُلحقت به، لأن حكم الملحق حكم ما ألحق به.. وسلطان ثلاثي لأنه من السلاطة وهو القهر، ملحق بقرطاط وفسطاط،.. و(سرحان) من الثلاثة لقولهم من تكسيره (سِراح) ألحق بالأربعة من نحو (عثكال) و(شمراخ) وهو كثير نحو

---

(١) سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، صححه السيد هاشم اليماني، دار المحاسن للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦م، باب الحث لجار المسجد على الصلاة فيه إلا من عُذر، ٤٢٠/١.

(٢) شرح المفصل مج١ ج٣/ ٦٢٦-٦٢٧

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ١٧٩

(٤) شرح المفصل مج٤ ج٩/ ١٨٢

(٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال،دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، ٣٥٢/٣

(٦) شرح المفصل مج٤ ج١٠/ ٣٧٣، ج٩/ ١١٦

حِذفار وهــو واحــد الحــذافير ومنــه قولــه ﷺ : (كأنمــا حيــزت لــه الــدنيا بحذافيرها)[1]"[2].

فاستدل بالحديث علــى أن حــذافير جمــع حــذفار، والحــذفار هــو جنبــة الشيء،والحذافير الأعالي واحدها حذفور وحذفار،[3] .

وفي باب الاسم المجموع وأنَّ ما حذف من الاسم يُردُّ عند الجمع قــال: "فأمــا (است) فأصله (سته) بالتحريك ولامه هاء، فحذفت اللام وأســكنت الفــاء لتــدخل الهمزة عوضا من المحذوف فصار (استاً) والذي يدل على أن اللام هــاء قــولهم رجلٌ أسته، بيِّن السته، إذا كان كبير العجز، وربما حذفوا العين وأبقوا اللام التــي هي هاء فقالوا رجلٌ سه.. وفي الحديث (العين وكاء السَّه) [4] . والأول أكثــر لأن الحذف في اللامات أكثر منه فيما هو عين" [5] .

أي أن استعمال كلمة (است) أكثر من استعمال كلمة (سه)، لأن الأولى محذوفة اللام والثانية محذوفة العين، وحذف اللام أكثر من حذف العين.

وفي باب الإعلال في مضاعف الواو، بعد أن بــين أن لامــه تقلــب يــاء إذا تحركت عينه بالكسر قال: "فأما إذا سكنت العين أو انفتحت فلا يلزم قلب اللام ياء نحو (التّوى) وهو الهلاك وهو من مضاعف الواو، يدل على ذلك قــولهم (التّــو) الفرد، ومنه الحديث (الطواف توٌّ والاستجمار توٌّ)" [6] .فهو من معناه ولفظه، لأن الهلاك أكثر ما يكون مع الواحد" [7] .

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٣٥٦

(٢) شرح المفصل مج٢ ج٥ /٤٥٧

(٣) لسان العرب، ابن منظور، ٨١١/١٠ مادة (حذف)

(٤) سنن ابن ماجة: للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة، تح: محمد فؤاد عبد البــاقي، دار ســحنون للطباعة والنشر، تونس، ١٤١٣هـ =١٩٩٢م،كتاب الطهارة وسننها –باب الوضوء من النوم، ١٦١/١

(٥) شرح المفصل، مج٢ ج٥/ ٤٨٨

(٦) صحيح مسلم ، كتاب الحج، باب بيان أن حصى الجمار سبع، ٩٤٥/١، رقم ١٣٠٠

(٧) شرح المفصل مج٤ ج١٠/ ٤٨٥

وأورد حديثه ﷺ : (من كان حالفاً فليحلف بالله أو فليصمت) [١] مستدلاً به على مسألة فقهية بحته فقد قال في حروف القسم- حذف المقسم به: "وقال الفقهاء: لو قال (أقسم) أو (أحلف) أو (أشهد) ثم حنث وجبت عليه الكفارة، لأنه يصرف إلى معنى أقسم بالله ونحوه، إذ كان يلزم المسلم إذا حلف أن يحلف بالله.." [٢]. فالحديث يتعلق بالفقه ولا صلة له بالنحو واللغة .

وقد بلغت جملة الأحاديث التي وردت في متن شرح المفصل ثمانية وثلاثين حديثاً، منها الصحيح ومنها الحسن ومنها الضعيف، أورد معظمها ابن يعيش، وأثبت ما جاء به الزمخشري ولم ينكره، وهو عدد غير قليل إذا ما قورن بمن عاصره من النحاة، وأما إذا استحضرنا أن شيخنا كان أستاذاً للحديث، وله زمرة من التلاميذ رووا عنه الحديث، فإن هذا العدد يعد قليلاً إذا ما قورن بما استدل به من الآيات القرآنية والأبيات الشعرية. فقد حذا حذو من سبقوه من النحويين ولم يكثر من الاستدلال بالحديث النبوي الشريف كما فعل تلميذه ابن مالك.

وقد انتهت الدكتورة خديجة الحديثي[٣] . إلى أن ابن يعيش استشهد بالحديث النبوي الشريف، في أثناء شرحه لكلام الزمخشري مما لم يستدل به الزمخشري في خمسة مواضع وهي قوله ﷺ أنه (نهى عن قيل وقال) في باب الحكاية، وقوله ﷺ (فكأنما حُيزت له الدنيا بحذافيرها) في باب جمع الخمساسي على فعاليل، وقول على بن أبي طالب (العين وكاء السَّه) في باب ما حذفت لامه وعوض عنها بهمزة الوصل، وقوله ﷺ من أحبَّ لقاء الله أحب الله لقاءه) في الحديث عن أصل (حبذا) وقوله ﷺ (لتأخذوا مصافكم) في دخول لام الأمر على فعل المخاطب.

ثم أردفت بقولها: "هذه هي الأحاديث التي احتج بها ابن يعيش في شرحه الكبير على كتاب المفصل للزمخشري مما لم يتابع فيه الزمخشري في الاحتجاج، وهي قليلة جداً إذا ما قورنت بما احتج به الزمخشري نفسه. في مفصلة الموجز، فهي

---

(١) صحيح مسلم كتاب الإيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى، ١٢٦٦/٢.

(٢) شرح المفصل مج٤ ج٩/ ٥٢٥

(٣) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، ص٢٢٤- ٢٢٦.

خمسة أحاديث.. إلا أنها لا تخلص خمستها له وإنما ثلاثة منها سبق إليها واثنان فقط مما جاء به ولم يُسبق إليه.

وهي ربما تعني بذلك أنه لم يستدل بالحديث الشريف في المسائل النحوية والصرفية، لأنه قد استدل بالكثير منها في مجال اللغة.

ومن المسائل التي استدل لها الكوفيون بالحديث الشريف

علة بناء الآن:

استدل الكوفيون بما روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن (قيل وقال) [١] على أن (الآن) أصله (آن)، و(آن) فعل ماضٍ، أدخل عليه الألف واللام وترك على ما كان عليه من الفتح، واضطربت آراء النحويين في تحديد علة بناء (الآن) وهو ظرف من ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر، وهو مبنيّ على الفتح[٢] .

فذهب الكوفيون[٣] إلى أن الآن مبنيّ؛لأن الألف واللام دخلت على فعلٍ ماضٍ من قولهم (آنَ بئينُ) – أي حان– وبقي الفعل على فتحته.

وذلك يعني أن (الآن) أصله الفعل (آن) دخلت عليه الألف واللام، فصار بمعنى الوقت الذي حان. و(آنَ) مبنيّ على الفتح فبقي على فتحه، أي على سبيل الحكاية. واستدلوا على ذلك بما روي عن النبي ﷺ أنه (نهى عن قيلَ وقالَ) [٤] . وهما فعلان ماضيان، فأدخل عليهما حرف الخفض، وأبقاهما على فتحهما[٥] .

وللفراء قول آخر، وهو: "أن أصله (أوان)، فحذفوا الواو وصارت (آن) كما قالوا رياح وراح" [٦].

وقد ذكر ابن يعيش الرأيين وردهما بقوله: "وكلا القولين فاسد، أما الأول فإنه لم كان أصله (آن) لافتقر إلى فاعل. مع إن الأفعال المحكية تدخل عليها العوامل

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢٢/٤.

(٢) شرح المفصل مج٢ ج٢٧٧/٤

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف/٤٠٩

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢٢/٤

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، وشرح المفصل مج٢ج٢٧٨/٤

(٦) شرح كتاب سيبويه ١٠١/١

ولا تؤثر فيها، نحو تأبط شراً، وبرق نحره، ولا يدخل عليها الألف والـلام فأمـا الثاني فحاصله راجع إلى المعنى وليس بعلة للبناء" [١] .

فردّ الأول بأنه لو كان على الحكاية لما دخلت عليه الألف واللام، ولإفتقـر إلى فاعل، وردّ الثاني بأنه يعود إلى المعنى ولا يكون علة للبناء.

وذهب الزجاج إلى أنه بُنيّ لتضمنه معنى الإشارة، لأن معناه هـذا الوقـت، فتفتح–أي الآن– لأن الألف واللام إنما تدخل لعهد، و(الآن) لم تعهـده قبـل هـذا الوقت فدخلت الألف واللام للإشارة إلى الوقت، والمعنى: نحن من هـذا الوقـت نفعل، فلما تضمنت معنى هذا وجب أن تكون موقوفة (أي مبنية) ففتحـت لالتقـاء الساكنين وهما الألف واللام. [٢] ، وقد نسب ابن الأنباري هذا الرأي إلى جمهـور البصريين[٣] .

ورده ابن يعيش بقوله: "وهو فاسد.. لأن أسماء الإشارة لا تدخلها لام نحـو (هذا) و(تلك) وأما قوله أنه بني لأن الألف واللام فيه لغير عهدٍ متقدم ففاسدٌ أيضاً. لأنا نجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير عهد، مـع كـون الأسـماء معربة وتلك الأسماء قولك: يا أيُّها الرجل، ونظرت إلى هذا الغلام" [٤] .

وذهب السيرافي إلى أنه بُني لشبه الحرف بلزومها في أصل الوضع موضعاً واحداً وبقائها في الاستعمال عليه، وهو التعريف باللام، وسائر الأسماء تكون فـي أول الوضع نكرة، ثم تتعرف ثم تنكر ولا تبقى على حال، فلمَّا لم يتصرف فيـه بنزع اللام شابه الحرف، لأن الحروف لا يُتصرف فيها، وقد نسب ابن السراج[٥] هذا الرأي للمبرد وقال: "فأما الآن فقال أبو العباس – رحمه الله– إنما بُنـي لأنـه وقع معرفة، وهو مما وقعت معرفته قبل فكرته، لأنك إذا قلت: (الآن) فإنما تعنـي

(١) شرح المفصل مج٢ ج٤/ ٢٧٨

(٢) معاني القرآن، أبو إسحاق الزجاج ٣/٢٤–٢٥

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف /٤٠٩

(٤) شرح المفصل مج٢ ج٤/٢٧٨

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه ١/١٠١

به الوقت الذي أنت فيه من الزمان، فليس له ما يشركه، ليس هو آنٌ وآنٌ فتـدخل عليه الألف واللام للمعرفة، ،إنما وقع معرفةٌ لما أنت فيه من الوقت" [١] .

فهما يتفقان على أن سبب بنائه لزومه وضعاً واحداً وهو التعريف، فخـالف الأسماء وشابه الحروف.

ونُقل عن الفارسي أنه قال: بني لتضمنه اللام كـ(أمس)، وأما اللام الظاهرة فزائدة، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، و(الآن) لم يُسـمع مجرداً عنها[٢] .

وقد ذكر ابن يعيش هذا الرأي ولم يسمِّ صاحبه، بل نسبه إلى جماعـة مـن ينتمون إلى التحقيق والحذف بهذه الصناعة ،وقد استدل أبوعلي لزيادتها بعدم جواز إسقاطها منه كسائر الأسماء المعرفة بال نحو: الرجل، ورجل، والغلام وغلام وإذا لم تكن للتعريف كانت زائدة[٣] .

وردّه ابن يعيش بأن "لزومها على حسب إرادة معنى التعريف فيها، بخـلاف (الرجل) و(الغلام) فإنه لم تلزمهما اللام؛ لأنهما يستعملان نكرة ومعرفة، فإذا أريد النكرة لم يأتوا باللام، وإذا أرادوا المعرفة ألحقوها اللام، وأما (الآن) فلما أُريد بـه المعرفة البتة لزمت أداته" [٤] .

وذهب بعضهم إلى أنه معرب، وفتحته إعراب على الظرفية واستدل له بقوله:

كـأنّهُمَـا مِلآنِ لـمْ يَتَغَيّـَرا[٥] .

بكسر النون. أي من الآن فحذف النون لالتقاء الساكنين وجرَّ فدل علـى أنـه معرب [٦] .

---

(١) الأصول في النحو ١٣٧/٢

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣١٢/٣

(٣) شرح المفصل مج٢ج٢/ ٢٧٨

(٤) المصدر السابق مج٢ ج٤/٢٧٩

(٥) من الطويل لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢ وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي ١٨٦/٣ وتمامه : وقد مرّ للداريْن مِنْ بعدِنا عصرُ.

(٦) همع الهوامع ١٦٨/٣

وقد أخذ السيوطي بهذا الرأي الأخير إذ قال: "والمختار عندي القول بإعرابه لأنه لم يثبت لبنائه علةٌ معتبرة، فهو منصوب على الظرفية، وإن دخلته (من) جُرَّ"[١] .

ثم بعد أن ذكر ابن يعيش جلّ هذه الآراء وردّ على بعضها. ذكر رأيه قائلاً: "وأما علة بنائه فلإبهامه،ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة، فإذا انقضى لم يصلح له ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى (الذي) و(التي)" [٢] .

فهو يرى أن علة بناء (الآن) مردها كون الاسم مبهماً غير مختص بزمانٍ محدد لوقوعه على كل حاضر من الأزمنة.

وأرى أن الذي ذهب إليه المبرد والسيرافي رأيٌ وجيه، لأن الآن لفظ، لزم استعمالاً واحداً كالحروف.

فعل الأمر معربٌ أو مبنيّ؟

ومن المسائل التي احتج لها الكوفيون بالحديث الشريف، أن فعل الأمر مقتطع من المضارع، فهو معربٌ وليس مبنياً.يقول ابن يعيش: "اعلم أن فعل الأمر على ضربين مبني ومعرب، فإذا كان للحاضر مجرداً من الزيادة في أوله كان مبنياً عندنا" [٣] . وهذا هو مذهب البصريين[٤] ومنهم سيبويه[٥] والمبرد[٦] وابن السراج[٧] وتبعهم العكبري[٨] والرضي[٩] .

واحتج هؤلاء من وجهين[١٠] :

(١) همع الهوامع ١٨٦/٣
(٢) شرح المفصل مج٢ ج٤/ ٢٧٩
(٣) المصدر السابق مج٣ ج٣٠٧/٧
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف /٤١٤
(٥) الكتاب ٤٠٩/١
(٦) المقتضب ٤٢٣/٢
(٧) الأصول في النحو ١٧٥/٢
(٨) اللباب في علل البناء والإعراب ١٩/٢-٢٠
(٩) شرح كافية ابن الحاجب ١٣٠/٤
(١٠) اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢

أحدهما: أن الأصل في الفعل البناء، وإنما أعرب ما أعرب منهـا لمشـابهته الأسماء، ولا مشابهة بوجهٍ ما بين فعل الأمر والأسماء فكان باقياً على أصله مـن البناء.

والثاني: أن (نزالِ) وبابه مبني لقيامه مقام الأمر، فلو كان معرباً لم يبن مـا قام مقامه.

وذهب الكوفيون[(١)] إلى أنه معربٌ مجزومٌ بلامٍ محذوفة وهي لام الأمر، فإذا قلت (اذهب) فأصله لتذهب، وإنما حذفت اللام تخفيفاً، وما حذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به، فكان معرباً مجزوماً بذلك الحرف المقدر.

واستدلوا لذلك بقراءة من قـرأ[(٢)] : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[(٣)] (فلْتفرحوا) بالتاء، وبقوله ﷺ في إحدى غزواته: (لتأخذوا مصافّكم) [(٤)]. أي: خذوا.

وجاء في الحديث أيضاً: (ولْتَزُرَّه ولو بشوكة) [(٥)] أي: زُرّه.

واستدلوا كذلك بقول الشاعر:

لتقمْ أنـتَ يـا ابـنَ خيـرِ قـريشٍ * فتُقضّـي حـوائجَ المسـلمينا[(٦)]

وقول الآخر:

فلـتكنْ أبعـدَ العـداةِ مـن الصُّلْـ * ـحِ مـن الـنجمِ جـارُهُ العَيُّـوقُ[(٧)]

وقال آخر:

لتبعـدْ إذا نـأى جـدواكَ عنِّـي * فـلا أشـقى عليـكَ ولا أُبَـالِي[(٨)]

فثبت أن الأصل في الأمر للمواجه أن يكون باللام.

---

(١) شرح المفصل مج٣ ج٧/٣٠٧

(٢) قرأ بها عثمان بن عفان، وأبي، وأنس والحسن وأبورجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبوجعفر المدني، السلمي، وقتادة والجحدري وغيرهم- البحر المحيط ٥/١٧٠

(٣) يونس ٥٨

(٤) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي،أبوعبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الهيئة المصـرية العامـة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ٨/٢٢٦.

(٥) سنن أبي داود، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث، تح: د.بدرالـدين بعتـين؛ دار سـحنون، تـونس، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ١/٤١٦ (كتاب الصلاة برقم ٣٢) والحديث بلفظ : وازْرُرْهُ ولو بشوكه.

(٦) من الخفيف بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/١٤، ١٠٦ومغنى اللبيب ١/٢٤٤ والإنصاف /٤١٥

(٧) من الخفيف بلا نسبة في الإنصاف /٤١٥

(٨) من الوافر بلا نسبة في الإنصاف/ ٤١٥

وقد جاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف قال الشاعر:

مُحمُــدُ تفــدِ نَفْسَــكَ كُــلُّ نفــسٍ * إذا مــا خِفْــتَ مــن أمْــرٍ تَبَــالا[1]

إذ التقدير فيه لتفد نفسك فحذف اللام اضطراراً، لأن تبقية الجزم يدل على أن ثم جازماً.

وقال آخر:

على مِثْلِ أصحابِ البعوضةِ فأخْمِشِــي * لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ من بكَــى[2]

أراد (ليبك) فحذف اللام.

إلى غيرها مــن الأبيــات التــي تثبــت أن فعــل الأمــر مجــزوم بــلام محذوفة.واستدلوا كذلك بأنه إذا أمر من الأفعال المعتلة الآخر نحو يرمي ويغــزو، ويخشى، فإنه يُقال إرمِ وأُغزُ وإخشَ كما يُفعل في المجزوم نحــو ليغــزُ وليــرمِ وليخشى، فدل إلى أنه مجزوم لأن البناء لا يوجب حذفاً[3] .

ولابن يعيش قولٌ آخر يصرح فيه بـــ"أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فإذا قلت اضرب فأصله لتضرب، وقم أصله لتقم، كما تقــول للغائــب ليضرب زيدٌ ولتذهب هند، غير أنها حذفت منه تخفيفاً ولدلالة الحال عليــه وقــد جاءت على أصلها شاذة"[4] . ثم ذكر القراءة سالفة الذكر وحديثــه ﷺ: (لتأخــذوا مصافكم) وقال إنما أدخل اللام مراعاة للأصل.

ويوضح الرضي هذا القول فيقول: "قال البصريون هو مبنيّ على الســكون. إلا أنه جُعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحــرف العلــة والنــون لأن قياسه أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، فزالت علة الإعراب، أي: الموازنة، فرجع إلــى أصــله مــن البناء، وبقي آخره محذوفاً للوقف كما كان في الأصل محذوفاً للجزم" [5] .

---

(١) من الوافر لأبي طالب أو للأعشى في خزانة الأدب ١١/٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص٣١٩، ٣٢١ والجني الداني ص١١٣

(٢) من الطويل لمتمم بن نويرة في ديوانه: مالك ومتمم ابنا نويرة البربوعي، تح: ابتسام الصــفار، مطبعــة الإرشاد، بغداد، د.ط، ١٩٦٨، ص:٨٤

(٣) شرح المفصل مج٣ ج٧/ ٣٠٧ بتصرف.

(٤) المصدر السابق مج٣ ج٧/ ٣٠٦.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٢٩-١٣٠

وهذا يعني أنه إذا سُلم بأن الأصل فيه الجزم بلام الأمر، فإنه قد استحق البناء بإبقاء هذه اللام مع حرف المضارعة، لأن شبه المضارع بالاسم إنما هو بحرف المضارعة، فإذا زالت العلة زال حكمها.

ورُدّ قولهم أنه تُحذف الواو والياء والألف من نحو (أغزُ) و (إرم) و(إخش) كما تحذف من نحو (لم يغزُ) و(لم يرمِ) و(لم يخشَ)، بأنه إنما حذفت هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف للبناء، لا للإعراب والجزم، حملاً للفعل المعتل على الصحيح، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح كقولك "لم يفعلْ وافعلْ" وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً سُويّ بينهما في الفعل المعتل فحذفت للمعتل حملاً على الصحيح؛ لأن الصحيح هو الأصل[(١)] .

وردّ استدلالهم بقول الشاعر: محمد تفد نفسك.. البيت، بأن (تفدِ نفسك) ليس مجزوماً بلام مقدرة، وليس الأصل فيه: لتفد نفسك، وإنما الأصل تفدي نفسك، من غير تقدير لام، وهو خبر يراد به الدعاء، كقولهم: (غَفَرَ الله لك) و(يرحمك الله) وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضمة عن الواو وبالفتحة عن الألف [(٢)] .

وحُمل بيت متمم على المعنى لأن قوله: فاخمشي في موضع فلتخمشي، فعطف "يبك" على المعنى، فكأنه قال: فلتخمشي أو يبك[(٣)] .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون، أي أن فعل الأمر مبنيّ على السكون إذا كان بغير اللام وليس مجزوماً، وسبب البناء هو سقوط ما كان سبباً في إعرابه، وهو حرف المضارعة.

هذه هي جملة المسائل التي استدل لها الكوفيون بالحديث الشريف، وقد ردّ ابن يعيش الاستدلالين، ولم يوافق الكوفيين.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٦-٤٢٧

(٢) المصدر السابق: ٤٢٩

(٣) أمالي ابن الشجري في آداب اللغة العربية، هبة الله بن الشجري، تح: مصطفى عبدالخالق ، القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٩٣٠، ١/٣٣٨

المبحث الثالث

موقف ابن يعيش من الاستشهاد بالشعر

يعد الشعر العربي من أهمّ مصادر الاحتجاج عند النحاة، وقد تقدم أن البصريين قد وضعوا حدوداً زمانية للشعر المحتج به، فمحمد عبدالرحمن بن هرمة آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، وتساهل الكوفيون في هذا الأمر، وتجاوزوا تلك الحدود الزمانية، واحتجوا بشعر الطبقتين الثالثة والرابعة.

وسنحاول في هذا الفصل الوقوف على بعض المسائل التي احتج لها الكوفيون بشواهد شعرية، ونبين موقف ابن يعيش منها.

*** جواز تقدم المميز على عامله:**

ذهب سيبويه[(١)] وجمهور البصريين[(٢)] إلى امتناع تقدم التمييز على عامله نحو: عرقاً تصبب زيدٌ، واحتجوا لذلك بأن المنصوب هاهنا فاعل في المعنى،وإنما حُوِّل عن ذلك ونسب الفعل إلى المضاف إليه مبالغة، ثم ميز بذكر ما هو فاعل في الأصل، فلو قدم لصار كتقديم الفاعل على الفعل، وذلك باطل، كذلك هاهنا، واستدلوا كذلك بعدم تقدم المميز في (نِعْمَ) وفي الأعداد.

وذهب الكوفيون إلى جواز تقدم المميز على عامله المتصرف، واحتجوا لذلك بالنقل والقياس، أما النقل فهو قول الشاعر: [(٣)]

أتهجرُ ليلَى بالفراق حبيبَها * وما كانَ نفساً بالفراق تطيبُ

فقدم التمييز (نفساً) علي عامله.

وأما القياس فهو أن الأفعال المتصرفة يجوز أن تتقدم معمولاتها عليها، كالمفعول به نحو عمراً ضرب زيدٌ، والحال على مذهب البصريين نحو راكباً جاء زيدٌ.

---

(١) الكتاب ، ٢٠٥/١

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ =١٩٩٥م، ٣٠١/١

(٣) من الطويل وهو للمخبل السعدي في ديوانه ، ضمن شعراء مقلون: تح: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ص:٢٩٠

ووافقهم في هذا المسألة من البصريين المازني[١] والمبرد [٢] والجرمـــي[٣] . وأجازوا القياس عليه محتجين بما ذكر.

ذكر ابن يعيش هذه المسألة وكان موالياً فيها للبصريين، ورد على ما احتج بـــه الكوفيون قائلاً:"ولا حجة في ذلك، لقلته وشذوذه، مع إن الرواية: وما كاد نفســـي بالفراق تطيب، هكذا قال أبو إسحق الزجاج" [٤] .

وأجاب البصريون عن البيت من ثلاثة أوجه[٥]

أحدها: ما تقدم من كلام ابن يعيش من أن الرواية الصحيحة (وما كان نفســـي) فهو اسم كان.

والثاني: أن نصبه على أنه خبر كان، أي: ما كان حبيبهـــا نفســـاً، أي إنســـاناً يطيب بالفراق.

والثالث: أنه من ضرورة الشعر، فلا يحتج به على الإعراب في الاختيار.

قالوا: وأما القياس على الحال ففاسد، لأنك إذا قلت جاء زيدٌ راكباً، فزيـــدٌ هـــو الفاعل لفظاً ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكبـــاً بمنزلة المفعول به المحض فجاز تقديمه. [٦]

والصواب ما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة وذلك لصحة قياسهم ونقلهـــم، فالبيت الذي أوردوه معروفٌ قائلُه،وقد وردت أبيات أخرى تدعم ما قالوه،فمن ذلك:

ولســـتُ إذا ذَرعـــاً أضـــيقُ بضـــارعٍ * ولا يائسٍ عند التعسرِ مـــن يُســـرِ[٧] .

---

(١) المقتضب، ٢٩/٣

(٢) المصدر السابق ٢٩/٣

(٣) شرح الأشموني على ألفية أبن مالك، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١٩٩٨/١م، ٥٤/٢

(٤) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٤١١

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٣٠١/١

(٦) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تح طارق الجنابي، عالم الكتب،بيروت، ط١، ١٤٠٧هـــ =١٩٨٧م، ص:٣٨

(٧) من الطويل البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لمحمد بن أحمد العيني، دار صادر، بيروت، ٢٣٣/٣

وقول الآخر:

وواردةٍ كأنهــــا عَصَـــبُ القطـــا * تثيــرُ عجاجـاً بالســنابكِ أصْــهَبَا

رددتُ بِمثْلِ السِّيدِ نهـدٍ[1]مقلَّـصٍ[2] * كَمِـيشٍ[3]إذا عِطفـاهُ مـاءً تحلّبـا[4]

فـ "ذرعاً" و"ماء" تمييز في الشاهدين قُدما علــى عامليهمــا، فكــل هــــذه الشواهد تدعم القول بأنه يجــوز تقديم التمييز على عامله إذا كــان فعلاً متصرفاً.

ومنها أيضاً:

ضيعتُ حزْميَ فــي إبعــاديَ الأمــلا * وما أرعويتُ وشيباً رأسِــيَ اشْــتعلا[5]

فــ(شيباً) تمييز قدم على عامله.

وقوله :

أنفســاً تطيـــبُ بنيــلِ المُنَــى * ودَاعــي المنــونِ يُنــادي جَهَــارا[6]

كذلك (نفساً) تمييز في هذا الشاهد قدم على عامله

المسألة الثانية: جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً

ذكر ابن يعيش أن "النكرة لا تؤكد بالتأكيد المعنوي، وإنما تؤكد بالتأكيد اللفظي لا غير، فلو قلت أكلت رغيفاً كله، أو قرأت كتاباً كله لم يجز، وإنما تقول: أكلــت رغيفاً رغيفاً، وقرأت كتاباً كتاباً"[7] .وهذا هو مذهب جمهــور البصــريين مــنهم سيبويه[8] وابن السراج[9] والزجاجي[10] وابن عصفور[11] واستدلوا لذلك بما يأتي:

١- أن النكرة لشيوعها وعدم تحديدها لا تحتاج إلى تأكيد.

(١) نهدٍ: مرتفع ، لسان العرب ٣٦٢/١٤ (نهد)

(٢) مقلص: طويل القوائم منضم البطن، لسان العرب ١٧٦/١٢ (قلص)

(٣) كميش: صغير الجردان قصيره، لسان العرب ٣١٥/١٣ (كمش)

(٤) من الطويل، وهو لربيعة بن مقروم في المقاصد النحوية ٢٩٩/٣ وبلا نسبة في شرح الأشــموني ٥٤/٢ ومغني اللبيب ١٢٤/٢

(٥) من الطويل، وهو بال نسبة في شرح الاشموني ٥٤/٢ ومغني اللبيب ١٢٤/٢

(٦) من المتقارب، لرجل من طيء في شرح التصريح ٦٢٨/٢ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٣/٢

(٧) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٥٩٥

(٨) الكتاب : ٣٩٦/٢

(٩) الأصول في النحو، ٢٣/٢

(١٠) الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، تح:على توفيق محمد، مؤسسة الرســالة بيروت، ط٤، ١٤٠٨ه=١٩٨٨م، ص:٢٢

(١١) المقرب، علي بن مؤمن، ابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، ط١، ١٣٩١ه=١٩٧١م، د.ن، ٢٤٠/١

٢- أن التأكيد تخصيص وتعيين فلا يكون للشائع غير الثابت.

وقد أجاز الكوفيون ذلك واشترطوا له أن تكون النكرة مؤقتة، من مثل يوم وشهر وغيره، فيجوز أن تقول صمت شهراً كله، وسرت يوماً كله.

واستدلوا على صحة ذلك بالنقل. ومن ذلك قوله:

لكنّه شاقَهُ أن قِيلَ ذا رجبُ * يا ليتَ عِدةَ حولٍ كُلِّه رجبُ[١] .

وقول الآخر:

إذا القعودُ كرَّ فيها حفَدَا * يوماً جديداً كلَّه مطَّرِدا [٢] .

وقول الآخر:

زحرتَ بهِ ليلةً كلّها * فجئتَ به مُؤيّدا خَنْفَقيقا[٣] .

وقول الرابع:

قد صَرَّتِ البكرةُ يوماً أجمعا[٤] .

ووافقهم يونس[٥] والأخفش[٦] من البصريين، وتبعهم ابن مالك[٧] من المتأخرين ولم يخالفه شراح الألفية. وزاد السيوطي[٨] على تلك والشواهد حديث عائشة رضي الله عنها: (ما رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ صامَ شهراً كلَّه إلا رمضان) [٩] حيث جاء (شهراً) وهو نكرة مؤكداً بـ(كل).

وقد رمى البصريون شواهد الكوفيين كلها بالقلة والشذوذ، وأضافوا أن البيت الأول روايته الصحيحة: يا ليت عدة حولي كله رجب، فيكون التوكيد للمعرفة،

---

(١) البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السُكري، تح: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة العروبة، القاهرة، د ط، د ت، ٩١٠/٢

(٢) بلا نسبة في شرح المفصل مج١ ج٢/ ٥٩٥ والإنصاف /٣٦٣

(٣) من المتقارب وهو لشبيم بن خويلد في لسان العرب ١١٥/٥، وبلا نسبة في الإنصاف/ ٣٦٣ وخزانة الأدب ولب لباب العرب، عبد القادر ابن عمر البغدادي، تح عبد السلام محمد هارون، الهيئة العربية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ١٧٠/٥

(٤) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية، عبدا لرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: أبو عاصم عماد الدين محمد بن أحمد، دار الكتاب الإسلامي،ط١-١٤٢٨هـ٢٠٠٧م- ص١٨٢ وخزانة الأدب ٧٠/٥

(٥) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ٣٤١/٢

(٦) شرح الأشموني ٣٤١/٢،

(٧) شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تح: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٤٢٩هـ، ١١٧٧/٣.

(٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السوطي، تح أحمد شمس الدين-دار الكتب العلمية بيروت-ط١-١٤١٨هـ ١٩٩٨- ١٤٢/٣

(٩) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب صيام الرسول ﷺ في غير رمضان، ٨١٠/١، رقم ١١٥٦.

والبيت الثاني التوكيد فيه للمضمر في "جديد" وهو معرفة، وأن الرابع مجهول القائل فلا يحتج به. (١)

ويبدو من خلال هذا العرض أن الحق بجانب الكوفيين في هذه المسألة، لأن النكرة المؤقتة ليس فيها شيوع النكرة غير المؤقتة وكما قال السيوطي "لأن من قال صمت شهراً، قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد" (٢) ، ولصحة السماع بذلك.

المسألة الثالثة: هل تكون سوى اسماً أو تلزم الظرفية

ذكر ابن يعيش المسألة قائلاً: "ذهب الكوفيون إلى أن (سوى) إذا استثنى بها خرجت عن حكم الظرفية إلى حكم الاسمية، فصارت بمنزلة (غير) في الاستثناء واستدلوا على ذلك بجواز دخول حرف الجر عليها كما تدخل على غير" (٣) .

وذكر من شواهدهم ما يلي:

١- قول الشاعر:

تجانف عن جوِّ اليمامةِ ناقَتي * وما قصدتْ من أهلِها لِسوائكا(٤)

٢- وقول أبي داؤد:

وكلُّ من ظنَّ أنَّ الموتَ مخطِئُهُ * مُعَلَّل بسواءِ الحقّ مكذوب(٥)

ومن شواهد الكوفيين أيضاً قول الشاعر:

ولا ينطقُ المكروهَ من كان منهُمُ * إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا من سوائِنا(٦)

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٣٦٤، ٣٦٥

(٢) همع الهوامع : ١٤٢/٢

(٣) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٤٢٩

(٤) من الطويل وهو للأعشى في ديوانه، دار صادر، بيروت ١٩٦٦م، ص:١٣١

(٥) من البسيط لأبي دؤاد الإيادي (حارثة بن الحجاج) نشر جوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة إحسان عباس-منشورات مكتبة دار الحياة-بيروت-ط١-١٩٥٩-ص:٢٩٤ وخزانة الأدب ٤٣٨/٣

(٦) البيت من الطويل وهو للمرار بن سلامة العجليّ في خزانة الأدب، ٤٣٨/٣ وبلا نسبة في الإنصاف:٢٥٢

وقول آخر:

أكـــرُّ علـــى الكتيبـــة لا أبـــالي * أفيهـــا كـــانَ حَتْفـــي أم ســـواها[1]

فسواها في موضع خفض بالعطف على الضـــمير المخفــوض فـــي (فيهـــا)، والتقدير: أم في سواها.

واستدلوا كذلك بقول بعض العرب: (أتاني سواؤك) [2]

وذهب البصريون إلى أنها لا تخرج عن حكم الظرفية إلا في ضرورة الشعر، وخرجوا أبيات الكوفيين الثلاثة الأولى مخرج الضرورة، وأما البيت الرابع فـــإن "سواها" فيه منصوب على الظرف، لأن العطف على الضمير المخفــوض غيـــر جائز عندهم.

وأجابوا عن ما ورد عن العرب (أتاني سواؤك) بأنها رواية غريبة شاذة تفـــرد بها الفراء[3] .

وذكر الأشموني رأي الرماني والعكبري من أنها تستعمل ظرفاً غالباً وكغيـــر قليلاً، ويؤيدهما قائلاً: "وهذا أعدل" [4] .

ويؤيد ابن مالك الكوفيين في هذه المسألة[5] ويزيد على أدلتهم آنفة الذكر ممـــا جاء منها مجروراً بحرف قوله ﷺ (دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عـــدواً مـــن سوى أنفسها) [6] وقوله : (ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء فـــي الثور الأسود) [7] .

---

(١) من الوافر، وهو للعباس بن مرداس في خزانة الأدب، ٤٣٨/٣ وشرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمـــد أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي:، تح:أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيـــل، بيـــروت، ط١، ١٤١١هـــ= ١٩٩١م، ص: ١٥٨

(٢)الإنصاف : ٢٥٣

(٣) المصدر السابق :٢٥٤-٢٥٥

(٤) شرح الاشموني ٥٢١/١

(٥) شرح الكافية الشافية، ٧١٦/٢-٧١٧

(٦) صحيح مسلم كتاب الفتن واشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض ٢٢١/٣.

(٧) المصدر السابق كتاب الإيمان باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة، ٢٠١/١

ومن أدلة استعمالها مجرورة بالإضافة قوله:

فــإنني والــذي يحُــجُّ لـــه النــاسُ * بجَــــدْوَى سِـــواكَ لـــمْ أثِـــق[١]

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء:

وإذا تُبـــاعُ كريمــــةٌ أو تُشْـــتَري * فَســـواكَ بائِعُهـــا وأنـــتَ المُشْـــترِي[٢]

ومرفوعة بالناسخ قوله:

أأتــركُ ليلـــى لـــيسَ بينِـــي وبينَهـــا * ســـوى ليلـــةٍ؟ إنـــي إذن لصـــبُور[٣]

ومرفوعة بالفاعلية قوله:

ولــــم يبـــقَ ســـوى العـــدوانِ * دنَّـــــــاهُم كمـــــا دانُـــــــوا[٤]

ومنصوبة بإن كقوله:

لـــديكَ كفيـــلٌ بـــالمُنَى لمؤمـــلٍ * وإنَّ سِـــواكَ مَـــنْ يؤمِّلُـــهُ يَشْـــقى[٥]

وابن هشام تارة يرجح مذهب الرماني والعكبري فيقول بعد أن ينقـل رأيهمـا: "وإلى هذا أذهب" [٦] وتارة أخرى يرجح مذهب الكوفيين والزجاجي وابـن مالـك فيقول بعد أن يمثل لتصرفها "وهو الأرجح" [٧] .

ويتضح بعد هذا العرض أن سوى لا تلزم الظرفية كما يرى البصريون وابـن يعيش وابن الأنباري. بل إنها تكون ظرفا وتكون اسماً متصرفاً، وذلك لكثرة مـا ورد من ذلك في الشعر وأحاديث النبي ﷺ وهو أفصح العـرب، وتأثرهـا فيهـا بالعوامل المختلفة.

---

(١) من المنسرح وهو بلا نسبة في شرح الاشموني ٥١٨/١

(٢) من الكامل وهو لابن المولى محمد بن عبد الله في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٧٦١، وبلا نسـبة في شرح الأشموني ٥١٧/١

(٣) من الطويل وهو لمجنون ليلى في ديوانه بشرح عدنان زكي درويش، دار صادر بيروت، ط٢، ٢٠٠٣م= ١٤٢٤هـ ص:١٠١

(٤) البيت من الهزج وهو للفند الزماني في خزانة الأدب ٤٣١/٣ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٣٥

(٥) من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الاشموني ٥٢٠/١

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٤٨/٢

(٧) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٦٠/٢

المسألة الخامسة: أيمن أمفرد هو أم جمع؟

ابتدر ابن يعيش هذه المسألة بذكر مذهب سيبويه فيها قائلاً: "وأيمن عند سيبويه اسم مفرد، وضع للقسم مشتق من اليمن وهو البركة، وألف ايمن وصل، ولم تجئ في الأسماء ألف وصل مفتوحة إلا هذا الحرف" (1) .

وهذا هو مذهب جمهور البصريين(2) ومنهم المبرد(3) والزجاجي(4)

وخالف الزجاج والرماني الجمهور، وذهبا إلى أنه حرف جر(5) .

واحتج البصريون بما يلي(6) :

-أن همزتها وصل بدليل قول الشاعر:

فقال فريقُ القومِ لمَّا نَشدتُهم * نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري(7)

فحذف الهمزة لأنها وصل.

– وأنهم قالوا فيها (مُ الله) ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً.

– وإن من العرب من يفتح ميمه فيكون على وزن أفعلَ، ولا يوجد ذلك في الجموع.

وبعد أن ذكر مذهب سيبويه ذكر مذهب الكوفيين فقال: "وذهب قومٌ من الكوفيين إلى أن (أيمن) جمع (يمين)، وعليه ابن كيسان وابن درستويه، وأجاز السيرافي أن يكون كذلك" (8) .

واحتج الكوفيون بما يلي(1) :

---

(1) شرح المفصل مج3 ج8 /523

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف/ 343

(3) المقتضب 2/330

(4) الجمل في النحو 73-74 مصدر سابق

(5) الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوه وأخر، دار الآفاق، بيروت، د ط، د ت، ص: 538

(6) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ص344

(7) من الطويل لنصيب بن رباح، في ديوانه، شعر نصيب، تح: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد،1968م، ص94

(8) شرح المفصل مج3ج8/523

- أن همزتها قطع وإنما وصلت لكثرة الاستعمال، واستدلوا بقول زهير:

فتجمـــعُ أيمـــنٌ منـــا ومـــنكم * بمقســـمةٍ تمـــورُ بهـــا الـــدماءُ(٢)

- وأنهم كانوا يحتلفون بالمفرد "يمين الله" ثم احتلفوا بالجمع كما احتلفوا بالمفرد فقالوا : أيمن الله لا أفعل كذا.

- وأن "أفْعُل" بناء جمع ولا يوجد في الآحاد

- وأنها لو كانت وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة.

ورد عليهم البصريون بما يلي(٣) :

- أن أيمن جمع يمين همزته وصل واستدلوا ببيت نصيب السابق.

- أن بناء أفعل له نظير في الآحاد من مثل : (آنُك) و(آجُر) وغيرها.

- وأنها إنما فتحت لكثرة الاستعمال، لأن الفتحة أخف من الكسرة.

ولم يتوصل ابن يعيش إلى رأي حاسم في هذه المسألة فيقول: "ويؤيد هذا- أي أنها جمع- غرابة البناء لأنه ليس في الأسماء الآحاد ما هو على أفعُل إلا (آنُـك) وهو الرصاص، و(أشُدُّ)، إلا أنه يضعف من كثرة الحذف وبقائـه علـى حـرف واحد، ولم يعتمد نحو ذلك في الجموع" (٤) .

فهو يؤيد الكوفيين لغرابة البناء في الآحاد وينتقض هذا عنده بكثرة الحذف.

ويؤيد ابن مالك البصريين فيقول: "لو كان كما زعموا _أي الكوفيون_ لم يجز كسر همزته ولا حذفها ولا فتح عينه كما لا يجوز في نحو أنعم ونحوه" (٥) .

هذه بعض المسائل المتعلقة بالأسماء، ونعرض بعضاً آخر مما يتعلق بالأفعـال واحتج له الكوفيون بشواهد شعرية.

المسألة الأولى: إذا تنازع عاملان في اسم واحد، فأيهما أولى بالعمل؟

---

(١) ينظر الإنصاف، ص٣٤٤، وشرح المفصل مج٣ ج٨/٥٢٣

(٢)البيت لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه اعتنى به وشرحه عبدو طماس، دار المعرفـة للطباعـة والنشـر، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ =٢٠٠٥م، ص:١٤

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٥

(٤) شرح المفصل، مج٣ ج٨ ٥٢٣

(٥) شرح الكافية الشافية : ٨٧٨/٢

إذا تنازع عاملان في اسم واحد، اتفق الفريقان على أعمال أيهما شئت لتعلق الاسم بكل واحد من الفعلين، واختلفوا في الأوْلى منهما، وذلك نحو أكرمني وأكرمت زيداً أو زيدٌ.

ابتدر ابن يعيش المسألة ذاكراً مذهب الكوفيين فيها قال: "فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وتعلقوا بأبيات أنشدوها منها قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا هيَ لمْ تسْتَكْ بعُودِ أراكةٍ * تُنُخِّل فاستاكتْ به عودُ إسحلِ[1]

قال: "والشاهد فيه رفع "عودُ اسحلِ" بالفعل الأول، والتقدير: تنخل عود اسحل فأستاكت به، ولو أعمل الثاني لقال: : فاستاكت بعود اسحل" [2] .

ثم قال معلقاً: "وهذا لا دليل فيه لأن ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه، وأما أن يدل على الأولية فلا" [3] .

ومما احتج به الكوفيون من السماع قول امرئ القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ * كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ[4]

فأعمل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلاً).

وقول الأخر:

فردَّ على الفؤادِ هوىً عميداً * وسوئلِ لو يَبينُ لنا السؤالا

وقد نَقْنَي بها ونَرى عُصُوراً * بها يقتدننا الخردُ الخزالا[5]

فأعمل الأول ونصب (الخردَ الخزالا)

---

(١) من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، بشرح د. يوسف بركات، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ= ١٩٩٢م ص:٥٢٣

(٢) شرح المفصل مج١ ج١/ ١٥٣

(٣) المصدر السابق مج١ج١/ ١٥٣

(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه، اعتنى به وشرحه عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م ص:١٣٩

(٥) من الوافر للمرار الأسدي في ديوانه: ضمن (شعراء أميون) ص٤٧٦. ولرجل من بني أسد في الإنصاف: ٨٠

واستدلوا كذلك بالقياس وهو "أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به" (١) .

واحتج البصريون كذلك بالنقل والقياس، فمن السماع قوله تعالى:﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾(٢) ،فلو أعمل الأول لقال (فيها) ،وقوله تعالى:﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (٣) ،وقوله تعالى:﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ (٤) فقالوا اقرؤوا ولم يقل اقرؤوه. ومما جاء في الشعر قول الفرزدق :-

ولكنَّ نصفاً لو سببتُ وسبَّنِي * بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ وهاشم(٥)

ولم يقل سبوني وهو كثير في الشعر.

وأما القياس فهو أن الثاني أقرب إلي الاسم، وإعماله فيه لا يغير معنى فكان أولى (٦) .

قال ابن مالك :"ومما يدل على رجحان إعمال الثاني أنه مخلص من ثلاثة أشياء منفرة يستلزمها إعمال الأول، أحدها كثرة الضمير، والثاني توالي حروف الجر، الثالث الفصل بين الفعل العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذكر معموله"(٧) .

وحمل البصريون شواهد الكوفيين على الجواز لا على الأولية وذلك مراعاةً لحركة الرويّ إلا بيت امرئ القيس فإنه أعمل الأول مراعاة للمعنى، ولو أعمل الثاني لفسد المعنى، إذ أن المعنى: لو كنت أسعى لأمرٍ حقير كفاني القليل(٨) .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٠

(٢) النساء /١٧٦

(٣) الكهف /٩٦

(٤) الحاقة / ١٩

(٥) من الطويل في ديوانه ٣٠٠/٢ والرواية فيه (ولكن عدلاً)

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٤/١

(٧) شرح التسهيل ،جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تح: د.عبدالرحمن السيد وآخر، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م، ١٦٨/٢

(٨) الإنصاف، ٨٣-٨٤ واللباب في علل البناء والإعراب ١٥٦/١

قالوا: "فإن قالوا الأول أهم للبدء به، قلنا: لو اشتد الاهتمام به لجعل معموله إلى جانبه، على أن الاهتمام بالأقرب أشد" (١) .

وقال ابن يعيش في هذا الجانب: "وحجة البصريين في ترجيح إعمال الثاني أنه أقرب إلى المعمول وليس في إعماله تغيير المعنى، إذ لا فرق في المعنى بين إعمال الأول والثاني، وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة" (٢) .

ويبدو أن الحق إلى جانب البصريين في هذه المسألة لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام. قال سيبويه : "ولو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومك. وإنما كلامهم ضربت وضربني قومك" (٣) . فيدل كلامه على أن العرب يعملون الثاني في كلامهم، وقد ورد في القرآن والنظم كثيراً، وما استدل به الكوفيون قاصر على الشعر، فدلَّ على جوازه لا أوليته.

المسألة الثانية: من الأفعال – افعل في التعجب

ذكر ابن يعيش هذه المسألة مفصلاً فيها القول من آراء الكوفيين والبصريين. فذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) في التعجب اسم لا فعل وذكر من أدلتهم ما يلي: (٤)

١- جواز تصغيره نحو قول الشاعر:

ياما أُميلحَ غزلاناً شدنَّ لنا * من هؤليّاكنّ الضالُّ والسمرُ(٥)

والأفعال لا يصغر منها شيء.

٢- أنه تصح عينه نحو : ما أقوله وما أبيعه، وهذا التصحيح إنما يكون في الأسماء نحو زيدٌ أقوم من عمرو وأبيع منه، ولو كان فعلاً لاعتل بقلب عينه.

- أنه جامد غير متصرف ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف.

وزاد العكبري: لا تلحقه الضمائر ولا تاء التأنيث(٦) .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٦/١

(٢) شرح المفصل مج١ج١/ ١٥٣

(٣) الكتاب ٧٦/١

(٤) شرح المفصل مج٣ ج٧/ ٤٣٠

(٥) من البسيط وهو لمجنون ليلى في ديوانه ص: ١٢٧، وله أو للعرجي أو لبدويّ اسمه كامل الثقفيّ أو لذي الرمة أو الحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ٩٧/١

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٨/١

وزاد ابن الأنباري: "والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه شيءٌ أحسن زيداً، قولهم : ما أعظم الله، إذ لو كان التقدير فيه كذلك لوجب أن يكون التقدير شيء ما أعظم الله، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل"(١) .

وذهب البصريون إلى أنه فعل لا يتصرف واحتجّ البصريون لذلك بأمور ذكر ابن يعيش منها:

- أنه يدخل عليه نون الوقاية نحو : ما أحسنني عندك، وما أعلمني في ظنك، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم إلا فيما جاء شاذاً.

- أنه ينصب المعارف والنكرات نحو : ما أحسن زيداً وما أجمل غلاماً اشتريته، وأفعل إذا كان اسماً لا ينصب إلا نكرة على التمييز نحو زيدٌ أكثر منك مالاً.

- أنه مبنى على الفتح ولو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً لـ (ما)

وأجاب ابن يعيش عن كلمات الكوفيين قائلاً: "أما عدم التصرف فلا يدل على اسميته لأن ثم أفعال لا ريب فيها وهي غير متصرفة نحو: عسى وليس، والذي منع فعل التعجب من التصرف أنه تضمن ما ليس في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل وهو التعجب، والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف، فلما أفاد فائدة الحروف جمد جمودها وجرى في امتناع التصرف مجراها.

وأما التصغير فإنما دخله وإن كانت الأفعال لا تصغر من قبل أنه مشابه للاسم من حيث لزم طريقة واحدة وكان في المعنى زيدٌ أحسن من غيره فلذلك من الشبه حمل عليه في التصغير(٢) .

وزاد العكبري:-(٣) وأما خلوه عن الضمير لأن فيه ضمير(ما) وهي مفردة بكل حال، وكذلك امتناع تاء التأنيث لأن (ما) مذكر.

---

(١) الإنصاف : ١٠٦

(٢) شرح المفصل مج٣ ج٧/ ٤٣١

(٣) اللباب في علل البناء والأعراب ١/١٩٨

- وأما الواو والياء فلا حجة فيها ،فإن من الأفعال ما هو كذلك كقوله تعـــالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [١] .

وقال ابن الانباري[٢] في قولهم (ما أعظم الله) قائلاً :"ولذلك الشيء ثلاثة معانٍ: أحدها أن يعني بالشيء من يعظمه من عباده، والثاني أن يعني بالشيء مـــا يـــدل على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته، والثالث: أن يُعنى به نفسه، أي: أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيماً، فرقاً بينه وبين خلقه، أو المراد الإخبار بأنـــه عظيم .

والحق يبدو إلى جانب البصريين ، أي أنه فعل لا اسم، وذلك أن تصغيره لم يرد إلا في هذا البيت، وأنه تلحقه نون الوقاية، وهو مبنى على الفتح، ولو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً لـــ (ما) ، والله أعلم.

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحة. فقال: لم يكن ينبغـــي أن يكون في القياس، لأن الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماء لأنها تُوصـــف بمـــا يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنـــون الـــذي تصفه بالمِلح كأنك قلت : مُلَيِّحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يطؤهم الطريق، وصيد عليه يومان، ونحو هذا كثير في الكلام" [٣] أي كأنما صغر هذا اللفظ على سبيل المجاز، لأنه لم يأت من الأفعـــال فعـــلاً آخـــر مصغراً.

وأوضح الرضي قائلاً: "إذا صغرت فالتصغير راجـــع إلـــى ذلـــك الوصـــف المضمون لا إلى الموصوف، فالتصغير في (ما أحيسنه) راجع إلى الحسن، وهـــو تصغير التلطف كما ذكرنا في نحو: بنيّ وأخيّ كأنك قلت: هو حُسَيْنٌ، وقوله : يـــا أميلح غزلاناً ، أي: هُن مليحات" [٤] .

---

(١) المجادلة / ١٩

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٢٢

(٣) الكتاب، ٣/٤٧٧-٤٧٨

(٤) شرح شافية ابن الحاجب، ١/٢٨٠

المسألة الثالثة: نعم وبئس، أفعلان هما أم اسمان؟

ذهب البصريون والكسائي من الكوفيين إلى أن (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان[١]، ووافقهم ابن يعيش في هذه المسألة. واستدل لذلك بما يلي[٢] :

– أنك تضمر فيهما، وذلك أنه إذا قلت : نعم رجلاً زيدٌ، ونعم غلاماً غلامك،وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حد اتصاله بالأفعال، قالوا: نعما رجلين ونعموا رجالاً، حكى ذلك الكسائي عن العرب.

– أنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً كما تلحق الأفعال، نحو : نعمتِ الجارية هند، وبئست الجارية جاريتك،كما تقول: قامت هندٌ وقعدت.

_ أن آخرهما مبنيّ على الفتح من غير عارض عرض لهما، كما تكون الأفعال الماضية كذلك.

وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن، وذكر ابن يعيش من حججهم ما يلي[٣]:

– مفارقتها الأفعال بعدم التصرف.

– دخول حروف الجر عليها، وحكوا: ما زيدٌ بنعم الرجل، وانشدوا لحسان بن ثابت:

ألستُ بنعم الجار يؤلفُ بيتُهُ * أخا قُلَّةٍ أو مُعْدَمِ المالِ مُصرَما[٤]

وحكي الفراء: أن إعرابياً بشر بمولودة، فقيل له: نعم المولودة مولودتك، فقال: والله ما هي بنعم المولودة.

– دخول حرف النداء عليهما، كقولك يا نعم المولى ونعم النصير، فنداؤهم إياه دليل على أنه اسم.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٦

(٢) شرح المفصل مج٣ج٧/٤٠٧-٤٠٨

(٣) شرح المفصل مج٣ج٧/٤٠٨

(٤) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه، تح د.وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م، ٣٥/١. وعجز البيت فيه :لذي العرف ذا مالٍ كثيرٍ ومُعْدِما.

وتولى بعد ذلك حججهم بالرد عليها، واحدة تلو الأخرى قائلاً في عدم التصرف: "والعلة في ذلك أنهما تضمنا ما ليس لهما في الأصل، وذلك أنهما نقلاً من الخبر إلى نفس المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف، فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التصرف كـ (ليس) و(عسى)" [١].

"وأما دخول حرف الجر فعلى معنى الحكاية والمراد: ألست بجارٍ مقول فيه : (نعم الجار). وكذلك البواقي، وأما النداء فعلى تقدير حذف المنادى، والتقدير يا من هو نعم المولى ونعم النصير"[٢] .

يقول ابن مالك : "وليسا باسمين فيليا عوامل الأسماء خلافاً للفراء، بل هما فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة" [٣] .

وذلك هو الأصح فيما يبدو ؛ لأنها تلحقها تاء التأنيث وصلاً ووقفاً.

وبعد أن عرضنا جانباً من المسائل المتعلقة بالأفعال واستدل لها الكوفيون بأبيات من الشعر، ندلف إلى المسائل المتعلقة بالحروف واستدل لها الكوفيون – أيضاً– بالشواهد الشعرية.

ومن أبرز هذه المسائل أن (مِن) تأتي لابتداء الغاية من الزمان، واستدل الكوفيون لهذه المسألة بالقرآن والشعر، والبصريون يرون أنها لا تصلح لابتداء الغاية من الزمان وتصلح للمكان.

وقد بسط ابن يعيش رأي الكوفيين في هذه المسألة قائلاُ: ذهب الكوفيون إلى أن (مِن) يصلح للزمان والمكان، وتعلقوا بقوله تعالى:﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ ﴾ [٤] و(أول يوم) من الزمان وقد دخلت (من) عليه. وبقول زهير[٥] :

---

(١) شرح المفصل. مج٣ ج٧/ ٤٠٨

(٢) المصدر السابق مج٣ ج٧/ ٤٠٨

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧م، ص: ١٢٦، شرح التسهيل ٣/٥

(٤) التوبة / ١٠٨

(٥) ديوانه ص: ٢٧، دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ= ١٩٦٤

لِمـــنِ الـــديارُ بقُنَّـــةِ الحِجْـــرَ * أَقْـــوَيْن مـــن حِجَـــجٍ ومـــن دَهْـــرِ

وحجج معناه سنون وقد دخلت عليها (مِن) [1]

ثم أردف قائلاً: "ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون المراد بقول من أول يوم: من تأسيس أول يوم، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وقــول زهيــر (من حجج) أي : مرِّ حجج، فدخول (من) إنما هو على الحدث لا على الزمان" [2].

فهو يوافق البصريين ويقدر مصدراً تدخل عليه (من) حتى لا تكون قد دخلــت على زمان ،وما قاله ابن يعيش هو جزء مما ذكره ابن الأنباري[3] في تفنيد هــذه الشواهد.

والصواب ما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة، ولا حاجة بنا إلى التقــدير، وقديماً قالوا: إن ما لا يحتاج إلى التقدير أولى مما يحتاج إليه.

وزاد ابن هشام إلى جانب الشواهد سالفة الذكر حديثه ﷺ : "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة" [4] وقول النابغة[5] :

تُخُيِّــرْنَ مــن أزمــانِ يــومِ حليمــةٍ * إلى اليومِ قــد جُــرِبْنَ كــلَّ التجــاربِ

وذكر أن هذا هو مذهب الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه [6] .

ويوافق الرضي الكوفيين إذ يقول: "والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا مانع مــن مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، و"صمت من أول الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال" [7] .

---

(١) شرح المفصل مج٢ ج٤/ ٢٦٣

(٢) المصدر السابق مج٢ ج٤/ ٢٦٣

(٣) ينظر الإنصاف : ٣١٦- ٣١٧

(٤) أخرجه الإمام مالك، الموطأ للإمام مالك بن أنس، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار أحياء الكتــب العربية- القاهرة ١٩٥١، ١٩١/١

(٥) من الطويل في ديوانه بشرح وتقديم عباس عبدالساتر، دار الكتب العلمية، بيــروت، ط١، ١٤٠٥هـــ، ص٣٢

(٦) مغني اللبيب، ابن هشام الانصاري ٣٣١/١

(٧) شرح كافية ابن الحاجب، ٢٦٨/٤

وابن مالك نصّ في ألفيته على جواز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان، قال[1]:

بعّضْ وبيِّن وابتدئ في الأمكنة * بمِنْ وقد تأتي لبَدْءِ الأزمنة

ويقول الأشموني أيضاً: "وقد تأتي لبدء الغاية في الأزمنة أيضاً، خلافاً لأكثر البصريين" [2] .

فلم يكن ابن يعيش مصيباً في موالاته للبصريين في هذه المسألة، وذلك لكثرة الشواهد من القرآن والسنة وكلام العرب.

ومن المسائل التي ذكرها ابن يعيش من باب الحروف

دخول لام الابتداء في خبر (لكنّ)

ابتدر ابن يعيش المسألة قائلاً: "ولا تدخل هذه اللام في سائر أخوات (إن) من (كأن) و(لكن)، فلا تقول: كأن زيداً لقائم، ولا لعل بكراً لقادم ، ولا لكن خالداً لكريم ،لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء، ونقلته إلى التشبيه والترجي والاستدراك، وهذه اللام لام الابتداء فلا تدخل إلا عليه أو ما كان في معناه" [3]

وهذا هو مذهب البصريين الذين يرون أنها لا تجئ من جملة الحروف الستة إلا بعد (إنَّ) المكسورة، وذلك لتناسبهما في معنى الابتداء

وقد ذهب الكوفيون إلى جواز دخول هذه اللام في خبر (لكن) وذكر ابن يعيش من أدلتهم على هذه المسألة ما يلي: [4]

– قول الشاعر، أنشده حميد بن يحيي:

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي * ولكنَّني من حبِّها لَعَمِيدُ[5] .

---

(١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، مكتبة ومطبعة الفجر الجديد، منشية ناصر، د.ط، د.ت، ص٣٣.

(٢) شرح الأشموني ٢/٧٠

(٣) شرح المفصل مج٣ ج٨/ ٥٦٢

(٤) المصدر السابق مج٣ ج٨/ ٥٦٢-٥٦٣

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف : ١٧١، ١٧٣، وشرح المفصل مج٣ ج٨/ ٥٦٢، والجني الداني: ٦٢٠

- أن (لكنّ) أصلها (إنّ) زيدت عليها اللام والكاف.

وزاد ابن الأنباري: "والذي يدل على أن أصلها (إنّ)، أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع (إنّ) فدل على أن الأصل فيها (إنّ) زيدت عليها اللام والكاف، فكما يجوز دخول اللام في خبر (إنّ) فكذلك يجوز دخولها في خبر (لكن)"(١) .

وردَّ ابن يعيش أدلة الكوفيين التي أوردها ، فقال عن البيت "وأما البيت فشاذ قليل، وصحة محمله أنه أراد "لكنْ" الخفيفة، فأتى بـ (إنّ) بعدها، والتقدير :لكن إنني، فحذفت الهمزة تخفيفاً، وأدغمت النون في النون فقيل :"ولكنني"، على حدِّ قوله تعالى:﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ ﴾ (٢)والأصل لكن أنا هو الله، فحذف وأدغم، ويجوز أن تكون اللام هنا زائدة" (٣) .

فهو يرمي البيت بالقلة والشذوذ كدأب البصريين، ويوجه (لكنني) على أنها (لكن) الخفيفة ولِيَتْها (إنّ) فحدث فيها حذف وإدغام، وإن لم يكن كذلك فإن اللام زائدة.

ويقول عن تركيبها: "وأما القول بأنها مركبة، فليس ذلك بالسهل ولا دليل عليه"(٤) .

ونراه يقول في موضع آخر من الكتاب: "وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، وأصلها (إنّ) زيدت عليها (لا) و (الكاف)، وهو قولٌ حسن لندرة البناء وعدم النظير، ويؤيده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر (إن) على مذهبهم ومنه (.. ولكنني من حبها لعميد)، والمذهب الأول لضُعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفاً واحداً" (٥) .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٧٣

(٢) الكهف: ٣٨

(٣) شرح المفصل مج٣ ج٨/ ٥٦٣

(٤) المصدر السابق مج٣ ج٨/ ٥٦٣

(٥) المصدر السابق مج٣ ج٨/ ٥٨٩

فهو بعد أن يُحسّن من مذهبهم ويتلمس له توجيهاً بقوله: لندرة البنـــاء وعـــدم النظير، ويذكر شاهدهم على جواز دخول الـــلام فـــي خبرهـــا، إلا أن العصـــبية البصرية تعصف به وتجعله يقول: والمذهب الأول.

ويرد ابن الأنباري على ما ذكره من أدلتهم من جواز العطف على موضـــع "لكن" كما يجوز العطف على موضع (إنّ) بقوله: لا نسلم أنه إنما جـــاز العطـــف على موضع (لكن) لأن أصلها (إنّ)، وإنما جاز ذلك لأن لكـــن لا تغيـــر معنـــى الابتداء، لأن معناها الاستدراك والاستدراك لا يزيل معنى الابتـــداء والاســـتئناف، فجاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها، لأنها لم تغيِّر معنى الابتـــداء.. على أن من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع (لكـــن) فـــلا يجـِــوِّز العطف على موضعها" [١] .

زيادة واو العطف

ومن المسائل التي استدل لها الكوفيون بالشواهد الشعرية والقرآنية،زيادة واو العطف، وقد ذكر ابن يعيش المسألة ناسباً إياها إلى البغداديين حيث قال: "واعلـــم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة"[٢].ومن الشواهد التي ذكرها لهم:

- قوله تعـــالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾[٣] أي (ناديناه)

- قول الشاعر[٤] :

حتـــــى إذا امـــــتلأتْ بطـــــونُكُمُ * ورأيـــــــتُمُ أبنـــــــاءَكُم شَـــــــبُّوا
وقَلَبْــــتُمُ ظَهْـــــرَ المِجَــــنَّ لنَــــا * إنّ الغَـــــدُورَ الفـــــاحشُ الخــــبُّ

أي "قلبتم" وهذا هو مذهب الكوفيين والأخفش[٥] .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٧٧
(٢) شرح المفصل مج٣ج٨/ ٦١١
(٣) الصافات: ١٠٣
(٤) من الكامل للأسود بن يعفر، شرح القصائد السبع الطوال، قاسم بن محمـــد الانبـــاري، دار المعـــارف، القاهرة، ١٩٦٣ د.ط ص:٥٥
(٥) مغني اللبيب ٢/٢٥ والجني الداني :١٦٥

ومن أدلتهم أيضاً :قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [1] أي: فتحت بدليل الآية الأخرى:﴿ وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا ﴾ [2] .

وأنشد أيضاً:

فـإذا وذلـكَ يـا كُبيشـةُ لـم يكـنْ * إلاَ كلُمَّـةِ بـارقٍ بخَيَـالِ[3]

يقول ابن يعيش بعد أن ذكر بعض الشواهد: "وأما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو، ويتأولون جميع ما ذكر وما كان مثله، بأن أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها"[4] .

وقالوا أن الواو في قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾عاطفة، والزائدة هي الواو في﴿ وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا ﴾ ، وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف،أي كان كيت وكيت، وكذا البحث في ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ وَنَٰدَيۡنَٰهُ ﴾ ، الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول، أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني[5].

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ أين جوابها، فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر في كلامهم لعلم المخبر لأي شيءٍ وضع هذا الكلام" [6]

ويقول المبرد: "وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين والله أعلم بالتأويل"[7] وذلك بعد إيراده قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ وَنَٰدَيۡنَٰهُ ﴾

---

(١) الزمر من الآية ٧٣

(٢) الزمر من الآية ٧٣

(٣) من الكامل لابن مقبل (تميم بن مقبل) في ديوانه، تح: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث،بيروت،ط١، ١٩٩٥،ص:٢٥٩

(٤) شرح المفصل مج٣ ج٨/٦١٢

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٢/٢

(٦) الكتاب، ١٠٣/٣

(٧) المقتضب ١٨٠/٢

ويوافق ابن مالك[١]الكوفيين في هذه المسألة ،قال: ومثله قول أبي كبير الهذليّ[٢]

فإذا وذلكَ ليسَ إلا ذكرُه * وإذا مَضَى شيءٌ كأنْ لمْ يُفعلِ

وكذلك ابن هشام[٣] حيث قال: والزيادة ظاهرة في قوله:-

فَمَا بَالُ مَنْ أسْعَى لأجْبُرَ كَسْرَهُ * حِفاظاً وينْوِي من سفاهَتِهِ كَسْرِي[٤] .

وقد ذكر ابن يعيش رأي أصحابه البصريين وأمسك عن إبداء رأيه في هذه المسألة، والصواب ما ذهب إليه الكوفيون، وذلك لكثرة الوارد من القرآن والشعر الجيد.

ويلاحظ أن ابن يعيش يميل إلى البصريين في أغلب المسائل، يقول بآرائهم ويفتي بفتاواهم النحوية، ويرمى أبيات الشواهد الكوفية بالقلة والشذوذ أو أنها لا يعرف قائلها، ونجده في بعض الأحيان يمسك عن إبداء رأيه إن كانت الشواهد قوية معروفة النسبة.

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٥٩/٣

(٢) في شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، ١٠٨٠/٣

(٣) مغني اللبيب ٥٢/٢

(٤) من الطويل وهو لعامر بن مجنون في حماسة البحتري، ، اعتنى بضبطه لويس شيخو، بيروت، د.ط، د.ت، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٤٢٩/١، د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ =١٩٩٢م، ص:٧٥٠

المبحث الرابع

موقفه من الاستشهاد بأقوال العرب وأمثالهم

والمراد بأقوال العرب أقوال الفصحاء منهم، الذين عاشوا في الجاهلية وصدر الإسلام، وتشمل بعض العبارات أو المقولات التي شاعت وحفظت وتنوقلت بين الناس، واستدل بها النحويون على إثبات بعض الظواهر اللغوية أو النحوية، والأقوال التي أثبتها النحاة ودوَّنوها ممن هاجر إلى البادية واستمع من العرب الأقحاح، أو من الأعراب الذين يفدون من البوادي إلى المدن، فيجتمع حوله أهل اللغة، وقد يوجهون إليه بعض الأسئلة، فيكون في إجابته الفصل في قاعدة نحوية أو لغوية، ولا يكون ذلك لإلمامه بعلوم اللغة والنحو، وإنما بقبوله وإرتضائه لها، أو رفضه واسترزاله، وذلك لسلامة فطرته وسليقته، وعدم تطرق الفساد إليها، ولذلك نجد في كتبهم، وسمعنا من العرب، حدثني من أثق به، سمعنا ممن يوثق به أو بعربيته ...الخ.

وتشمل الأقوال أيضاً الأمثال التي أطلقت في مواقف بعينها فسارت بين الناس وحفظت، وأصبحت تضرب في المواقف المشابهة لتلك المواقف، وهي عبارة عن جمل قصيرة يتداولها العامة، ولذلك لا يتطرق إليها إحتمال التغيير والتحريف كما يتطرق إلى الشعر، لأن الشعر له رواة مختصون قد يفعلون به ما بدا لهم من تغيير أو زيادة أو طرح.

ومع ذلك فقد وقف النحويون من الأمثال موقف المتسامح، فجوزوا فيها مخالفة القاعدة النحوية، باعتبارها مشاركة للنظم في بعض الجوانب، فجوزوا فيها من الضرورات ما جوزوه في الشعر.

يقول أبو علي الفارسي "لأن الغرض من الأمثال إنما هو التيسير، كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة منه"(١) .ويقول المبرد "والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها" (٢) .

---

(١) المحتسب ، ابن جني ، ٧٠/٢

(٢)المقتضب: ٥٠٦/٤.

وذكر ابن يعيش أن المثل ينقل كما هو دون تغيير، وإن خالف الأصول النحوية أو المقاييس الصرفية، فقال في باب نعم وبئس :"كلامٌ جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير وتحمل على ألفاظها وإن قاربت اللحن" (١) . ويقول في موضع آخر: "فلم تُغير الأمثال بل يؤتى بها على لفظها وإنْ قاربت اللحن نحو: الصيف ضيعت اللبن، لقوله للمذكر بكسر التاء على التأنيث لأن أصله للمؤنث" (٢) .

ويستدل في موضع ثالث بقول المبرد آنف الذكر، في استجازة ما يستجاز من الشعر فيها لكثرة الاستعمال(٣) .

وشرح المفصل زاخر بالأمثال العربية، منها ما ذكره المؤلف- وهو الغالب- ومنها ما أتي به الشارح، فإذا ورد المثل في متن كلام المؤلف، فإن ابن يعيش يأخذه بالشرح والتحليل وتبيين موضع الشاهد فيه، وذكر المناسبة التي قيل فيها.

فقد تعرض في باب الفاعل للمثل القائل: "لو ذات سوارٍ لطمتني"(٤) . فوضح أولاً موضع الشاهد فيه قائلاً: "وأما المثل وهو قولهم: لو ذات سوارٍ لطمتني، فالاسم الذي هو "ذات سوار" مرتفع بعد "لو" بفعل مقدر، دلّ عليه لطمتني، والتقدير: لو لطمتني ذات سوارٍ لطمتني، من قبل أن (لو) تقتضي الفعل اقتضاء (إنْ) الشرطية، لأن (لو) شرطٌ فيما مضى، كما أن (إنْ) شرط فيما يُستقبل"(٥) .

ثم تناول بعدُ قصة المثل قائلاً: "ويُحكى أن حاتماً الطائي أُسر في بلاد بني عنزة، فغاب عنها الرجال، وبقي فيما بين نسائهم حاتمٌ مقيداً مغلولاً، ثم اتفق لهن الارتحال، فارتحلن بحاتم، فلما بلغن بعض الطريق مسهن الجوع، وكان عادة الجاهلية أكل الفصيد في المخمصة، فقال أفككن عني الغُلَّ لأفزد، ففككن عنه،

---

(١) شرح المفصل مج٣ ج٧/٤١٨

(٢) المصدر السابق مج٣ج٧/ ٤٢٧

(٣) المصدر السابق مج١ ج٢/٢٩٣

(٤) فرائد الخرائد في الأمثال، أبي يعقوب يوسف بن طاهر الخولي، تح: د.عبد الرازق حسين دار النفائس للنشر والتوزيع- الأردن، ط١، ٢٠٠٠، ص:٤٤٧

(٥) شرح المفصل مج١ ج١ /١٦٠

فنزل عن الناقة ونحرها، فقيل له في ذلك فقال: "هكذا فزدي أنهْ. فلطمته جارية بما فعل، فقال: لو ذات سوارٍ لطمتني، يريد لو حرةٌ لطمتني، والمعنى لو لطمتني من كانت في الشرف لي كفؤاً لهان عليَّ ذلك" (١) . فنراه بعد أن سرد قصة المثل بين المعنى المراد منه.

وقد يذكر قصة المثل أولاً ثم يعرج إلى موضع الشاهد، فمن ذلك مثلاً، نجد أن صاحب الكتاب استدل بالمثل القائل (أشغل من ذات النحيين)(٢) . وقال: "والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول، وقد شذ نحو قولهم: أشغل من ذات النحيين(٣) . فذكر هو قصة المثل مباشرة فقال: "وهي قصة خوات بن جبير الأنصاري مع امرأة من العرب، أتت سوق عكاظ ومعها نحيا سمن، فاعترضها خواتٌ وفتح فم أحد النحيين وذاقه ودفعه إليها، فأمسكته بيدها الواحدة، ثم فتح فمَ الآخر ودفعه إليها، فأمسكته بيدها الأخرى، فاشتغلت يداها بتمسك فمي النحيين، ثم واقعها فضرب المثل بها في الاشتغال" (٤) .

ثم يحاول بعد سرد قصته توجيه المثل ومحاولة إخراجه من الشذوذ قائلاً: "والذي سهل ذلك أنها وإن كانت مشغولة فهي ذات شغل. ويجوز أن يكون المراد: أشغل من ذات النحيين ليديها، فلا يكون حينئذ شاذاً" (٥) .

وقد يكتفي بذكر موضع الشاهد في المثل وشرح المعنى اللغوي له، ففي باب وقوع المصدر موقع الحال قال: "وأما قولهم: مررت بهم الجمَّاءَ الغفيرَ(٦) ، فالجماء اسم، والغفير نعت له، وهو في المعنى بمنزلة قولك الجم الكثير، لأنه يراد به الكثرة، والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم، من قولنا غفرت

---

(١) شرح المفصل مج١ ج١/١٦٠

(٢) فرائد الخرائد في الأمثال ص٣٠٤

(٣) شرح المفصل مج٣ج٦/١٣٩

(٤) المصدر السابق مج٣ ج٦/ ١٣٩

(٥) المصدر السابق مج٣ ج٦/ ١٣٩

(٦) مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري(الميداني)، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١م، ٢٩٣/٢

الشيء إذا غطيته، ومنه المِغْفَر الذي يوضع على الرأس لأنه يغطيه، ونصبه على الحال لأنهما قد جعلا في موضع المصدر كالعراك، كأنك قلت: الجمــوم الغفيــر، على معنى مررت بهم جامين غافرين" (١) .

وقد يذكر روايات المثل، فبعد أن بين موضع الشاهد في المثل القائــل (أخبــرْ تَقِلْه) (٢) . قال: "ويُروى تَقْلَهْ وتَقْلِهْ بفتح اللام وكسرها لأنه يقال: قلى يَقْلَى ويَقْلِي، فمن قال (يقلي) بالكسر قال (تَقْلِهْ) مكسوراً، والأصل (تقليه) فلمــا جــزم بــالأمر حذفت الياء للجزم، ثم دخلت هاء السكت، فقلت (تقلِهْ) بكسر اللام وسكون الهــاء، ومن فتح وقال (يَقْلَي) وهو قليل، جزم بحذف اللام، وبقى ما قبلها مفتوحاً ثم دخلت هاء السكت" (٣) .

وقد يرجح رواية على رواية، فقد ذكر المؤلف في باب أسماء الأصوات المثل القائل: (إن لا دَهْ فلا دَهْ) (٤) . فذكر المثل هو قائلاً: "ساكنة الهاء وهو رواية ابــن الإعرابي. والمشهور رواية المفضل أن لا دهٍ فلا دهِ.." (٥) .

وهو يبين أسماء وقبائل من وردت أسماؤهم في بعض الأمثال، فعندما تعــرض لشرح المثل الوارد في كلام المؤلف(هو أفلس من ابن المزلق) (٦) ، قــال: "وهــو رجلٌ من بني عبد شمس، فقير مدقع ما كان يحصل على بيت ليلة، وآباؤه وأجداده كذلك" (٧) .

وشرح المثل القائل (أحمق من هبنقة) (٨) . فقال: "وهبنقة لقب ذي الودعــات، واسمه يزيد ابن ثروان بن قيس بن ثعلبة، وكان يضرب به المثل في الحمق" (٩) .

---

(١) شرح المفصل، مج١ ج٣٨٨/٢

(٢) مجمع الأمثال ٤٢٠/٢

(٣) شرح المفصل مج٢ ج٦١١/٣

(٤) مجمع الأمثال ٦١/١

(٥) شرح المفصل مج٢ ج٢٤٥/٤

(٦) مجمع الأمثال ٤٢/٢

(٧) شرح المفصل مج٣ج١٣٥/٦

(٨) مجمع الأمثال ٣٠٣/١، فرائد الخرائد /١٧٩

(٩) شرح المفصل مج٣ ج١٣٦/٦

وقال في قولهم (آبل من حنيف الحناتم) [١] "فحنيف هذا رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة.." [٢] .

وكل ذلك يدل على غزارة علمه وسعة إطلاعه وإلمامه بهذه الأمثال.

وهذا إن كان المثل قد ورد في متن كلام المؤلف، وقد يأتي هو بالمثل في مناسبات متعددة، فقد يأتي ابن يعيش بالمثل كشاهد لإثبات قاعدة نحوية، فقد استدل بالمثلين : (في أكفانه لُفَّ الميت) [٣] و(في بيته يؤتى الحكم) [٤] على جواز تقديم الخبر على المبتدأ وإن كان فيه ضمير، لأن النية فيه التأخير [٥] .

واستدل أيضاً ببعض الأقوال على جواز الابتداء بالنكرة منها (سلام عليك) (ويلٌ لك) و(أمتٌ في حجر لا فيك) [٦] .

وقد يذكر المثل مفسراً به أحد الشواهد، ففي الحديث عن إضافة (آية) إلى الفعل تعرض لقول الشاعر: -

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عنَي تَمِيمَاً * بآيَةَ ما يُحِبَّونَ الطَّعَامَا[٧]

فقال: "...وخبرهم مشهور، وذلك أن عمرو بن هند كان نذر أن يحرق مائة رجلٍ من بني دارم بسبب قلتهم أخاً لهم، فأحرق تسعة وتسعين رجلاً من بني دارم، وأراد أن يكمل مائة فلم يجد، فوفد عليه رجلٌ فقال له عمرو: ما جاء بك؟ قال: حُبُّ الطعام، قد أقويت الآن ثلاثاً لم أذق طعاماً، ولما سطع الدخان ظننتها نارُ طعامٍ، فقال له عمرو: ممن أنت؟ فقال: من البراجم- والبراجم حيٌّ من تميم- فقال: إن الشقيَّ وافد البراجم[٨] ، فذهبت مثلاً ورمي به في النار" [٩] .

---

(١) مجمع الأمثال ١١٦/١

(٢) شرح المفصل مج٣ ج٦/ ١٣٨

(٣) لم اهتد إليه فما عدت إليه من مصادر

(٤) مجمع الأمثال، ٢٨/٢

(٥) شرح المفصل مج١ ج١٧٩/١

(٦) لسان العرب ١٤٨/١والمستقصي في أمثال العرب، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م، ٣٦٠/١

(٧) من الوافر ليزيد بن عمرو بن الصعق في الكتاب ١١٨/٣، الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٣٦/٢

(٨) مجمع الأمثال ١٧/١

(٩) شرح المفصل مج١ج٣/٥٥٠

واستدل ابن يعيش بأقوال العرب في باب الصرف كثيراً، من ذلك ما جاء في باب الإمالة للمشاكلة، قال: "والمشاكلة بين الألفاظ من مطلوبهم، ألا ترى أنهم قالوا: أخذه ما قدُم وما حُدث [١] فضموا فيهما، ولو أنفرد لم يقولوا إلا (ما حدَث) مفتوحاً" [٢] .

وجاء في باب التصغير قوله: "أما باب وناب ونحوهما مما هو على ثلاثة أحرف وثانيه ألف، فإنه إن كانت الألف فيه منقلبة عن واو، ردت الواو، نحو قولك في باب بويب، وفي مال مويل، وفي غار غوير، وفي المثل (عسى أن يكون الغوير أبؤساً)[٣]" [٤] .

وفي باب المثنى وحذف النون منه للإضافة قال: "واعلم أنه قد تحذف أيضاً ألف التثنية، وذلك إذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى كقولك: جاءني غلاما ابنك و(التقت حلقتا البطان) [٥] حذفت النون للإضافة، والألف لسكونها وسكون ما بعدها.." [٦] .

وقد يأتي بالمثل لتوضيح معنىً لغوي لكلمة ما، ففي باب الاسم الثلاثي وزيادته بحرفين بعد اللام، مثّل بكلمة السعدان وقال: ".. فالسعدان نبتٌ له شوك وهو من أفضل مراعي الإبل، وفي المثل: (مرعىً ولا كالسعدان) [٧] " [٨] .

وذكر في باب المؤنث أن تاء التأنيث قد تدخل للمبالغة في الصفة، قال: "..ومنه فروقة، يُقال رجلٌ فروقة للكثير الفرق وهو الخوف، وفي المثل (رُبَّ عجلةٍ تهبُ رَيْثاً ورُبَّ فروقةٍ يُدعى لَيْثا)[٩]" [١٠] .

---

(١) المستقصي في أمثال العرب، الزمخشري ٩٧/١

(٢) شرح المفصل مج٤ ج١٨٢/٩

(٣) مجمع الأمثال ٦٤٠/١ والرواية فيه "عسى الغوير أبوساَ"

(٤) شرح المفصل، مج٢ ج٥/ ٥٥٥

(٥) مجمع الأمثال ١٧٦/٢

(٦) شرح المفصل مج٢ ج٣٤١/٤

(٧) مجمع الأمثال ٢٩٩/٢

(٨) شرح المفصل مج٣ ج٦/ ١٩٠

(٩) مجمع الأمثال ٤١١/١

(١٠) شرح المفصل مج٢ ج٥١٣/٥

وقد يكرر ابن يعيش المثل كثيراً في شرحه، وذلك أن المثل قد يكون فيه توجيهات تصلح لمواضع شتى. فقد مرّ بنا أنه استدل بقولهم (أَخَذَه ما قَدُم وما حدُثَ) في باب الإمالة للمشاكلة، وذكره كذلك في باب المركبات عند شرحه لقولهم (حَيْصَ بيْصَ) ،وأن أصلها حَيْصَ بَوْصَ، لأنه مأخوذ من باص يبوص غير أنهم اتبعوا الثاني الأول. فذكره كذلك دليلاً على أن المشاكلة من مطلوبهم[١] ، ويلاحظ أنه في كلا الحالين استدل به على المشاكلة.

ومن الأمثال التي رددها ابن يعيش قولهم (شرٌ أهرَّ ذا نـاب) [٢] فقد ساقه الزمخشري شاهداً على جواز الابتداء بالنكرة، وتولاه هو بالشرح قائلاً: "ومعنى "شرٌ أهرَّ ذا ناب" أنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهرُّ مثله فيه إلا لسوء ظن، ولم يكن غرضهم الإخبار عن شر، وإنما يريدون: الكلب أهرّه شر..." [٣] .

وذكره ابن يعيش في باب المستثنى، مستدلاً به على الفعل الواقع موقع المصدر المستثنى فقال: "الضرب الآخر أن يتعدى إلى مفعولين من باب نشدت، وذلك قولهم: (نشدتك الله إلا فعلت) هكذا حكاه سيبويه، وهو كلام محمول على المعنى.. ومثل ذلك: شرٌ أهر ذا ناب، والمعنى ما أهره إلا شر" [٤].

وساق ابن يعيش هذا المثل في موضع ثالث وهو حروف الصلة- أي الزيادة- فعقد الحديث عن زيادة (ما) قال: "جئت لأمر ما فـ(ما) زائدة، والمعنى على النفي، والمراد ما جئت إلا لأمر، وهو شبيه بقولهم (شرٌ أهرِّ ذا ناب) أي: ما أهرّه إلا شر" [٥] .

ومن الأمثال التي رددها ابن يعيش كثيراً قولهم : (عسى الغوير أبؤسا) ذكره في باب المضمرات، وفي المضارع المرفوع، وأفعال المقاربة وأحكام كاد، وذكر

---

(١) شرح المفصل مج٢ ج٤/ ٢٩٤

(٢) مجمع الأمثال ٥١٧/١

(٣) شرح المفصل مج١ ج١/١٦٧

(٤) المصدر السابق، مج١ ج٢ /٤٤٥

(٥) المصدر السابق مج٤ ج٨/٤٧

قول الأصمعي وابن الكلبي فيه، قال: "قال الأصمعي: إنه كان غارٌ فيه ناس فانهار عليهم، أو أتاهم فيه عدو فقتلوهم، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شـــر، وقال أبن الكلبيّ: الغوير ماءٌ لكلب، وهذا المثل تكلمت به الزبَّاء لما تنكب قصـــير اللخميّ بالأجمال الطريق المهْيَع وأخذ على الغوير" (١) .

وذكره كذلك في باب تصريف "عسى" وسبق أنه ذكره في باب التصغير برواية "عسى أن يكون الغوير أبؤسا"

وتكرار هذه الأمثال وترديدها يدل على أنه متقد الذهن حاضر البديهـــة، فهـــي تحضره متى ما كان الوضع يحتملها وتتصل به ولو من مكان بعيد.

ويتضح لنا كذلك من خلال هذا العرض أنه كان على إلمام واسع بهذه الأمثـــال والمواضع التي تضرب فيها، وما فيها من شواهد نحوية وما شذ عن تلك القواعـــد الموضوعة منها، وهو ملم أيضاً بقصص هذه الأمثال ومعرفة أســـماء أصـــحابها وكل ما يتعلق بها. ولا عجب في ذلك فلصاحبه الزمخشري كتـــاب فـــي الأمثـــال "المستقصي" وقد وقف عليه وأفاد منه كثيراً، ويبدو ذلك جلياً إذا قارنا ما جاء بـــه بما هو موجود في المستقصى.

(١) شرح المفصل مج٣ج٧/٣٩٦

الفصل الرابع

موقف ابن يعيش من آراء الكوفيين النحوية واجتهاداتهم

المبحث الأول: الأسماء

المبحث الثاني: الأفعال

المبحث الثالث: الحروف

المبحث الرابع: مسائل من الصرف

الفصل الرابع

المبحث الأول

الأسماء

تناول ابن يعيش عدداً ليس بالقليل من المسائل الخلافية من بـــاب الأســـماء، فنتناول منها ما نظن أنه يثري هذا المبحث من المسائل المشهورة في الخلاف بين البصريين والكوفيين، فمن هذه المسائل:

العطف على عاملين

يقول الرضي :"معنى قولهم "العطف على عاملين" أن تعطف بحرفٍ واحـــد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين، نحو: إن زيداً ضرب عمراً وبكــراً خالداً، وإن زيداً ضُرب أخوه، وبكراً غلامُه، ولا يعطف المعمولان على عـــاملين، بل على معموليهما، فهذا القول منهم على حذف المضاف" [(١)] .

وعند شرح الشاهد "وما كلُّ سوداءَ ثمرةً ولا بيضاءَ شحمةً" قال ابن يعـــيش: "وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين، وهو رأي الكوفيين، وذلك أن (بيضاء) جُــرَّ عطـــف علـــى (سوداء) والعامل فيها "وما كل" وقوله شحمه منصوب عطفاً على خبر (ما)"[(٢)] .

ولم يذكر ابن يعيش شواهد الكوفيين والأخفش التي دعموا بها هذا الرأي.،

فمن شواهدهم:

هـــوّنْ عليـــكَ فـــإنَّ الأمـــورَ * بكـــــفِّ الإلـــــهِ مقاديرُهـــــا

فلـــــيسَ بآتيـــــك مَنْهيُّهـــــا * ولا قاصـــــرٍ عنـــــك مأمورُهـــــا[(٣)]

فعطف "قاصر" على "آتيك" و"مأمورها" على "منهيها"

---

(١) شرح الرضي ٣٦٦/٢

(٢) شرح المفصّل مج١ ج٢/ ٥٦٣-٥٦٤

(٣) من المتقارب ، للأعور الشنِّي في خزانة الأدب ١٣٦/٤ والكتاب ٦٤/١

وقول آخر:

اكـــلَّ امـــرئٍ تحســـبينَ امـــرءاً * ونــــارٍ تَوقّـــدُ بالليـــلِ نــــارا[(١)]

فعطف "نارٍ" على (امرئٍ) و"ناراً" على "امرءاً"

وقول النابغة الجعدي:

فلـــيس بمعـــروفٍ لنـــا أن تردَّهـــا * صِـــحاحاً ولا مســـتنكرٌ أن تُعَقَّـــرا[(٢)]

ويذكر ابن يعيش رأي سيبويه والخليل فيقول:"وسيبويه والخليل لا يريان ذلك ولا يجيزانه والحجة لهما في ذلك أن حرف العطف خلفٌ عن العامل ونائب عنه، وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية، فلا يجوز أن يتسـلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه.. فلـذلك حملـوه علـى حـذف المضاف"[(٣)] .

فيذكر حجة البصريين وهي أن حرف العطف نائب عن العامل، وليس مـن قوته أن ينوب عن اثنين، فلذلك لا يصح إظهارهما بعده.

ومن حجتهم أيضاً[(٤)]: أنه لو جاز العطف على عامليـن لـجاز علـى أكثر، ولجاز أن يتقدم المرفوع على المجرور كقولك:زيـد فـي الـدار وعمـرو السوق.وهذا لا يجوز عندهم بالإجماع، ويجوز عند الأخـفش زيد فـي الـدار والسوق عمرو.

ويذكر ابن يعـيش أن حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل،وهو ضعيف، والعطف عـلى عاملين ضعيف أيضاً،ولكـنه حُمل على حذف المضاف؛ لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم ولـه وجهٌ من القيـاس،وذكر لمجيئـه فـي كلامهم قول الشاعر:

---

(١) من المتقارب لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص:٣٥٣

(٢) من الطويل، شعر النابغة الجعدي (قيس بن عبدالله) تح: عبد العزيز رباح- المكتب الإسلامي، بيـروت، ط١، ١٩٦٤م، ص:٥٠.

(٣) شرح المفصّل مج١ج٢/٥٦٤، وينظر الكتاب ٦٥/١ وما بعدها

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٤/١

وبلـــــدةٍ لـــــيس بهـــا أنـــيسُ * إلاّ اليعـــــافيرُ وإلاّ العـــــيسُ[(١)]

والمراد ربَّ بلدةٍ، ويُحكى عن رؤبة أنه كان يُقال له كيف أصبحت؟ فيقـول: خيرٍ عافاك الله، يريد بخير.

وأما القياس فإن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف، وشاركه الحرف في كونـه عاملاً، جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة[(٢)] .

ولكن (ربَّ) عند البصريين حرف وليست اسماً، وقد نابت عنها الـواو فـي البيت الذي استدل به، فكيف يقاس حذف المضاف بحذف الجار الذي نـاب عنـه حرفٌ آخر؟

وقد فند البصريون كل ما استدل به الكوفيـون مـن شـواهد، فأمـا قولـه "مأمورها" فمرفوع بـ"قاصر" لأنه من سبب اسم (ليس)، فلا يكون عطفـاً علـى عاملين، وأن الضمير في (مأمورها) للمنهيّ لا للأمور، حتى يكون من سبب اسـم (ليس)، والتقدير: ولا يقصر عنك مأمور المنهيات[(٣)] .

وهذا في رأينا تكلف واضح وحمل للكلام على غير ما هو له، فإن الضـمير في (مأمورها) عائد إلى الأمور كما هو الحال في (منهيها).

وأما (نارٍ) في قوله (ونارٍ توقَّد) فالتقدير فيه عندهم (وكلَّ نارٍ) فحذفه لتقـدم ذكره[(٤)] .

وكما ذكر ابن يعيش فإن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف وهـو علـى خلاف الأصل، فالصحيح ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون في هذه المسألة، وذلـك لما تقدم من شواهد صالحة العدة، وأن العطف على معمولي عاملين مختلفـين أو متفقين، ليس بأبعد من حذف المضاف وإبقاء عمله الذي حُمل عليه بعض الشواهد.

---

(١) الرجز، لجران العود النميري (عامر بن حارثة) في ديوانه، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب، رواية أبي سعيد الحسين بن الحسين السكري، تح: حمودي القيسي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط١، ١٩٨٢م. ص:٩٧

(٢) شرح المفصّل مج١ ج٢/ ٥٦٤

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب، ١: ٤٣٥-٤٣٦ بتصرف

(٤) المصدر السابق: ٤٣٦/١

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف

يجيز البصريون الفصل بين المضاف والمضـاف إليـه بـالظرف(١) فـي الضرورة، مثل قول الشاعر:

لمـا رأتْ سـاتيدما اسـتعبرتْ * للهِ درُّ اليـومَ مـن لامَهَـا(٢)

أي: لله درُّ من لامها اليوم، أو بالجار والمجرور مثل:

هما أخوا في الحرب من لا أخـا لـه * إذا خـاف يومـاً نبـوةً فـدعاهما(٣)

أي: أخوا من لا أخا له في الحرب.

قال ابن يعيش: "فأما الفصل بغير الظرف فلم يرد به بيت، والقياس يدفعه"(٤)

وهذا يعني أنه يؤيد رأي أصحابه البصريين فلا يجوز عنده أن يفصل بـين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، ولكنه يجيز أن يفرق بينهمـا إذا جـاز أن يسكت عن الأول منهما، لأنه يصير ما فرق بينهما كالسكتة التي تقع بينهما، ولـم يمثل لذلك.وذهب الفراء في هذه المسألة مذهب البصريين(٥) .

وحجتهم في ذلك "أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئيـة، لأنـه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم، لا يفصل بينه وبين مـا نـزل منزلة الجزء منه" (٦) .

وعلل ابن يعيش لصحة الفصل بالظرف بقوله: "لأن الأحـداث وغيرهـا لا تكون إلا في زمانٍ أو مكانٍ، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكأن ذكرها وعدمه سيان فلذلك جاز إقحامها" (٧) .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٧

(٢) من السريع لعمرو بن قميئة البكري، خزانة الأدب، ٤/٤٠٥، ٤٠٦

(٣) من الطويل لعمرة الجُشَميَّةِ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي١٠٨٣، ولدُرْنا بنت عبعبة فـي الكتـاب ١٨٠/١

(٤) شرح المفصل مج ١ ج٣/ ٥٥٦

(٥) معاني القرآن ٣٥٨/١

(٦) شرح التصريح على التوضيح ٧٣٢/١

(٧) شرح المفصل مج١ ج٣/ ٥٥٧

وهذا الفصل على محدوديته فهو قاصر على الضرورة لا في السعة عند البصريين.

وأما الكوفيون فإن مسائل الفصل عندهم سبع، ثلاث منها جائزةٌ في السعة[١]

الأولى: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله أو ظرفه، واستدلوا على الأول بقوله تعالى، قراءة ابن عامر[٢] :﴿ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [٣] . بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم).

فَفُصل بـ(أولادهم) وهو معمول المصدر بين المصدر و(شركائهم) وبقول الشاعر:

فزججتها بمزجةٍ * زجَّ القلوصَ أبي مزادة[٤]

وأما ظرفه فكقول بعضهم[٥] : تركُ يوماً نفسِك وهواها سَعْيٌ لها في رداها.

والمسألة الثانية من الثلاث: أن يكون المضاف وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال، والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم[٦] .﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ [٧] .بنصب (وعد) وجر (رسل). أو ظرف كقوله ﷺ : (هل أنتم تاركو لي صاحبي) [٨] .

والمسألة الثالثة أن يكون الفاصل القسم نحو: هذا غلام والله زيد، [٩] وحكى أبو عبيدة: إن الشاة لتجترُّ فتسمع صوت والله ربها [١٠] .

وأما الثلاثة الأخر فمختصة بالشعر وهي:

---

(١) ينظر شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ١٧٩/٢-١٨٦ وشرح التصريح على التوضيح. ٧٣٢/١-٧٣٣
(٢) البحر المحيط، ٢٢٩/٤
(٣) الأنعام: ١٣٧
(٤) من مجزوء ا لكامل وهو بلا نسبة في الخزانة ٤١٥/٤-٤١٦ والانصاف/ ٣٤٧
(٥) شرح الأشموني : ١٨١/٢
(٦) البحر المحيط ٤٢٧/٥
(٧) إبراهيم: ٤٧
(٨) صحيح البخاري، أبوعبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، دار سحنون للطباعة، تونس،١٤١٣هـ-١٩٩٢م، كتاب تفسير القرآن، باب (قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً) ١٩٧/٥
(٩) حكاه الكسائي، شرح الأشموني :١٨٢/٢
(١٠) الإنصاف: ٣٤٨ وابن يعيش مج١ ج٣/٥٧٧ وشرح الأشموني ١٨٢/٢.

- الفصل بأجنبي، والمراد به معمول غير المضاف فاعلاً كان أو مفعولاً أو ظرفاً.

- الفصل بنعت المضاف

- الفصل بالنداء.

وزاد ابن مالك(١) الفصل بـ (إما) كقول تأبط شراً

هما خطتا إما إسارٍ ومنَّةٌ * وإما دمٌ والقتلُ بالحرِّ أجدرُ(٢)

وقد ذكر ابن يعيش قراءة ابن عامر في هذه المسألة ثم قال: "ولا يقاس على شيء من ذلك" (٣) .

وقد تعسف البصريون في الحكم على هذه القراءة فرموها بالقبح وبأنها مردودة وغير ذلك مما مرَّ بنا في باب الاستشهاد بالقرآن والقراءات، والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون لكثرة الشواهد الواردة من القرآن والشعر وأقوال العرب.

الإشتغال

ذكر ابن يعيش هذه المسألة موضحاً رأيه فيها مباشرة إذ يقول: "في مثل (زيداً ضربته) فإنه يجوز في (زيد) وما كان مثله أبداً وجهان: الرفع والنصب، فالرفع بالابتداء، والجملة بعده الخبر، وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في ضربته، ولولا الهاء لم يجُز رفعه لوقوع الفعل عليه، والنصب بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر، وتقديره ضربت زيداً ضربته"(٤) .

وهذا هو رأي البصريين(٥) عينه، إذ يرون أن هذا الفعل قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي، فلذلك أضمر له فعلٌ يفسره هذا الظاهر.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح :٧٣٤/١

(٢) من الطويل في ديوانه (ثابت بن جابر)، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٤م، ص:٨٩

(٣) شرح المفصل مج١ ج٣/ ٥٥٧

(٤) المصدر السابق مج١ ج٣/ ٣٢٢

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٧

ثم يذكر ابن يعيش رأي الكوفيين قائلاً: "وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر، وإن كان قد اشتغل بضميره، لأن ضميره ليس غيره، فإذا تعدى إلى ضميره كان متعدياً إلى غيره"(١) .

وقد قام احتجاج الكوفيون على أن المكنى الذي هو الهاء، هو الاسم الواقع أولاً في المعنى، فينبغي أن يكون منصوباً بالفعل المذكور.

" وقد ذهب الكسائي إلى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وألغى الضمير، وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور لأنهما في المعنى لشيء واحد" (٢) .

وردَّ ابن يعيش على الرأي الذي ذكره وهو رأي الفراء بقوله: "وهو قولٌ فاسد، لأن ما ذكروه وإن كان صحيحاً من جهة المعنى، فإنه فاسد من جهة اللفظ، وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ، وذلك أن الظاهر والمضمر هاهنا غيران من جهة اللفظ، وهذه صناعةٌ لفظية، واللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره واشتغاله به، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر" (٣) .

فيشير ابن يعيش هنا إلى أن هذا الرأي صحيح من جهة المعنى، أي أن الفعل واقع على الاسم الظاهر، ولكنه فاسد من جهة اللفظ، لأن المضمر والظاهر مختلفان من جهة اللفظ، فيجب مراعاة اللفظ كما روعي المعنى.

وشيءٌ آخر يذكره ابن يعيش –أيضاً– في الردِّ على الكوفيين وهو "أنك قد تقول: زيدا مررت به، فتنصب (زيداً)، ولو لم يكن ثَمَّ فعلٌ مضمر يعمل فيه النصب،لما جاز نصبه بهذا الفعل؛ لأن مررت لا يتعدى إلا بحرف الجر" (٤) .

فـ(زيد) في المثال منصوب بفعل مضمر تقديره (جاوزت) أو (لقيت).

ويذكر البصريون مثالاً آخر على عدم جواز وقوع الفعل على الاسم المتقدم وهو:أزيداً هدمت داره(٥) ، لأن الفعل (هدم) لا يتسلط على (زيد) لأن الهدم لداره.

---

(١) شرح المفصل مج١ ج٣/ ٣٢٢-٣٢٣

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٤٤٢/١

(٣) شرح المفصل مج١ ج٣/ ٣٢٣

(٤) المصدر السابق مج١ ج٣/ ٣٢٣

(٥) شرح التصريح ٤٤١/١

ولله درُّ العكبريّ إذ يفصل القول ويوضحه قائلاً: "و نصبه جائز بفعل محذوف يفسره المذكور وهذا على ثلاثة أوجه: أحدها أن تقدر فعلاً مثل المذكور في اللفظ كقولك: ضربت زيداً ضربته، والثاني: أن تقدر فعلاً من معناه، كقولك زيداً مررت به، وتقديره، لقيت زيداً مررت به، لأنه لا يتعدى إلا بحرف الجر، والثالث: أن تقدر فعلاً من معنى الكلام. كقولك : زيداً لست مثله. أي: خالفت زيداً، والرفع في هذا كلِّه أجود"(١) .

وفي رأيي أن الحق مع البصريين في هذه المسألة وذلك لعدم إطراد تسلط العامل المشغول بالضمير على المعمول المتقدم في جميع الأمثلة، وقواعد اللغة وأحكامها يطلب فيها الإطراد.

حكم الضمير الواقع بعد "لولا"

اختلف النحويون في حكم الضمير الواقع بعد "لولا" على مذهبين. فمذهب سيبويه(٢) والبصريون(٣) أن الضمائر في مثل (لولاي) و(لولاك) حكمها الخفض، وأن (لولا) تعمل في الضمير الخفض وفي المظهر الرفع، لأن هذه الضمائر ليست من ضمائر الرفع.

وذلك يعني أن لولا يختلف معناها، فهي مع الأسماء حرف ابتداء، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء ومع الضمائر هي حرف جر، والضمير في محل جرٍ بها.

وأما الأخفش والفراء فيريان "أن الكاف والياء في (لولاك) و(لولاي) في موضع رفع، واحتجا بأن الظاهر الذي وقعت هذه الكنايات موقعه مرفوع، وإنما دخلت علامة الجر على الرفع هاهنا، كما دخلت علامة الرفع على الجر في قولهم (ما أنا كأنت)، و(أنت) من علامات الرفع، وهو ها هنا في موضع مجرور، وكذلك الكاف والياء من علامات المجرور، وهي في لولاك ولولاي من علامات المرفوع" (٤) .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٦٧/١-٤٦٨

(٢)الكتاب: ٣٧٣/٢

(٣) شرح المفصل مج٢ ج٣/ ٧٥

(٤) المصدر السابق، مج١ج٣/ ٣٧٥-٣٧٦

فيقول الفراء في معاني القرآن: "وقد استعملت العرب لولا في الخبر، وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا لولاك ولولاي، المعنى فيها كالمعنى في قولك: لولا أنت ولولا أنا، فقد توضع الكاف على أنها خفض، والرفع فيها صواب" (١) .

وقد نسب ابن الأنباري هذا الرأي للكوفيين(٢) .

وهناك مذهب ثالث وهو مذهب المبرد الذي يرى أن (لولا) لا يليها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع، يقول ابن يعيش: "وكان أبو العباس ينكر هذا الاستعمال ويقول إنه خطأ، والذي استقواهم بيت الثقفي، وفي قصيدته اضطراب"(٣) .

وبيت الثقفي المشار إليه هو:

وأنت امرؤٌ لولاي طِحتَ كما هوى * بأجرامِه من قُلَّة النِّيقِ منهوي(٤)

وأنه لم يأت في التنزيل إلا منفصلاً في قوله:﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾(٥) .

ورده ابن يعيش بقوله: "وإنكار مثل هذا لا يحسن، إذ الثقفي من أعيان شعراء العرب، وقد روى شعره الثقات، فلا سبيل إلى منع الأخذ به، مع أنه قد جاء من غير جهة الثقفي" (٦) .

ومما جاء من غير جهة الثقفي– قول الآخر:

أتُطمعُ فينا مَنْ أراقَ دماءَنا * ولَولاكَ لم يعرضْ لأحسابِنا حَسَنْ(٧)

وقول عمر بن أبي ربيعة:

وأومتْ بِعَيْنيها من الهَوْدجِ * لولاكَ هذا العامَ لمْ أحْجُجِ(٨)

---

(١) معاني القرآن، ٢/ ٨٥

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٥٤٨

(٣) شرح المفصل مج٢ ج٣/ ٧٢

(٤) من الطويل ليزيد بن الحكم في الكتاب ٣٧٤/٢، وخزانة الأدب ٣٣٦/٥، ٣٣٧، ٣٤٢.

(٥) سورة سبأ: ٣١

(٦) شرح المفصل مج٢ ج٣/ ٧٢

(٧) من الطويل بلا نسبة في ابن يعيش مج٢ ج٧٢/٣ والإنصاف /٥٥٣

(٨) من السريع، في ملحقات ديوانه ، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٨ ، ص٤٨٧ ،والخزانة ٥/ ٣٣٣، ٣٣٥

وقد اضطرب رأي ابن يعيش في هذه المسألة، فقد تعرض للحديث عنها مرتين، في الجزء الثالث والتاسع، فحينما ذكرها لأول مرة اكتفى بردّ سيبويه ولم يبد رأيه واضحاً فقال: "لو كان موضع الكاف والياء رفعاً، وأن كناية الرفع وافقت الجر كما وافقه النصب إذا قلت معك وضربك، لفصل بينهما في المتكلم، فكنت تقول في الرفع لولاني، وفي الجر لولاي، كما تقول في النصب ضربني وفي الجر معي فأعرفه" [١] . ولم يبد موافقته للكوفيين في هذا الجزء.

ثم وافقهم عندما تعرض لها في الجزء التاسع. وقد مرَّ بنا في بداية هذا البحث أن هذا الكتاب قد تم تأليفه على مرحلتين، فبعد أن بدأ التأليف توقف فترةً ثم عاوده، فربما يكون في هذه الفترة قد توصل إلى قناعة بصحة رأي الكوفيين.

والصحيح في هذه المسألة رأي الكوفيين أي: أن الكاف والياء من لولاك ولولاي في محل رفع، يقول الرضي: "وإن رجح مذهب سيبويه بأن التغيير عنده تغيير واحد، يرجح مذهب الأخفش بأن تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جر، وارتكاب خلاف الأصل وإن كان مستعملاً، أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل، وإن قلَّ) [٢] .

تقدم معمول الإغراء

ذهب الكوفيون إلى أن (عليك ودونك وعندك) في الإغـراء يجـوز تقـديم معمولاتها عليها، نحو: زيداً عليك، وعمراً عندك، وبكراً دونك. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معملولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين[٣] .

ويقوم احتجاج الكوفيين على النقل والقياس، فأما النقل فقوله تعـالى:﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [٤] .

(١) شرح المفصل مج٢ ج٣/٧٦

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/٤٨

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف:١٨٧

(٤) النساء: ٢٤

يقول الكسائيّ: "كتاب الله منصوب بـــ(عليكم) على الإغراء، كأنه قال: عليكم كتاب الله [(١)] ،أي:إلزموه

وقول الراجز:

يـــــــا أيّهــــــا المــــــائح دلـــــوي دونكـــــــا

أنـــــــي رأيـــــــت النـــــــاسَ يَحْمَـــــــدُونكا[(٢)]

والمراد: دونك دلوي، فدلوي في موضع نصب بدونك.

أما القياس فإنه قد حصل الإجماع بأن هذه الألفاظ قائمة مقام الفعل، فيصـــح أن تعمل مع تقدم معمولاتها عليها إلحاقاً للفرع بأصله، فكما يصح أن نقول: زيـــداً الزم، وبكراً خذ، وعمراً تناول، يصح أن نقول: زيداً عليك، وبكراً دونك، وعمـــراً عندك[(٣)] .

ويوضح ابن يعيش رأي أصحابه والفراء بقولـــه: "(كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ) نصـــب على المصدر المؤكد وذلك أنه لما تقدم مـــن قولـــه تعـــالى:﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ ﴾ إلى قولـــه:﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ فقوله (كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ) بمنزلة فرض الله عليكم، وتحريم الله عليكم، لأن الابتداء تحريم المذكورات من النســـاء، فهـــذه شريعة شرعها الله، وكتابٌ كتبه عليكم، فانتصب المصدر بما دلّ عليه سياق الآية، كأنه فعل تقديره كتب الله عليكم. فأضيف المصدر إلى الفاعل" [(٤)] .

أي أن هذا الفعل وما كان مثله منصوب على المصدر المؤكد، والعامل فيـــه فعل مقدر، والتقدير كتب الله عليكم كتاباً، فأضيف المصدر إلى الفاعل.

---

(١) شرح المفصل مج١ ج٢٢٨/١

(٢) لجارية بنت مازن في الدرر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي، القاهرة، ١٣٢٨هـــ،٣٨/٢ وبلا نسبة في ابن يعيش مج١ ج٢٢٨/١

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٨٨

(٤) شرح المفصل مج١ ج٢٢٨/١

ويدلل ابن يعيش على عدم صلاحية هذه الأسماء لعمل أفعالها إذا قدمت على المعمول بقوله: "لأن هذه الظروف ليست أفعالاً، وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه، فهي فروع في العمل، والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول، فإعمالها فيما تقدم عليها فيه تسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز" (١) .

وفي حديثه هذا تفنيد لما احتج به الكوفيون من جهة القياس في إلحاق الفرع بالأصل، لأنه لا يجوز إلحاق الفرع بالأصل أو تسويته به.

ويتبنى ابن يعيش آراء البصريين في الرد على الكسائي وجماعته، فيقول في احتجاجهم بـ(دلوي دونكا): "إن دلوي رفع بالابتداء والظرف الخبر، كما تقول دلوي عندك" (٢) .

أي أن (دلوي) ليس منصوباً كما ذهب إلى ذلك الكوفيون، بل هو مرفوع على الابتداء، والظرف وما تعلق به في محل رفع خبرٌ له.

وقيل أن فيه نظراً، لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بأنه دونه(٣) .

وقيل يجوز أن يكون منصوباً على تقدير (خذ) وفسره دونك، وكذلك كتاب الله، منصوب بفعل محذوف تقديره:إلزموا كتاب الله، وعليكم متعلق بـ(كتاب) أو حال منه(٤) .

الخلاف حول اسمية (رُبَّ) أو حرفيتها

ذهب الكوفيون إلى أن (رُبَّ) اسم، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر

وقد تضمن كلام ابن يعيش حججاً للفريقين فذكر من حجج الكوفيين ما يلي: (٥)

- ما حُكي عن بعض العرب أنهم يقولون: رب رجلٍ ظريفٌ، برفع ظريف إلى أنه خبرٌ عن (رُبّ).

---

(١) شرح المفصل مج١ ج١/ ٢٢٨

(٢) المصدر السابق مج١ ج١/ ٢٢٨

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٢٩١/٢

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٦٢/١

(٥) شرح المفصل مج٣ ج٨/ ٥١٠

وأنها لا تكون إلا صدراً في الكلام، وحروف الجر إنما تقع متوسطة لأنها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء.

وزاد عليها صاحب اللباب في علل البناء والإعراب: (١)

– قول ثابت بن قطنة:

إن يقتلوكَ فإنَّ قتلَكَ لمْ يكنْ * عاراً عليك وربَّ قتلٍ عارُ(٢)

فأخبر عنها بـ(عار)

– أنها نقيضة (كم) و(كم) اسم، فما يقابله اسم.

وتبع الكوفيين في هذه المسألة الأخفش(٣) وابن الطراوة(٤) والرضي من المتأخرين، إذ يقول: "وتُشكل عليهم حرفيتها بنحو: رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمت، فإن حروف الجر هي ما يفضي الفعل إلى المفعول الذي لولاها لم يفض إليه، وأكرمت يتعدى بنفسه"(٥) .

ويقول: "ويقوى عندي مذهب الكوفيين والأخفش، أعني كونها اسماً، فـ(رب) مضاف إلى النكرة، فمعنى "ربَّ رجل" في أصل الوضع: قليلٌ من هذا الجنس، كما أن معنى (كم رجلٍ) كثير من هذا الجنس، وإعرابه رفعٌ أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا ذلك في باب الاستثناء في قولهم: أقلُ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ، فإنهما يتناسبان بما في (رُبَّ) من معنى القلة". (٦)

ويؤيد ابن يعيش البصريين ويذكر من أدلتهم: (٧)

– أن كم يُخبر عنها فيقال: كم رجلٍ أفضل منك.

– أن كم يدخل عليها حرف الجر فتقول: بكم رجلٍ مررت، ولا يجوز ذلك في (رُبَّ).

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ٢٦٤/١

(٢) من الكامل، وهو لثابت بن قطنة ،خزانة الأدب، ٥٦٥/٩، ٥٧٦، ٥٧٧

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٩٥/٤

(٤) الجني الداني، المرادي، ص:٤٣٩

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٩٥

(٦)المصدر السابق ٢٩٥/٤.

(٧) شرح المفصل مج ٣ ج ٨/ ٥١٠، ٥١١.

- يلي (كم) الفعل ولا يلي (رُبَّ) فنقول: كم بلغ عطاؤك أخاك، وكم جاءك رجلٌ، ولا يجوز مثل ذلك في (رُبَّ).

- أن (رب) توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر، فتقول: رب رجلٍ عالمٍ أدركت، فرب أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل، كما أوصلت الباء معنى المرور إلى زيد في قولك: مررت بزيد.

- أنها وقعت مبنية من غير عارض عرض، ولو كانت اسماً لكانت معربة.

وردَّ ما ذكره من أدلة الكوفيين فوصف ما تعلقوا به من قول العرب بالشذوذ، وأما كونها تقع في صدر الكلام فلمقابلتها (كم) الخبرية، و(كم) يجب تصدرها لشركتها (كم) الاستفهامية. [1]

وردَّ العُكبري استدلالهم بالبيت بأنه شاذ، والوجه فيه أنه خبر مبتدأ محذوف أي (هو عار)، والجملة صفة لــ(قتل)، وكذا وجهه المبَّرد من قبل، وذكر أن أكثرهم ينشده (بعضُ قتل عار) [2].

ورّد تشبيههم لها بــ(كم) من وجهين:[3]

أحدهما: أن الاسمية لا تثبت بالإلحاق في المعنى.

والثاني: أن (كم) اسم لعدد ولذلك يخبر عنها، وتدخل عليها حروف الجر. ولو جعل مكانها عدد كثير اغني عنها، كقولك مائة رجل، و(ربّ) للتقليل، والتقليل كالنفي، ولذلك استعملوا (أقل) بمعنى النفي كقولهم: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد، أي: ما رجل.

ويلاحظ أن ما اتخذه البصريون دليلاً على حرفيتها هو عينه ما اتخذه الكوفيون دليلاً على اسميتها، ويتضح ذلك من حديث الرضي في قوله: وتشكل عليهم حرفيتها بنحو:رب رجل كريم أكرمت، بأنها لا تعدى الفعل لأنه متعدٍ بنفسه، وأنه معني (رب رجل) (أقل رجل)، فهي مضافة إلى (رجل)، في حين فسرها البصريون بــ (ما رجلٍ).

---

(١) شرح المفصل مج٣ ج٨/ ٥١٤

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٦٥/١

(٣) المصدر السابق: ٢٦٥/١

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة من أنها اسم مضاف إلى نكرة. وذلك لما ورد من كلام العرب وشعرهم بالإخبار عنها، وأنه يقال: كم رجلٍ كريم أدركت، فتكون (كم) في محل نصب مفعول به، ويقال رب رجلٍ كريم أدركت، فلا فرق بينهما.

تركُ صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر

ذكر ابن يعيش أنّ الكوفيين والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي علي الفارسي وابن برهان، أجازوا ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر،[١] وقد اعتمد الكوفيون في ذلك على النقل والقياس، وذكر ابن يعيش من نقلهم ما يلي:

- قول عباس بن مرداس:

فما كانَ حصنٌ ولا حابسٌ * يفوقان مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ[٢]

فلم يصرف (مرداساً) وهو أبوه.

- قول ذي الإصبع العدواني:

ومِمَّنْ وَلَدُوا عامـ * ـرُ ذو الطُولِ وذو العَرْضِ[٣]

ولم يصرف (عامراً)

-وأنشدوا أيضاً:

ومُصْعَبُ حينَ جدَّ الأمـ * ـرُ أكبرُها وأطيبُها[٤]

أورد ابن يعيش هذه النصوص الثلاثة وقال: "إلى أبيات أخر غير هذه جاءت في أشعار العرب أضعاف ما ذكرناه" [٥] .

وقد أورد منها ابن الأنباري ثلاثة وعشرين بيتاً[٦] .

---

(١) شرح المفصل مج١ ج١/١٣٣

(٢) ديوانه: ٨٤ جمع وتحقيق يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة، العراق، بغداد، ١٩٦٨م ص:٨٤

(٣) ديوانه: تح وشرح محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، ١٩٨٦م،ص:٤٨.

(٤) عبدالله بن قيس الرقيات ديوانه: ١٢٤

(٥) شرح المفصل مج١ ج١/١٣٥

(٦)الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٩٧ وما بعدها.

وأما القياس فكان أبوبكر بن السراج يقول[1] :لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف ما كان بأبعد من قوله:

فبيناهُ يشري رحلَهُ قال قائلٌ * لمن جملٌ رخوُ الملاطِ نجيبُ[2]

فإن الحذف وقع على حرف متحرك وهو الواو من (هو)، والتنوين حرف ساكن زائد على الكلمة، فكان أولى من حذف حرف أصلي متحرك.

وأبي سيبويه[3] وأكثر البصريين ذلك، وأنكره أبوالعباس المبرد فقال: "اعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف، جاز له ذلك لأنه يرد الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز ذلك، وذلك لأن الضرورة لا تجوز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة، نحو قولك في رادّ إذا اضطررت إليه هذا رادد، لأنه فاعل في وزن ضارب فلحقه الإدغام[4] .

وذلك يعني أن الضرورة يجوز فيها ردّ الأشياء إلى أصولها، والصرف هو الأصل، لذلك جاز صرف ما لا ينصرف، ولا يجوز ترك صرف ما ينصرف لأن ذلك في تقديره "لحن" والضرورة لا تجوز اللحن.

وذكر ابن الأنباري من حججهم أن ذلك يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف، ولا يؤدي حذف الواو من (فبيناهُ) إلى الإلتباس[5] .

وقد ردَّ ابن يعيش على ابن السراج في حديثه آنف الذكر بقوله: "والذي ذكره ابن السراج لا أراه؛ لأن التنوين حرفٌ دخل لمعنى، فإذا حذف أخلَّ بذلك المعنى، وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ألا ترى أنه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل (قاضٍ)، ومع المقصور في مثل (عصا)، واقتضت الحال حذف أحدهما

---

(١) الأصول في النحو ٤٣٧/٣

(٢) للعجير السلولي في خزانة الأدب ٧٢/١ وشرح المفصل مج١ ج١/ ١٣٤

(٣) الكتاب ٢٦/١

(٤) المقتضب، ٢٩٢/٣

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف /٤٠٥

حذف لام الكلمة وبقي التنوين، لأن حذف التنوين ربما أوقع لبساً وليس كذلك حذف الواو من قوله : فبيناه يشري [1] .

وعلى الرغم من ذلك ايّد مذهب الكوفيين، ولكنه فصل بين ما فيه علمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين، وبين ما ليس كذلك فصرفه إذ قال: "واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كانت فيه علةٌ واحدة.. فإذا اعتبرت النصوص الواردة، كان أكثرها أعلاماً معارف، فلو جاء مثل (رجل) و(فرس) وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجز عندي" [2] .

أي أنه اعتد بكثرة الشواهد الواردة في هذا الباب، ولم يعتدّ بالقياس الذي ذكره ابن السراج.

وقد أيد كثير من المتأخرين الكوفيين في هذه المسألة، ومنهم ابن الانباري[3] والعكبري[4] والرضي[5] وابن مالك[6] .

حكم تمييز كم الخبرية المفصول عنها

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) في الخبر وبين مميزها بالظرف أو الجار والمجرور، يجوز أن يبقى التمييز مجروراً[7] . لأن كم عندهم ليست مضافة إلى التمييز، وإنما هو مجرور بـ(من) مقدرة، بدليل ظهورها أحياناً نحو كم من رجلٍ عندك، وجاز حذفها لكثرة ورودها ولعلم موضعها[8].

واستدلوا على ذلك بالنقل.، ومن ذلك قول الشاعر:

---

(١) شرح المفصل مج١ ج١/١٣٤

(٢) المصدر السابق مج١ ج١/١٣٥

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف/٤٠٥

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٥٢٣

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ١/٩٣

(٦) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ١/١٧٦

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦١

(٨) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣١٦

كـــم بجـــودٍ مقـــرفٍ نـــال العـــلا * وشـــريفٍ بخلُـــهُ قَـــدْ وَضَـــعَه[١]

ففصل بين (كم) و(مقرف) بالجار والمجرور وبقى التمييز مجروراً.

وقول آخر

كمْ في بنـــي بَكْـــرِ بـــنِ ســـعدٍ ســـيّدٍ * ضـــخمِ الدســـيعةِ ماجـــدٍ نفَّـــاعِ[٢]

ففصل بين (كم) وتمييزها (سيد) وبقي مجروراً.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الجر، ويجب أن يكون منصوباً[٣] . وذلك لأن التمييز عندهم مخفوض بالإضافة إلى (كم)، ولا يجوز الفصل بينهمـــا، فـــإن فصل، عُدل إلى النصب ولا يجوز الجر.

ومن هؤلاء البصريين الخليل[٤] وسيبويه[٥] والمبرد[٦] وابن السراج[٧] .

واستدلوا على ذلك بقول زهير:

تـــؤمُّ ســـناناً وكـــمْ دُونَـــهُ * مِـــن الأرضِ محـــدوداً غارُهـــا[٨]

فجاء التمييز منصوباً مع الفصل.

وبقول آخر:

كم نالني مِـــنهُمْ فضـــلاً علـــى عَـــدَمٍ * إذ لا أكـــادُ مـــن الإقتـــارِ أحتمـــلُ[٩]

والتقدير: كم فضلٍ نالني منهم. فلمّا فصل، عُدل إلى النصب.

ويجوز عندهم –أيضاً– أن يُعدل إلى الرفع على الابتداء في حالـــة الفصـــل بينهما[١٠] .

---

(١) من الرمل لأنس بن زنيم في ديوانه ضمن شعراء أميون، ص:١١٣

(٢) من الكامل للفرزدق في الخزانة ١٢٢/٣ والكتاب ١٦٨/٢ وابن يعيش مج٢ ج٣٢٢/٢

(٣) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٤٢

(٤) الجمل في النحو، الخليل بن أحمد ص:٩٧٦ مصدر سابق

(٥) الكتاب ١٦٥/٢

(٦) المقتضب ٦١/٣

(٧) الأصول في النحو ٣١٩/١-٣٢٠

(٨) من المتقارب لزهير بن أبي سلمى في الكتاب ١٦٥/٢، والمقتضب ٦١/٣ وليس في ديوانه.

(٩) من البسيط للقطامي (عُمير بن شييم)، تح: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب دار الثقافة، بيـــروت، ط١، ١٩٦٠، ص:٣٠

(١٠) ائتلاف النصرة ص: ٤٢

ويؤيد ابن يعيش البصريين في هذه المسألة ويقول: فإذا فصل بين (كم) ومميزها، في الخبر، عدلوا إلى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منون وينصبون بها، لأنه قبيح أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه... وربما جروا بها مع الفصل، وذلك في الشعر، ثم ذكر البيتين سالفي الذكر وعلق قائلاً:" فخفض مع الفصل ضرورةً"[١] .

فهو يرى أنه لا يجوز الفصل بينهما، لقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وما جاء من ذلك في الشعر بالظرف أو الجار والمجرور، فللضرورة، أي أنه يجيز ذلك في ضرورة الشعر، وهو رأي المبرد[٢] والزجاجي[٣] من قبل. يقول المبرد:"ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض، فعل مثل ذلك في الخبر".

والخلاف في هذه المسألة مبنيٌ على الخلاف في عمل (كم) نفسها، فبينما يرى الكوفيون أن التمييز بعدها ليس مجروراً بها وإنما هو مجرور بـ (من) مقدرة، لأنها تظهر في كثير من الأحيان، أجازوا الفصل بينهما، مع بقائه مجروراً، لأنه لا يكون ها هنا فصل بين متضائفين.، يرى البصريون أن (كم) اسمٌ أضيف إلى مميزه، فلا يجوز الفصل بينهما، وما جاء من ذلك اعتبر من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وأجاز بعضهم ذلك في الشعر بالظرف أو الجار والمجرور، قياساً على جواز الفصل بين المتضائفين للضرورة بالظرف أو الجار والمجرور، مع العدول إلى النصب لأنها حينئذ بمنزل عدد منون.

والذي أراه أن الحق مع الكوفيين في هذه المسألة، وإن سُلم بإضافة تمييزها إليها، لأنه قد ثبت صحة الفصل بين المتضائفين في مسألة سابقة.

العامل في خبر (إنّ) وأخواتها الرفع

ذكر ابن يعيش أن هذه الحروف إنّ ، أنّ ، ليت، لعل، لكن، كأنّ، من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ، وترفع ما كان خبراً[٤]

---

(١) شرح المفصل مج٢ ج٢/ ٣٢٢

(٢) المقتضب، ٥٢/٣

(٣) الجمل في النحو للزجاجي: ١٣٧

(٤) شرح المفصل مج١ ج١/١٩٩

وهذا هو رأي سيبويه[١] وجمهور البصريين[٢] ،أن العامل في خبر (إنّ) هو (إنّ) نفسها، ثم ذكر ابن يعيش الأسباب التي جعلتها تعمل في الاسم والخبر معاً، وهما سببان[٣] :

الأول: شبهها بالأفعال وذلك من وجوه منها:

- اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء.
- أنها على لفظ الأفعال، إذ كانت على أكثر من حرفيين كالأفعال.
- أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية.
- أنها يتصل بها الضمير المنصوب، ويتعلق بها كتعلقه بالفعل. من نحو: ضربك وضربه وضربني.

والسبب الآخر: أنها مقتضية لهما جميعاً، فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر، وشبهت من الأفعال بما قدم مفعوله على فاعله.

إذن فلهذه الوجوه الأربعة من الشبه بالأفعال ولاقتضائها المبتدأ والخبر معاً، عملت النصب في ما كان مبتدأ، والرفع في ما كان خبراً.

ثم يدلف ابن يعيش إلى ذكر رأي الكوفيين في هذه المسألة قائلاً: "وذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع، وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير، وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ" [٤] .

فيذكر رأي الكوفيين أن رافع خبر (إنّ) هو الابتداء على أصله، ولكنه لم يذكر من أدلتهم شيئاً، فالعلة لذلك عندهم أن هذه الحروف فروع في العمل، فلم تقو على العمل في الاسمين[٥] .

واستدلوا لذلك بالنقل أيضاً، ومنه قول الشاعر:

---

(١) الكتاب ١٣١/٢

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢٩٣/١

(٣) شرح المفصل مج١ ج١/ ١٩٩

(٤) المصدر السابق مج١ ج١/١٩٩

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٢١١/١

لا تتركنِّي فيهمُ شَطِيرا * إنِّي إذن أهلكَ أو أطيرا[1]

حيث نصب (أهلك) بـ(إذن) ولم يجعله خبراً لـ(إنّ).

واحتجوا كذلك بقول العرب: إن بك تكفّل زيدٌ، فجعل الفعل في اسمها، ولو كانت هي العاملة في الخبر لم تكن كذلك[2] .

واحتجوا كذلك بأنه لا يجوز إن قائمٌ زيدا، ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها[3] .

وبعد أن طرح ابن يعيش رأي الكوفيين جعل يفنده بقوله: "وهو فاسدٌ،وذلك أن الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل، بطل أن يكون هذا معمولاً فيه، ومع ذلك فإنا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره، نحو ظننت وأخواتها، وكان وأخواتها، وليس فيه تسوية بين الفرع والأصل، لأنه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع" [4] .

فيبين فساد رأيهم من ثلاثة أوجه هي:

- زوال الابتداء بدخول إنّ، فلا يكون الخبر معمولاً له.
- كل ما عمل في المبتدأ يعمل في الخبر، كظننت وكان وأخواتها.
- قدم منصوبها على مرفوعها لئلا تتساوى مع الأصل.

وأما ما استدلوا به من شواهد، فقد عُدَّ البيتان من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وتأويله أنه قد حذف الخبر لدلالة الباقي عليه، وتقديره: إني أذلُّ، وأما المسألة المذكورة فلا حجة فيها لأن اسم (إنّ) محذوف، وهو ضمير الشأن فتقديره: أنه بك تكفل زيد[5] .

يتضح من هذه المسألة اتفاق الفريقين على أنّ (إنّ) تعمل النصب في الاسم،وأنها ضعيفة، واختلافهما في تحقيق الرافع لخبرها، فالبصريون يرون زوال

(١) من الرجز، بلا نسبة في الخزانة ٥٧٤/٣- والجني الداني/٣٦٢

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢١١/١

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٢٩٣/١

(٤) شرح المفصل مج١ ج١/١٩٩

(٥) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢١١/١

أثر الابتداء أو المبتدأ، أو الابتداء بواسطة المبتدأ- على اختلاف مذاهبهم في رافع الخبر- بدخول (إنّ)، ويتمثل ضعفها عندهم في تقديم منصوبها علـــى مرفوعهـــا، والكوفيون يرون أن الخبر باقٍ على رفعه بالابتداء، لم تـــؤثر فيـــه (إنّ)، وذلـــك لضعفها، فهي تعمل في الأول وتعجز عن العمل في الثاني.

وأرى أن الوجه في هذه المسالة هو مـــا ذهـــب إليـــه البصـــريون، وذلـــك لاقتضائها الاسم والخبر معاً.

العطف على موضع(إنَّ) قبل تمام الجملة

لا يجيز البصريون العطف على موضع (إنّ) إلا بعد مضي الخبـــر، فـــلا يجوز عندهم: إنّ زيداً وعمروٌ منطلقان [١] .

يقول ابن يعيش: "فإنك لو عطفت على الموضع قبل التمام لاستحال، إذ الخبر قد يكون خبراً عن منصوب ومرفوع، قد عمل فيهمـــا عـــاملان مختلفـــان وهـــذا محال"[٢] .

وذلك لأن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم هو الابتداء، والعامـــل فـــي خبر (إنّ) (إنّ) نفسها، فإن عطف على موضعها يكون الخبر قد عمل فيه عاملان مختلفان في العمل، هما (إنّ) والابتداء، أي أن الرفع صدر عن مؤثرين مستقلين.

ثم ذكر ابن يعيش مذهب الكسائي والفراء "فذهب الفراء من الكوفيين إلى أن ذلك إنما يجـــوز إذا لـــم يظهـــر عمـــلٌ نحـــو قولـــك: إنـــك وزيـــدٌ ذاهبـــان. ... فأما أبو الحسن من أصحابنا (الأخفش) والكسائي فأجازاه مطلقاً على كل حال سواء كان يظهر فيه عمل العامل أو لم يظهر" [٣] .

أي أن الكسائي والفراء اتفقا فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليـــه،وذلك أن الكوفيين يرون أن (إنَّ) لم تعمل في الخبر الرفع وإنما هو باقٍ على رفعـــه، فـــلا يكون ثم عاملان في اسم واحد.

---

(١) ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٧٠/٤

(٢) شرح المفصل مج٣ ج٨/ ٥٧٢

(٣)المصدر السابق مج٣ ج٨/ ٥٧٢

واحتجوا لذلك بالنقل والقياس، أما النقل فقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾ [1] .

فـ (الصابئون) رفع بالعطف على موضع (إنّ) قبل مجئ الخبر الذي هو: من آمن بالله .

- قراءة بعضهم[2] :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ ﴾ [3] . برفع (ملائكته)

- قول بعض العرب الوارد في كتاب سيبويه[4] :إنك وزيدٌ ذاهبان

- قول ضابيء البرجمي:

فمنْ يكُ أمسى بالمدينة رحلُهُ * فإنِّي وقيارٌ بها لغَرِيبُ[5]

- وقول بشر ابن أبي خازم:

وإلا فاعلموا أنّا وأنتمْ * بغاةٌ ما بقينا في شقاق[6]

أما من جهة القياس فقالوا: "أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: لا رجل ولا امرأةٌ أفضلُ منك.. وكذلك مع (إن) لأنها بمنزلتها، وإن كانت (إن) للإثبات و(لا) للنفي، لأنهم يحملون الشيء على ضده كم يحملونه على نظيره" [7] .

وحُمل ذلك كله على التقديم والتأخير أو حذف الخبر، ففي الآية الأولى التقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر... والصابئون كذلك،فالواو للاستئناف، والتقدير في الآية الثانية:إن الله يصلي وملائكته يصلون، وفي بيت ضابيء البرجميّ: فإني لغريب وقيارٌ كذلك، وفي بيت بشر التقدير: أنَّا بغاة وأنتم بغاة[8] .

---

(١) المائدة: ٦٩

(٢) وهي قراءة ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو، البحر المحيط ٢٣٩/٧

(٣) الأحزاب: ٥٦

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٥

(٥) من الطويل، لضابي بن حارث البرجمي في خزانة الأدب ٣٢٦/٩

(٦) من الوافر في ديوانه، تح: عزة حسن، دار الثقافة، دمشق، ط٢، ١٩٧٢،ص : ١٦٥

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٥٩

(٨) ينظر الإنصاف: ١٥٩ وشرح الأشموني ٣١٥/١

ونسب سيبويه قائل: إنك وزيدٌ ذاهبان إلى الغلط فقال: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان"(١) .

يقول ابن مالك: "ومما يصلح الاحتجاج به للفراء والكسائي على رفع المعطوف قبل الخبر، قول بعض العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، فرفع التوكيد حملاً على معنى الابتداء في المؤكد. مع أنهما شيء واحد في المعنى، فأن يكون ذلك في المعطوف والمعطوف عليه لتبياينهما في المعنى أحق وأولى" (٢) .

فابن مالك جعل كلام العرب الذي نسبه سيبويه إلى الغلط دعامة يرتكز عليها الكوفيون في كلامهم لأنه من العرب الموثوق بعربيتهم.

وأما ما قاسوا عليه فرُدَّ بقولهم:

إنما جاز ذلك مع (لا) لأن (لا) لا تعمل في الخبر، بخلاف إن، فلم يجتمع فيه عاملان، وإن سُلم بأنها تعمل فيه فإنها ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئاً واحداً فكأنما لم يجتمع في الخبر عاملان(٣) .

وقد أول البصريون كل هذه النصوص الواردة من القرآن الكريم والكلام العربي، حتى توافق القاعدة الموضوعة، وكان الأولى أن تعدَّل القاعدة حتى تستوعب هذه الأمثلة الناصعة فصاحةً.

عامل النصب في المستثنى بـ(إلا)

ينتصب الاسم الواقع بعد (إلا) على الاستثناء وجوباً إذا كان الكلام تاماً، وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه، وموجباً، وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وذلك مثل قوله تعالى:﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ (٤) .

وقد اختلف النحويون في تحقيق الناصب لهذا الاسم على أقوال عدة، ذكر منها ابن يعيش رأي سيبويه(٥) وهو "أن العامل فيه الفعل المتقدم، أو معنى الفعل

---

(١) الكتاب ١٥٥/٢

(٢) شرح الكافية الشافية ٥١٤/١ وما بعدها

(٣) ينظر الإنصاف: ١٦٣

(٤) البقرة: ٢٤٩

(٥) ينظر الكتاب ٣١٠/٢

بواسطة (إلا)، فإن قيل الفعل المتقدم لازم غير متعدٍ، فكيف يجوز أن يعمل في المستثنى النصب، قيل لما دخلت عليه (إلا) قوته وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء، كما يقوي بحرف الجر في مررت بزيد" [١] .

وهذا هو المشهور من مذهب البصريين ودليلهم أن الفعل وإن كان لازماً إلا أنه تقوى بـ (إلا)، فتعدى بها كما يتعدى بحرف الجر، وذلك نظير المفعول معه، فإنه ينصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، في مثل استوى الماء والخشبة،ومنه هؤلاء البصريين ابن السراج[٢] وأبو علي الفارسي[٣] .

ويذكر ابن يعيش رأياً آخر فيقول: "وذهب المبرد والزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (إلا) نيابة عن استثنى، فإذا قال: أتاني القوم إلا زيداً، فكأنه قال: أتاني القوم استثني زيداً" [٤] .

أي أن هؤلاء يذهبون إلى أن الناصب له هو (إلا) نفسها، وذلك لقيامها مقام الفعل استثنى، ولم يترضوا كون الناصب هو الفعل المتقدم بواسطة (إلا)؛ لأن هذا الفعل قد يكون لازماً، وقد لا يكون في الجملة فعل البتة كقولك: القوم إخوانك إلا زيداً.

ثم علق على هذا الرأي بقوله: وهو ضعيف وتتلخص وجوه ضعفه عنده في[٥] :

– أنه يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز.

– أنك تقول: أتاني القوم غير زيد، بنصب (غيرَ) ولا يجوز أن تقدر باستثنى غير زيد، لأنه يفسد المعنى. وزيد عليهما:

– أنه يؤدي إلى أنه لا يجوز في المستثنى إلا النصب، مع أنه يجوز في حال النفي كلا الوجهين، الرفع والنصب[٦] .

---

(١) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٤١٤

(٢) الأصول في النحو ٢٨١/١

(٣) المسائل المنثورة، تح: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، د.ت، ص:٥٥

(٤) شرح المفصل مج١ج٤١٥/٢

(٥) المصدر السابق مج١ ج٢/ ٤١٥

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٢٨

– أنه يلزم منه جوز الرفع بتقدير (امتنع). وأجاب الرضي عن هذا بقوله: لا يلزم ذلك لأننا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب، ولو ورد الرفع لكنا نقدر (امتنع) [1] .

وقد أجاب الدكتور محمد فوزي فيض الله عن الوجوه الثلاثة الباقية بما يلي[2] :

– أما قولهم بأنه يؤدي إلى إعمال معاني الحروف وهو غير جائز، فالواقع أن الكوفيين لا ينصبون المستثنى بمعنى الفعل المستكنِّ في إلا، وإنما ينصبونه بـ(إلا) نفسها النائبة مناب استثنى، وهذا كما يعملون (إن) المؤكدة لتضمنها معنى (أؤكد)، و(كأن) التي بمعنى أشبه..الخ، فهي تتضمن معنى الفعل وتعمل بنفسها لا به.

– وأما أنّ ذلك يؤدي إلى أن يكون المستثنى منصوباً على الدوام، فهذا مردود بأن الأصل في الاستثناء هو النصب، وما الرفع والجر إلا عارضين تابعين لاعتبارات خاصة، والدليل على هذا هو أن النحاة ما ذكروا الاستثناء وبحثوه إلا في باب المنصوبات من الأسماء.

– وأما إبطالهم كلام الكوفيين بمثل: قام القوم غير زيد، فيُرد بأن (إلا) هي الناصبة وهي أم الباب، وهي بمعنى استثني، وكذلك خلا وعدا وحاشا، فكلها أدوات تشارك (إلا) في معناها، ولا ينتقض ذلك بغير وسوى، لأن القصد أن جملة الأدوات منها هذا المعنى حال النصب، وأن المتضائفين كالشيء الواحد، و(غير) منصوبة على الاستثناء وتعرب إعراب الاسم الذي كان يتلو (إلا) فكأنها هي الناصبة.

وذكر ابن يعيش مذهب الفراء من الكوفيين الذي يرى أن (إلا) مركبة من حرفين، (إنّ) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف، فصار (إنّ لا) فخففت النون وأدغمت في اللام، فأعملوها فيما بعدها عملين. فنصبوا بها

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١١٦/٢

(٢) المسائل التي رجح فيها مذهب البصريين والراجح عند النحاة مذهب الكوفيين ،مجلة كلية اللغة العربية،الرياض، ١٣٩١هـ، ص١٣٨-١٣٩

في الإيجاب اعتباراً بـ (إن)، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا)، ثم قال: "وهذا فاسدٌ أيضاً لأنا نقول: ما أتاني إلا زيدٌ، فترفع زيداً وليس قبله مرفوع يعطف عليه، ولم يجز فيه النصب، فيبطل تأثير الحرفين معاً" [١] .

وردَّ أيضاً بأن الحروف إذا ركبت حدث لها حكم آخر بعد التركيب، ويبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد[٢] .

وبأنه لا يتأتى من ذكر تغليب حكم (لا) في قولهم: ما قام القوم إلا زيدٌ، لأن (لا) لا يعطف بها النفي[٣] .

وأوجه الأقوال التي قيلت في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن مالك[٤] ،وهو أن المستثنى انتصب بـ(إلا) لأنه حرف مختص بالأسماء غير منزّل منها منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل. وهذا الرأي قريب من مذهب الكوفيين، إلا أنه لا يقدر فعلاً من (إلا) بمعنى استثنى، ونسب ابن مالك هذا الرأي إلى سيبويه والمبرد والجرجاني، ودلّلَ على صحة نسبته إلى سيبويه بما جاء في كتابه وقال معقباً على ذلك: "فحاصل كلام سيبويه أن إلا هي الناصبة لمَّا استثنى بها إذا لم يكن بدلاً ولا مشغولاً عنها بما هو أقوى، ومن نسب إليه خلاف هذا فقد تقوّل أو غلط فيما تأول" [٥] .

إعراب الأسماء الستة

للنحويين في إعراب الأسماء الستة المعتلة وهي أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال، آراء متباينة، ذكر منها ابن يعيش ستة، ابتدرها برأي شيخ البصريين سيبويه قائلاً: "فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب، والإعراب فيها مقدر كما يقدر في الأسماء المقصورة، وإنما قلبت في النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها، ولا يلزم مثل ذلك في الأسماء المقصورة، لأنهم أرادوا

---

(١) شرح المفصل مج١ ج٢/٤١٥

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٠

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل ٦٥٧/١

(٤) شرح التسهيل ٢٧١/٢

(٥) المصدر السابق ٢٧٣/٢

اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئة للتثنية والجمع على ما ذكرنا، فلم يلـزم فـي غيرها ما كان في معناها" [١] .

وهذا يعني أنك إذا قلت: قام أبوك، فأصله أبَوُك، فأتبعت حركة الباء لحركـة الواو، فقيل أبُوُك، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت، وإذا قلت: رأيت أبـاك، فأصله أبَوَك، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وإذا قلت: مررت بأبيـك، فأصله بأبَوِك، ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار بأبِوِك، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت وقبلها كسرة، فانقلبت ياء[٢] .

واستدل لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقـدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه[٣] .

ونسب هذا الرأي للفارسي وجمهور البصريين[٤] .

ثم ذكر بعده رأي الجرمي الذي ذهب إلى أن الانقلاب فيها بمنزلة الإعراب، وقال: "فيه ضعف، لأنه يلزم أن تكون في حال الرفع غير معربة، لأن الـواو لام الكلمة في الأصل ولم تنقلب عن غيرها" [٥] .

وزيد عليه: إن الانقلاب لو كان إعراباً لاكتفى بانقلاب واحد كما في التثنية، وأن الانقلاب في المقصور ليس بإعراب، فكذلك هاهنا[٦] .

ويذكر رأي المازنيّ الذي يرى أنها معربة بالحركات، وأن الباء فـي أبيـك حرف الإعراب، والخاء في أخيك حرف الإعراب. وكذلك الباقية، وهذه الحروف إشباع حدث عن الحركات، وهو كثير في الشعر وغيره، وتؤيده عنده لغـة مـن يعرب بالحركات في حال الإضافة، نحو :هذا ابُك ورأيت ابَك، ومررت بأبِك[٧] .
ونسب هذا الرأي إلى الزجاج أيضاً[٨] .

---

(١) شرح المفصل مج١ ج١٠٢/١

(٢) همع الهوامع، شرح جمع الجوامع للسيوطي، ١٢٤/١

(٣) المصدر السابق ١٢٤/١

(٤) شرح الأشموني ٥٤/١ ، همع الهوامع ١٢٤/١

(٥) شرح المفصل مج١ ج١٠٢/١

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٩٢/١

(٧) شرح المفصل مج١ ج١ /١٠٣

(٨) همع الهوامع، السيوطي ، ١٢٥/١

ويضعف عنده بأن الإشباع إنما يكون في ضرورة الشعر، ولا داعي يـــدعو إليه في حال الاختيار، ولا دليل عليه.

وزيد عليه أن ما حدث للإشباع يَسُوغ حذفه، وحذف هذه الحروف غير جائز في اللغة العالية، وأن هذا يفضي إلى أن يكون (فوك) و(ذو مال) اسماً معرباً على حرفٍ واحدٍ [١]

ويعرّج على رأي الزيادي الذي يرى أنها أنفسها- أي الحروف- إعــراب، ويقول: وذلك فاسدٌ أيضاً لأنه يلزم منه أن يكون اسمٌ معرب على حــرف واحــد، وهو (فوك) و(ذو مال) [٢] .

ونسب السيوطي[٣] هذا الرأي إلى قطرب والزجاجي أيضاً.

وكان علي بن عيسى الربعي يذهب إلى أنها معربة بالحركـــات، وإن هــذه الحروف لامات، فإذا قلت هذا أخوك، فأصله هذا أَخَوُك، وإنما نقلت الضمة مــن الواو إلى الخاء لئلا ينقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا قلت: أخيك، فأصـــله أَخَوِك، فنقلت الكسرة من الواو إلى الخاء، ثم قلبتها ياء لســكونها وانكســار مـــا قبلها[٤] .

ويعلق عليه قائلاً: ولا ينفك من ضعف لأن نقل الحركة أنما يكون إلى حرفٍ ساكن.

وضُعِّف أيضاً من قبل أنه يؤدي إلى أن تكـــون الحركـــة المنقولـــة حركـــة إعراب، فيكون الإعراب في وسط الكلمة[٥] .

ويختتم هذه الآراء برأي الكوفيين الذين يرون أنهـــا معربـــة مـــن مكـــانين، بالحروف والحركات التي قبلها، فإذا قلت: هذا أخوك، فهو مرفوع، والواو علامة

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٩٢-٩٣

(٢) شرح المفصل مج١ ج١/ ١٠٣

(٣) همع الهوامع: ١/١٢٣

(٤) شرح المفصل مج١ ج١/ ١٠٣

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٩٠

الرفع والضمة التي قبلها، وإذا قلت: رأيت أخاك، فالألف علامة النصب والفتحة التي قبلها، وإذا قلت: مررت بأخيك، فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها[1] .

ثم علق عليه بقوله: وهو قول ضعيف من قبل أن الإعراب إمارةٌ على المعنى، وذلك يحصل بعلامة واحدة، ولم يكن لنا حاجةٌ إلى أكثر منها.

وزيد عليه أن ما ذهبوا إليه لا نظير له، وأنه يؤدي إلى أن يكون إعراب (فوك) و(ذو مال) في جميع الكلمة[2] .

ويؤيد ابن يعيش رأي سيبويه وجمهور البصريين في هذه المسألة وهو الذي يتجه إليه الصواب من هذه الآراء.

كلا وكلتا

ذكر ابن يعيش مذهب البصريين والكوفيين في هذه المسألة، فقد ذهب البصريون إلى أن كلا وكلتا مثنيان معنى، مفردان لفظاً، وأن الألف فيهما كألف (عصا) و(رحا)، وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان لفظاً ومعنى، وأن الألف للتثنية، وأيد ابن يعيش البصريين بقوله: والصواب مذهب البصريين [3] .

واستدل على صحة رأيهم بما يلي:-

- جواز وقوع الخبر عنه مفرداً نحو قولك: كلا أخويك مقبلٌ، وكقول الشاعر:

كلا يَومَي أُمامَة يومَ صدٍّ * وإن لمْ نأتِها إلا لمَامَا[4]

فأخبر عنها بـ(يوم) وهو مفرد.

وقول الآخر:

أكاشِرُهُ وأعلَمُ أنْ كِلانَا * على ما شَاءَ صَاحِبُه حَرِيْصُ[5]

---

(١) شرح المفصل مج١ ج١/١٠٣

(٢) ينظر اللباب ٩٣/١

(٣) شرح المفصل، مج١ ج١/١٠٦، وينظر الإنصاف: ٣٥٥

(٤) من الوافر، لجرير في ديوان تح: نعمان أمين، القاهرة، دار المعارف: ط٣، د.ت ، ص٧٧٨ ،وبلا نسبة في ابن يعيش.

(٥) من الوافر لعدي بن زيد في الكتاب ٧٤/٣، وبلا نسبة في شرح المفصل مج١ ج١/ ١٠٦

فأخبر عنها بـ(حريص) وهو مفرد، فلو كانت تثنية حقيقية لم يجز إلا (يوما صدٍ) و(حريصان).

وذكر ابن الانباري ستة أبيات أخر على الإخبار عنها بالمفرد [١].

– جواز إضافتها إلى المثنى كقولك: جاء كلا أخويك، وكلا الرجلين، ومررت بهما كليهما، ولو كانت تثنية حقيقية لم يجز ذلك، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنع، ألا ترى أنه لا يقال: مررت بهما اثنيهما، كما تقول: مررت بهما كليهما.

– أنك متى أضفتها إلى ظاهر كانت بالألف على كل حال، وليس المثنى كذلك.

وزاد ابن الأنباري عليها[٢] :

– إن الألف فيهما تجوز إمالتها، قال تعالى:﴿إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا ﴾ [٣] . وقال تعالى:﴿ كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا ﴾ [٤] قرأهما حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما[٥] ، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها، لأن ألف المثنى لا تجوز إمالتها.

وزاد العكبري[٦] أنه لا يُنطق بالواحد منهما فلا يقال (كِل) بخلاف المثنى.

واعتمد الكوفيون على أن (كلا وكلتا) مثنيان لفظاً على النقل والقياس[٧] .

أما النقل فقول الشاعر:

في كلتَ رجْلَيْهَا سُلامى واحده * كلتاهما مقرونة بزائده[٨]

فأفرد بقوله: (كلت)، فدل على أن (كلتا) تثنية.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٦-٣٥٨

(٢) المصدر السابق: ٣٥٩

(٣) الإسراء: ٢٣

(٤) الكهف: ٣٣

(٥) ينظر النشر في القراءات العشر ٧٩/٢

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٨/٢

(٧) المصدر السابق ٣٩٩/١

(٨) من الرجز وهو بلا نسبة في الخزانة ٦٢/١

وأما القياس فمن وجهين[1] :

أحدهما: أن الضمير يعود إليه بلفظ التثنية في بعض المواضع كقول الفرزدق:

كلاهما حينَ جدّ الجريُ بينهما * قَد أقلعا وكلا أنفيهما رابي[2]

فقال: (أقلعا) ولم يقل (أقلع)

والثاني: أنهما في الجر والنصب بالياء، وفي الرفع بالألف إذا أُضيفا إلى المضمر، وهذا شأن المثنى، ولو كانت الألف كألف (عصا) و(رحا) لم تقلب ياء في الجر والنصب كما لم تقلب ألف (عصا) و(رحا).

ورُدّ قولهم (كلت) بأن (الأصل أن يقول (كلتا)، إلا أنه حذفها اجتزاءً بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر [3] .

وأما عود الضمير فعلى المعنى، والإفراد على اللفظ، وهذا مثل (كل) و(مَنْ) فإن الضمير يعود إلى لفظهما تارة، وتارة يجمع على المعنى[4] .

وأما جعلها بالياء في الجر والنصب، فلم يكن لما قالوا، إذ لو كان كذلك لاستمر مع المضمر والمظهر، كما في كل مثنى[5] .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة من أن (كلا) و(كلتا) مثنيان معنى مفردان لفظاً، شأنهما شأن (كل)، في أنها مفردة لفظاً، دالة على الجمع معنى، وأن الألف فيهما كألف (لدى) و (إلى) و(على)، فإنها تقلب ياء عند الإضافة إلى الضمائر، مثل: إلينا، وعلينا، ولدينا، ولا تقلب مع الظاهر مثل: إلى زيد، على زيدٍ، لدى زيدٍ[6] .

يقول ابن هشام[7] : وقد سئلت قديماً عن قول القائل: زيدٌ وعمرو كلاهما قائمٌ أو كلاهما قائمان، أيهما الصواب؟ فكتبتُ: إن قُدر (كلاهما) توكيداً، قيل قائمان،

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٣٩٩-٤٠٠

(٢) من البسيط: ديوانه ص:٣٣، والخزانة ٦٣/١

(٣) الإنصاف: ٣٦٠

(٤) اللباب: ٤٠٠/١

(٥) المصدر السابق: ٤٠١/١

(٦) ينظر الإنصاف: ٣٦١

(٧) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٢٢٢/١ مصدر سابق.

لأنه أخبر عن زيدٍ وعمرو، وإن قدر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد، وعلى هذا فإن قيل: إن زيداً وعمراً فإن قيل كليهما قيل قائمان، أو كلاهما فالوجهان.

وهذا يعني إن كان الإخبار عنهما جاز بالإفراد، وجاز بالتثنية، والإفراد أحسن.

نداء ما فيه الألف واللام

ذهب ابن يعيش إلى أن حروف النداء لا تجامع ما فيه الألف واللام، وإذا أريد ذلك توصل إليه بـ (أيٌّ) و(هذا) [1] . أي أنه إذا أردت أن تنادي (الرجل) فإنك تقول: يا أيها الرجل، ولا تقول: يا الرجل.

وهذا هو مذهب البصريين[2] ، ومنهم سيبويه[3] وابن السراج[4] والزجاجي[5] . وتبعهم ابن عصفور[6] وابن مالك[7] .

واحتج ابن يعيش لهذه المسالة بأمرين[8]

أحدهما: أن الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصاً، وإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة كأنك أشرت إليه، والتخصيص ضرب من التعريف، فلم يجمع بينهما لذلك، لأن أحدهما كاف، وصار حرف النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى، فاستغنى به عنهما، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة. نحو (هذا) وشبهه.

والثاني: أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغَيْبة، وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر، فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين.

---

(١) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٢٧٤

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٢٨٦

(٣) الكتاب: ٦٩٩/٢

(٤) الأصول في النحو: ٣٧٣/١

(٥) الجمل في النحو، ١٥٠-١٥١

(٦) المقرب، ١٧٧/١

(٧) شرح الكافية الشافية ١٣٠٨/٣

(٨) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٢٧٤-٢٧٥

ويتلخص حديثه هــذا في أنه يمتنع نداء ما فيه الألف واللام لأنهما تعريفـــان يكتــفي بأحدهما عــن الآخر، وأنهما تعـــــريفان متنافيـــان لا يُجمـــع بينهمـــا، فـــأحدهما تعريف لغائب والآخر تعريفٌ لحاضر.

وذهب الكوفيون[1] إلى جواز ذلك، واحتجوا له بالســـماع والقيـــاس، فأمـــا السماع فمنه قوله:

فَـــديتُكِ يـــا التِّـــي تيَّمْـــتِ قلبـــي * وأنـــــتِ بخيلـــةٌ بـــــالودِّ عنِّـــــي[2]

فقال: (يا التي) ،وأدخل حرف النداء على ما فيه (ال).

وقول آخر:

فيـــا الغُلامــــانِ اللــــــذانِ فــــرَّا * إيّاكمـــــا أن تكســـــباني شـــــرَّا[3]

فباشرت (يا) ما فيه (أل) في قوله: فيا الغلامان، وأما القيـــاس فمـــن ثلاثـــة أوجه[4] :

- أن الألف واللام للتعريف، فجاز دخول (يا) عليه كقولهم في الدعاء يا الله اغفر لنا.

- أن (يا) تدخل على المضاف إلى معرفة، مـــع أن الاســـم الأول معرفـــة بالإضافة، فكذلك الألف واللام.

- أن التعريف بحرف النداء غير حاصل، ألا ترى أنك تقـــول: يـــا رجـــلاً كلمني، فتناديه وهو نكرة، ولو كانت (يا) للتعريف لعرفته، وإنما يتعرف بالقصــــد، فالألف واللام تجري مجرى القصد، فكما يجتمع في قولك: يا رجل: (يا) والقصد، يجتمع ها هنا الألف واللام و(يا).

وقد ذكر ابن يعيش البيتين سالفي الذكر، ولم ينسب هذا الرأي إلى الكـــوفيين ولا إلى غيرهم، ووصف البيت الأول بالشذوذ قياساً لما تقدم ذكره، واستعمالاً لأنه

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٢٨٦

(٢) من الوافر، مجهول القائل، في الكتاب ١٩٧/٢، والخزانة ٢٩٣/٢ وشـــرح المفصـــل مـــج١ ج٢٧٦/٢، وشرح الرضي، ٣٤٨/١

(٣) من الرجز بلا نسبة في الخزانة ٣٥٨/١ وشرح المفصل مج١ ج٢٧٤/٢، وشرح الرضي ٣٤٩/١.

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبوالبقاء العبكري، تـــح: عبـــدالرحمن بـــن ســـليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط،د.ت، ص/٤٤٦

لم يأت منه إلا حرفٌ أو حرفان، ووصف الثاني بأنه أقبح من الأول، وأن الـذي حسنه قليلاً وصفه بـ(اللذان)، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، فصار حرف النداء كأنه باشر (اللذان) (١) .

ويقول ابن مالك: "وقد شبه الألف واللام للزومهما في (التي)، بالألف واللام في (الله) من قال: من أجلك يا التي..، وأما قول الآخر فيا الغلامـان.. فمحمـول على أنه أراد فيا أيّها الغلامان، لأن الألف واللام في (الغلامان) لا يشبهان الألـف واللام في (الله)" (٢) .

ولابن الأنباري رأي آخر، فهو يرى أنه جُمع بين (يا) والألف واللام في (يا التي)، لأن الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف، لأنه إنمـا يتعـرف بصلته لا بالألف واللام، فلما كانا فيه زائدين لغير التعريف، جاز أن يجمـع بـين (يا) وبينهما، وقدر في البيت الثاني حذف الموصـوف وإقامـة الصـفة مكانـه لضرورة الشعر، والتقدير يا أيُّها الغلامان(٣) .

ورُدّ قولهم أن (يا) تدخل على المضاف إلى معرفـة، مـع أن الاسـم الأول معرفة بالإضافة فكذلك الألف واللام، بأنه لـيس المحـذور اجتمـاع التعـريفين المتغايرين بدليل قولك: (يا هذا) و(يا عبدالله) و(يا الله)، بل الممتنع اجتماع أداتـي التعريف، لحصول الاستغناء بإحداهما(٤) .

وأما قياسهم على قولهم (يا الله)، فقد ردَّه ابن يعيش بأنه إنما جاز نداؤه وإن كان فيه الألف واللام من قبل أنه تلزمه الألف واللام، ولا تفارقانه، وتتنزلان منـه بمنزلة حرف من نفس الاسم، وأنه جرى مجرى الأعلام كزيد وعمرو(٥) .

---

(١) شرح المفصل مج١ ج٢/٢٧٦

(٢) أسرار العربية، أبوالبركان عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: أبوعاصم عماد بن محمد بن أحمد بن بسيوني، دار الكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م- ص/١٤٨

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٨

(٤) شرح الرضي: ١/٣٩٩

(٥) شرح المفصل مج١ ج٢/٢٧٦

وقد نُسب قياس نداء ما فيه الألف واللام إلى البغداديين، إذ يقول ابن السراج: وأهل بغداد يقولون يا الرجل اقبل، ويقولون لم نر موضعاً يدخله التنوين يمتنع من الألف واللام[١] .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون من امتناع مباشرة (يا) النداء لما فيه الألف واللام، فالفطرة السليمة تأباه، وما جاء من النقل قليل جداً بحيث لا يمكن القياس عليه.

ندب الصفة

ذهب الكوفيون ويونس من البصريين[٢] ، إلى جواز ندب الصفة نحو: وازيد الظريفاه، واحتجوا من وجهين[٣] :

أحدهما ما سمع من عربيٍّ فصيح ضاع منه قدحان من خشب فندبهما: واجمجتيَّ الشاميتيناه..فأوقع الندبة على الصفة.

والثاني: أن الصفة في بعض المواضع تلزم، كصفة (أيّ) في باب النداء، وصفة (من) و(ما) النكرتين، فجرى مجرى المضاف إليه ولأنها توضح كما يوضح.

وذلك أنهم أجمعوا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه نحو : وا عبد زيداه،لأن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه، فهما كالشيء الواحد، فقاسوا على ذلك أن الصفة تلزم في بعض المواضع كما ذكروا.

يقول الرضي: "وليونس أن يقول: إنه –أي الوصف– متصلٌ بها على الجملة لفظاً، واتصاله بها في المعنى أتم من اتصال الموصول بصلته، والمضاف بالمضاف إليه، وإن كان في اللفظ أنقص، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها، ولا يطلق المضاف إليه على المضاف، ولا الصلة على موصولها"[٤].

فيشير الرضي هاهنا إلى أن اتصال الصفة بموصوفها في المعنى أوثق من اتصال المضاف إليه بالمضاف، والصلة بموصولها، فينبغي ألا يغفل الجانب

---

(١) الأصول في النحو ٣٧٣/١

(٢) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٢٨٨

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٤/١

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٨٥/١

المعنوي، ودلل على ذلك بأن اسم الصفة قد يطلق على الموصوف ولا يحدث ذلك في المضاف والمضاف إليه.

ويشير ابن يعيش إلى مذهب البصريين بقوله:"ولا تلحق ألف الندبة الصفة، لا تقول: وازيد الظريفاه، عند سيبويه والخليل، لأن الصفة ليست المقصود بالندبة وإنما المندوب هو الموصوف" (١) .

وهو ما ذكره سيبويه في باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب: "وذلك قولك: وازيدُ الطريفُ والظريفَ، وزعم الخليل –رحمه الله– أنه منعه من أن يقول (الظريفاه)، أن الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: وازيد أنت الفارس البطلاه، لأن هذا غير نداء" (٢) .

فالسبب لمنع ندب الصفة عند البصريين هو أن الصفة ليست منادى وإنما المنادى هو الموصوف، بخلاف المضاف إليه لأنه من تتمة المضاف.

وثمة سبب آخر يذكره البصريون وهو "أن الصفة اسم معرب مفرد فلا تلحقها علامة الندبة كالنكرة،وعلة ذلك ألا يصير مبنياً" (٣) .

ومن البصريين الذين قالوا بهذا المبرد حيث يقول: "الندبة عذرٌ للتفجع، وبه يُخبر المتكلم أنه وقع في خطب جسيم، وناله أمر عظيم،... وذلك قولك وازيداه، فإن اتبعته النعت سقطت الهاء لأنك قد اتبعته كلاماً"(٤) .

وكذلك ابن جني ولكنه يتلمس ليونس العذر بقوله: ".. فإنه إنما أجازه يونس من حيث كانت الصفة مع الموصوف كالجزء الواحد، فإذا وليت مَدَّة الندبة صفة المندوب، فكأنها قد باشرت المندوب نفسه.." (٥) .

وهو ما قاس عليه الكوفيون في ندب الصفة، ويبدو من حديث الرضي سالف الذكر تأييده للكوفيين، وكذلك ابن مالك حيث يقول: "وأجاز يونس وصل ألف الندبة

---

(١) شرح المفصل مج١ ج٢/٢٨٨

(٢) الكتاب ١/٣٢٣

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٤٣

(٤) المقتضب ٤/ ٢٦٨-٢٦٩

(٥) سر صناعة الإعراب ٢/١٨١

بآخر الصفة نحو: وازيد الظريفاه، ويعضده قول بعض العرب: (واجمجمتيَّ الشاميتيناه)" [1] .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة وذلك لقلة المنقول فيه، ولبعد قياس الصفة على المضاف إليه وذلك لأن الصفة قد يُستغنى عنها ولا يُستغنى عن المضاف إليه.

ترخيم المضاف إليه

يقول الرضي: "شروط الترخيم خمسةٌ، أربعةٌ منها عدمية متعينة، وهي ألا يكون مضافاً، ولا مضارعاً له، وألا يكون مستغاثاً ولا مندوباً، ولا يكون جملة" [2]

إذن من شروط ترخيم الاسم عند البصريين أن يكون علماً مفرداً لا مضافاً ولا شبيهاً به، وحجتهم في ذلك:

- أن المضاف إليه معرب غير منادى فلم يرخم في الاختيار، كما لو لم يكن قبله منادى[3] .

ويوضح الصبان فيقول: "لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضائفين كالشيء الواحد، فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة، والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالي النداء المضاف، فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى"[4] .

وذهب الكسائي والفراء إلى جواز الترخيم في المضاف[5] ، ويوقعون الحذف على آواخر الاسم المضاف إليه، فيقولون يا أبا عرو، ويا آل عكرم في يا أبا عروة ويا آل عكرمة.

ويقوم احتجاج الكوفيين على ما سمع من شواهد ، منها قول زهير بن أبي سُلمى

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٤٥

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٦١/١

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٦/١

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ١٢٠٦/٣

(٥) شرح المفصل مج١ ج٣٠٠/٢

خُذُوا حذركُمْ يا آل عكــرِمَ واذكــروا * أواصِـــرَنا والـــرحمُ بالغيـــبِ تُـــذكرُ[1]

وقول الآخر:

أبا عرو لا تبعــدْ فكــلٌّ ابــنِ حــرةٍ * ســـيدعُوه داعـــي مِيتـــةٍ فيجيـــبُ[2]

وقول آخر:

إمَّـــا تَرَيْنـــي اليـــومَ أُمَّ حمـــزِ * قاربـــتُ بـــين عَنَقـــي وجَمْـــزِي[3]

فحذفوا تاء التأنيث من المضاف إليه بغرض الترخيم ، ويذكر شيخ البصريين سيبويه[4] بيت زهير في باب ما رخمت الشعراء في غيــر النــداء اضــطراراً، باعتبار أن النداء لم يقع على المضاف إليه.

ويقول ابن يعيش قول سيبويه: "وهذا محمول عندنا على الضرورة، وحالــه حال ما رخم في غير النداء للضرورة، لأن المضاف إليه غير منادى" [5] .

فالكوفيون ينظرون إلى قوة الصلة بين المضاف والمضــاف إليــه، وأنهمــا كالكلمة الواحدة، ويرون الترخيم للمنادى وهو المضاف، لكنه وقع فيما هو كالجزء وهو المضاف إليه، لأن الحذف من المضاف بمنزلة الحذف من حشو الكلمة.

وهذا هو الصحيح، ولا يخفى ما في تعليل البصريين من ضــعف، إذ كيــف يمنع ترخيم المضاف لأن الحذف منه يكون بمثابة الحذف من حشو الكلمة، ويمنع الحذف من المضاف إليه لأنه غير منادى. فحيناً يحسبون أنهما كالشيء الواحــد، وأنهما شيئان مختلفان حيناً آخر.

ومما يدل على صحة رأي الكوفيين قول سيبويه في باب ندب الصفة: "وليس هذا كقولك: وا أمير المؤمناه.. ولا مثل وا عبدالقيساه.. مــن قبــل أن المضــاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضــاه

---

(١) من الطويل في ديوانه ، اعتنى به وشرحه عبدو طماس، دار المعرفة بيروت، ٢٠٠٥، ص:٢٧

(٢) من الطويل بلا نسبة في الخزانة ٣٣٦/٢ وابن يعيش ٣٠٠/٢

(٣) من الرجز لرؤبة في ديوانه، ص:٦٤

(٤) الكتاب، ٢/ ٢٧١

(٥) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٣٠٠

ومن الاسم، ويدلك على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه، كما تقع على آخر الاسم المفرد ولا تقع على المضاف.." [1] .

فقد أجازوا ندب المضاف بإلقاء علامة الندبة على المضاف إليه؛لأنهما بمنزلة اسم واحد منفرد، فلم لم يكونا ها هنا بمنزلة اسم واحد منفرد؟ وما الذي جعلهما اسمين منفصلين بعد أن كانا اسماً واحداً؟

ترخيم الاسم الرباعي

اتفق النحويون على عدم جواز ترخيم الاسم الثلاثي، وذلك أن الثلاثة أقل الأصول فلا تنتقص لئلا يصير الاسم على حرفين.

وأما ترخيم الاسم الرباعي ففيه مذهبان، يقول ابن يعيش: "أحدهما-وهو الأكثر- أن يحذف آخر الاسم ويكون المحذوف مراداً في الحكم كالثابت المنطوق به، تدع ما قبله على حاله في حركته وسكونه، إيذاناً وإشعاراً بإرادته" [2] .

وهذا هو مذهب سيبويه إذ يقول: "واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن فتحاً أو كسراً أو ضماً أو وقفاً؛لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع، وبقي الحرف الذي يلي ما حذف على حاله، وذلك قولك في حارث يا حارِ وفي سلمة يا سَلَمَ، وفي برثُن يا برثُ وفي هرقْل يا هرقْ" [3] .

وذلك يعني أن سيبويه لا يجيز سوى حذف الحرف الأخير وإبقاء ما قبله على حاله من ضم أو فتح أو كسر أو سكون، لا يُغير الاسم بعد الحذف.

والمذهب الآخر في ترخيم الرباعي يوضحه ابن يعيش بقوله "والثاني أن يحذف ما يحذف من آخره، ويبقى الاسم كأنه قائمٌ برأسه، غير منقوص منه، فيعامل معاملة الأسماء التامة من البناء على الضم" [4] .

---

(١) الكتاب ٢٢٦/٢

(٢) شرح المفصل مج١ج ٣٠٣/٢

(٣) الكتاب ٢١٤/٢

(٤) شرح المفصل مج١ج ٣٠٣/٢- ٣٠٤

وهذه اللغة ذكرها ابن السراج والزجاجي، يقول ابن السراج: "والوجه الآخر أن تحذف من أواخر الأسماء وتدع ما بقى اسماً على حياله، نحو زيد وعمرو" (١) ويقول الزجاجي: "ومن العرب من إذا رخم الاسم حذف منه آخره، فجعل ما بقي اسماً على حاله، بمنزلة اسمٍ لم يكن فيه ما حذف منه فبناهُ على الضم" (٢) .

فيقال على هذه اللغة في حارث يا حارُ، في سَلَمَةَ يا سلمُ، وفي برثُنْ يا برثُ، بالبناء على الضم، وفي هرقل يا هرقُ. فيعامل الاسم المرخم معاملة الاسم التام من نحو زيد وعمرو فيُبنى على الضم.

وقد خالف الفراء في الاسم الذي قبل آخره ساكن، فذهب إلى أن ترخيم نحو (هرقْل) و(سِبَطْر) وما كان مثلهما بحذف حرفين، فيقال يا هِرَ، ويا سِبَ، واحتج بأنه إذا بقى الساكن أشبه الأدوات- أي الحروف- نحو (نعم) و(أجل)، والأسماء غير المتمكنة نحو (كمْ) و(مَنْ) (٣). ولم يخالف الفراء في ما كان قبل آخره حركة.

وقد وصف ابن يعيش قوله هذا بأنه واهٍ، وردَّه بقوله: "لأنا اتفقنا على أن المرخم الذي قبل آخره متحرك تبقى حركته على ما هي عليه، من ضم وفتح وكسر، وإنما فعلنا ذلك لأنا قدرنا ثبوت المحذوف وكمال الاسم، فصارت هذه الحركات كأنها حشو، وضمة البناء التي يحدثها النداء مقدرة على حرف الإعراب المحذوف، وما قبل المحذوف فليس بحرف إعراب، فلذلك بقي على حالة من الحركة، كما أن الزاي من زيد، والباء من بكر على حالٍ واحدةٍ، منصوباً كان الاسم أو مرفوعاً أو مجروراً، كذلك هنا،ولولا ذلك لحرك المرخَّم بحركة واحدةٍ كله، وإذا كان ذلك كذلك، فينبغي أن يكون السكون أيضاً كما لو كان المحذوف باقياً، لأن الثابت حكماً كالثابت لفظاً"(٤).

وذلك يعني أن السكون الذي هو على الحرف قبل الأخير إنما هو سكون عارض، وأن حركة البناء على الحرف المحذوف، فلا يعتد بهذا السكون، لأن

---

(١) الأصول في النحو ٣٥٧/١

(٢) الجمل في النحو /١٧٠

(٣) شرح المفصل ٣٠٤/٢

(٤) شرح المفصل ٢/ ٣٠٤

الحرف المحذوف كالمنطوق به، وذكر الشيخ الأزهري أن هذه اللغة تسمى لغةُ من ينتظر[١] .

وردّ العبكري قول الفراء من وجهين[٢] :

أحدهما: أن بناء المتحرك يلحقه بالأدوات ولم يُمتنع.

والثاني: أن الاسم بعد ترخيمه قد بقي على زنةٍ لا نظير لها في الأسماء، كحذف الثاء من (حارث)، فإنه جاء على زنة (فاعِ)، ولا نظير له، فعُلم أن الحذف هنا والبناء عارضان، لا يعتد بما يخرج عن النظائر لأجلهما، ويؤكد ذلك أن ما قبل آخره مكسور يحذف وتبقى الكسرة، وهي تشبه ما يكسر لالتقاء الساكنين، وهو مع ذلك جائز.

وهذا الوجه الأخير هو ما ردّ به ابن يعيش قول الفراء.

والذي يتجه إليه الصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه الجمهور، وذلك أن الفراء لم ينقل من كلام العرب ما يؤيد زعمه هذا.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٦١

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٨/١

المبحث الثاني

الأفعال

نتناول في هذا المبحث بعض المسائل التي ورد فيها خلاف من المسائل التي تتعلق بالأفعال.

*** وقوع الفعل الماضي حالاً:**

ذكر ابن يعيش المسألة مبتدراً بذكر رأي الكوفيين، وهو جواز وقوع الفعل الماضي حالاً، سواء كانت معه "قد" أو لم تكن، وإليه ذهب أبوالحسن الأخفش[(١)] من البصريين. وذكر من أدلتهم قوله تعالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾[(٢)]

وقول الشاعر:

وطعنٍ كفمِ الزقِّ * غدا والزقُ ملآنُ[(٣)]

وقول آخر:

وإني لتعروني لذكراك نِفْضَةٌ * كما انتفض العصفور بلَّلهُ القَطْرُ[(٤)]

ثم عقب قائلاً:"وقوله (حصرت) من الآية تؤيده قراءة من قرأ (حصرةً)[(٥)] ، وكذا قوله (غدا) من قوله :غدا والزق ملآن، وكذلك قوله (بلله القطر) في موضع الحال"[(٦)] .

ومن أدلتهم التي استدلوا بها في هذه المسألة قول الشاعر:

تقولُ وَصكّتْ وجْهَهَا بيمينِها * أبَعْلِي هذا بالرَّحَى المُتقَاعِسُ[(٧)]

---

(١) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٣٩٧

(٢) النساء: ٩٠

(٣) من الهزج وهو للفند الزماني (سهيل بن شيبان) خزانة الأدب ٤٣٢/٣

(٤) من الطويل وهو لأبي صخر الهذلي من شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، مصدر سابق

(٥) وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي، والمفضل بن عاصم. البحر المحيط ٣٣٠/٣

(٦) شرح المفصل مج١ ج٣٩٧/٢

(٧) من الطويل، لهذلول بن كعب العنبري في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص:٦٩٦ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣٠/٨

وقول عمر بن أبي ربيعة:

فقالتْ وعضــتْ بالبنـــانِ فضــحتني * وأنت امروٌ ميســورُ أمــرِك أعســرُ[(١)]

وذكر ابن يعيش من احتجاجهم بالمعنى "أن الفعل الماضي يقع صفة للنكــرة وكل ما جاز أن يكون صفة فإنه يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أنك تقــول: جــاء زيدٌ يضحك كما تقول: جاء رجلٌ ضاحكاً" [(٢)] .

ويفند ابن يعيش ما استدل به الكوفيون من النقل والقياس قائلاً: "وقــد تقــدم الجواب عن النصوص بأن "قد" مرادة فيها، ولذلك حسن الحال بالماضي. وأما ما ذكروه من المعنى ففاسد، والأمر فيه بالعكس، فإن كل ما يجوز أن يكــون حــالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة، يجــوز أن يكون حالاً، ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحــو: هــذا رجلٌ سيكتب أو سيضرب، ولا يجوز أن يقع حالاً، فضاحك ونحوه إنما وقع حالاً لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل قد يكون للحال، وليس كذلك الفعل الماضي ولا الفعل المستقبل، فلا يكون كل واحد منهما حالاً" [(٣)] .

وهذا هو رأي البصريين ومنهم ابن السراج[(٤)] والفارسي[(٥)] ، الذين يرون أن الفعل الماضي إذا وقع حالاً فلا بد أن يكون معه (قد)، إما ظاهرة أو مضمرة.

وخالف الفراء الكوفيين في هذه المسألة، مؤيداً مذهب البصريين في قولــه: "والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها، ومثلــه فــي كتــاب الله(أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ) يريد–والله أعلم– وقد حصرت صدورهم"[(٦)] وجاء بعــدد مــن الشواهد التي تؤكد مذهب القائلين بأن الجملة الفعلية الدالة على الماضي المثبت إذا

---

(١) من الطويل، ديوانه، شعر عمر بن أبي ربيعة، تح: محمد محيي الــدين عبدالحميــد،دار الأنــدلس،ط٤ :١٩٨٨، ص:٩٦

(٢) شرح المفصل مج١ ج٢/٣٩٧

(٣) المصدر السابق مج١ ج٢/ ٣٩٧

(٤) الأصول في النحو ٢٦٢/١

(٥) الإيضاح في علل النحو: ٢١٧

(٦) معاني القرآن ٢٤/١

وقعت حالاً فلا بد من دخول (قد) عليها ظاهرة أو مقدرة، لأن (قد) يقرب الفعل الماضي من الحال. وتبعهم الرضي في ذلك[1] .

وردَّ ابن الأنباري احتجاج الكوفيين بالآية من أربعة أوجه[2] :

١- أن تكون الجملة صفة لـ (قوم) المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى:﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ ﴾

٢- أن تكون صفة لـ(قوم) مقدر، ويكون التقدير فيه أو جاؤوكم قومٌ حصرت صدروهم.

٣- أن يكون خبراً بعد خبر، كأنه قال: أو جاؤوكم ثم أخبر فقال: "حصرت صدورهم"

٤- أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال كأنه قال: ضيَّق الله صدورهم، كما يقال: جاءني فلان وسع الله رزقه.

وهذا هو دأب البصريين في تأويل المعنى حتى يوافق القاعدة النحوية الموضوعية، وكان الأولى في كلام الله تعالى قبول المعنى وإن أدى ذلك إلى تعديل القاعدة النحوية.

وممن أيَّد الكوفيين في هذه المسألة من المتأخرين ابن مالك، ويفهم ذلك من شرح ابن عقيل لقوله:

وجملةُ الحالِ سوى ما قُدّما * بواوٍ أو بمضمرٍ أو بهما

إذ قال: "وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك -أي المضارع المثبت- يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، أو بهما، ليدخل في ذلك الجملة الاسمية مثبتة أو منفية، والمضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي" [3] .

فلم يشترط دخول (قد) في جملة الحال من الفعل الماضي.

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٨٣

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٤

(٣) شرح ابن عقيل ١/٦٥٨

ويقول الأشموني: "إن مذهب البصريين إلا الأخفش لزوم (قد) مع الماضي المثبت مطلقاً، ظاهرة أو مقدرة، والمختار وفاقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط" [١] .

وأبوحيان إذ يقول: "ولا يحتاج إلى إضمار (قد) فقد كثر وقوع الماضي حالاً بغير (قد) كثرة ينبغي القياس عليها" [٢] .

وعليه فالراجح ما ذهب إليه الكوفيون من جواز وقوع الفعل الماضي حالاً دون اقترانٍ بقد، وذلك لكثرة الشواهد التي تؤيد ما ذهبوا إليه من القرآن الكريم وكلام العرب.

المسألة الثانية: عامل الرفع في الفعل المضارع

ابتدر ابن يعيش هذه المسألة بذكر رأي الفراء، وهو أن العامل في المضارع الرفع، هو تجرده من الناصب والجازم، وضعَّفه لأمرين[٣] :

أحدهما: أن ما قاله يقتضي بأن أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم، والأمر بعكسه، وهذا ما أورده ابن الأنباري في رده على الكوفيين[٤] .

والثاني: أنه تعليل بالعدم المحض، وذلك فاسد لأن التعري عدم العامل، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، والعدم نسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة، لا اختصاص له بشيء دون شيء، فلا يصح أن يكون عاملاً.

وأجيب عن الأمر الثاني بـ"أن التجرد أمرٌ وجوديّ، وهو كونه خالياً من ناصب وجازم، لا عدم الناصب والجازم"[٥]. وتبع الأخفش الكوفيين في هذه المسألة[٦]

---

(١) شرح الاشموني ٢٥٩/١

(٢) البحر المحيط ٣٥٥/٦

(٣) شرح المفصل مج٣ ج٢٢٨/٧

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف /٤٣٩

(٥) المصدر السابق ٣٥٦/٢

(٦) شرح التصريح على التوضيح ٣٥٦/٢

وذهب الكسائي من الكوفيين إلى أن العامل فيه الرفع ما في أوله من الزوائد الأربع، قال: "لأنه كان قبلها مبنياً وبها صار مرفوعـاً، فأضـيف العمـل إليهـا ضرورة، إذ لا حادث سواها" [١] .

ورده ابن يعيش بقوله: "وهو قول واهٍ أيضاً لأن حرف المضارعة إذا دخـل الفعل صار من نفس الفعل كحرفٍ من حروفه، وجزء الشيء لا يعمل في باقيـه، لأنه يكون عاملاً في نفسه، ووجهٌ ثان: أن الناصب يدخل عليه فينصبه، والجـازم فيجزمه وحروف المضارعة موجودة فيه، فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجـز أن يدخل عليها عامل آخر، كما لم يدخل ناصب على جازم، ولا جازم على ناصب"[٢] .

وهذا ما ذكره ابن الأنباري في الرد على الكسائي[٣] .

وذهب البصريون[٤] إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسـم، ومـنهم سـيبويه[٥] والمبرد[٦] وابن السراج[٧] وتبعهم الرضي[٨] وابن عصفور[٩] .

واعترض قول البصريين "بأنه غير مطّرد لانتقاضـه بنحـو: هـلا تفعـل، وسوف تفعل، فإن المضارع فيهما مرفوع وليس حالاً محل الاسم، لأن الاسـم لا يقع بعد حرف التحضيض،ولا بعد حرف التنفيس، وأجيب بأن الرفع اسـتقر قبـل دخول حرفي التحضيض والتنفيس، فلم يغيراه، إذا أثر العامل فلا يغيره إلا عامـلٌ آخر" [١٠]

---

(١) شرح المفصل مج٣ ج٧/ ٢٣٨
(٢) المصدر السابق مج٣ ج٧/ ٢٣٨
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٤٤٠
(٤) المصدر السابق/ ٤٣٧
(٥) الكتاب ٩/٣، ١٠
(٦) المقتضب ٣٠٤/١
(٧) الأصول في النحو ١٤٧/٢
(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٢٤/٤
(٩) المقرب ٢٦٠/١
(١٠) شرح التصريح ٣٥٦/٢

وتبع ابن مالك الكوفيين في هذه المسألة إذ قال: "ينبغي أن يُعلم أن رافع الفعل معنى، وهو إما وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين، وإما تجرده من الجازم والناصب وهو قول حذاق الكوفيين. وبه أقول لسلامته من النقض" (١) .

وكذلك وافقهم الشيخ خالد الأزهري حيث يقول: "واختلفوا في تحقيق الرافع له على أقوال، أصحها قولهم: رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء وغيره من حذاق الكوفيين" (٢) .

وهذا هو الأرجح في هذه المسألة، والله أعلم.

نصب الفعل المضارع بعد لام "كي"

ينتصب الفعل المضارع الواقع بعد لام التعليل من مثل قولنا: جئت لأكرمك،وقد اختلف النحويون في الناصب للفعل المضارع بعدها، هل هو اللام نفسها أم عامل مقدر؟

فقد ذهب البصريون(٣) إلى أن هذه اللام هي اللام الجارة، فهي من عوامل الأسماء، ولا بد من إضمار (أنْ) بعدها، ومن هؤلاء سيبويه(٤) والمبرد(٥) وابن السراج(٦) وتبعهم ابن مالك(٧) .

وأجازوا إظهار (أن) المضمرة بعد هذه اللام، فتقول: جئت لتكرمني، ولأن تكرمني، إلا إذا قرن الفعل بـ(لا) النافية أو الزائدة، فإن إظهار (أن) في ذلك واجب، نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ (٨) .

---

(١) شرح الكافية الشافية، ٣/١٥١٩

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٥٦

(٣) الجني الداني في حروف المعاني:١٠٥

(٤) الكتاب ٣/ ٥-٦

(٥) المقتضب ٢/٣٠٦

(٦) الأصول في النحو ٢/١٥٠

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :٢٣٣

(٨) الحديد من الآية ٢٩

ويزيد الفارسي ذلك توضيحاً فيقول: "إذا قلت: جئت لأكرمك، فإنما تعني جئت لإكرامك، فجاز أن تظهرها؛ لأنهما جميعاً منطوقاً بهما" [1] .

أي أن المصدر المنسبك من (أن) المضمرة والفعل المضارع يكون في محل جرّ باللام.

ويوافق ابن يعيش البصريين في هذه المسألة حيث يقول: "فإذا وُجد الفعل بعدهما- أي حتى واللام.. منصوباً، كان بغيرهما، فإذا قدرت (أن) صارت اللام وحتى عاملتين في اسم على أصلهما، لأن أن والفعل في تأويل الاسم" [2] .

ويذكر ابن يعيش رأي الكوفيين قائلاً: "قال الكوفيون: النصب في قولك: جئت لأكرمك، إنما هو باللام، وهي بمنزلة (أنْ) وليست هي لام الخفض التي في الأسماء، ولكنها لام تفيد الشرط، وتستعمل على معنى (كي)، وإذا أتت اللام مع (كي) فالنصب باللام ، و(كي) مؤكدة لها، وإذا انفردت (كي) فالعمل بها، وإن جاءت (أن) مظهرة بعد (كي) فهو جائز عندهم، وصحيح أن يقال: جئت لكي أن تكرمني، ولا موضع لـ (أن)؛ لأنها توكيد لـ(كي)" [3] .

فالكوفيون يذهبون إلى أن اللام التي تسبق الفعل هي حرف نصب وليست هي تلك التي تدخل على الأسماء فتجرها، وهي الناصبة للفعل إذا ظهرت بعدها (كي)، ويجوز عندهم ظهور (أن) مثل جئت لكي أن تكرمني، فكلٌّ منهما مؤكد لصاحبه.

وذهب ثعلب[4] مذهباً خالف فيه أصحابه والبصريين، وذلك أنه قال: أن المستقبل منصوب باللام لقيامها مقام (أن).

وقال ابن كيسان والسيرافي أن الناصب لهذا الفعل "يجوز أن يكون (أن) ويجوز أن يكون (كي)" [5] .

---

(١) المسائل المنثورة ،١٤٠، ١٤٤ مصدر سابق.

(٢) شرح المفصل مج٣ ج٦/ ٢٤٦

(٣) المصدر السابق مج٣ ج٦/ ٢٤٦-٢٤٧ وانظر أيضاً: مج٤ ج٩/١٠٧، ١١٠

(٤) الجني الداني في حروف المعاني:١١٥

(٥) المصدر السابق: ١١٥

فقد اتفقا مع البصريين في أن الناصب ليس هو اللام، لكنهما اختلفا معهم في تقديره، فجوزوا (أن) كشأنهم وجوزوا (كي)، ومـذهب الجمهـور أن (كـي) لا تضمر.

فالحديث في هذه المسألة مبنيّ على الحديث في مسألة (كـي)، فـالكوفيون حملوا اللام على (كي) ونصبوا بها الفعل المضارع، لأنهـم نصـبوه بــ(كـي) والبصريون أضمروا بعدها (أن) كما أضمروها بعد (كي).

عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد الفاء والواو

ينتصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء التي هـي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض[١] ، ومنهم من يضـيف إليهـا الدعاء والتحضيض[٢] .

فالأمر نحو قولك: ائتني فأكرمك، ومثال النهي لا تأت زيداً فيهينـك، قـال تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾[٣] ، والنفي مثل: ما تـأتيني فتحـدثني، وأما الاستفهام فنحو قولك: أين بيتك فـأزورك، قـال تعـالى:﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾[٤] ، والتمنـي نحـو قولـه تعـالى:﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[٥] ، والعرض مثل: ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً.

وأما الفعل المضارع المنتصب بعد الواو فمثل قولك: لا تأكلِ السمك وتشرب اللبن، إذا نهيته عن الجمع، وإلا فالرفع.

وقد اختلف النحويون في تحقيق الناصب للفعل المضارع بعد هذه الحروف، فكان لهم فيهم مذاهب عدة، فذهب ابن يعيش إلى أن الناصب للفعل المضارع بعد

(١) شرح المفصل مج٣ ج٧/ ٢٤٩

(٢) رصف المباني، للمالقي/٣٧٩، والجني الداني للمرادي/٧٤

(٣) طه: من الآية ٨١

(٤) الأعراف من الآية ٥٣

(٥) النساء من الآية ٧٣

الفاء والواو هو (أنْ) مضمرة بعد هذه الحروف[1] ، وهذا هو مــذهب البصــريين وفي مقدمتهم سيبويه[2] والمبرد[3] وابن السراج[4] .

واحتج هؤلاء بأن الأصل في الفاء والواو أن تكون حروف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص، لأنها تدخل تــارة علــى الاســم وتارة على الفعل، ولما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحُوِّل المعنى، حوِّل إلى الاسم فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أن)؛ لأنها مــع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل[5] .

وذهب أبوعمر الجرمي[6] وبعض الكوفيين[7] إلى أن الفاء والواو هي التــي تنصب الفعل بنفسها.

ورُدّ قولهم "بأن الفاء لو كانت هي الناصبة للفعل بنفسها لجــاز أن تنصــبه وتعطف عليه، فتقول ما جئتني فأغضب وفأفعل، فتعطف عليها بحروف العطــف، وتعيدها كما تفعل ذلك بواو القسم إذا قلت: والله إنه لصادقٌ ووالله، فتعيــد الــواو على الواو، فلما لم يعــد حرف النسق عليها، علمنا أنها ليست هي الناصبة" [8] .

وهذا يعني أنها إذا كانت هي الناصبة بنفسها فلا تكون تلك التي للعطف، وإذا كان كذلك جاز أن يعطف عليها ، وجاز أن تكرر كما تكرر واو القسم، فلما امتنع ذلك عُلم أنها ليست الناصبة.

وذهب الخليل [9] وبعض الكوفيين[10] إلى أن النصب في هذه الأفعال لا بهذه الحروف، بل هي منتصبة على الخلاف؛ لأنها عطفت ما بعدها على غير شــكله،

---

(١) شرح المفصل مج٣ ج٧/ ٤٤٩

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨، ٤١

(٣) المقتضب ١٣/٣، ٢٥

(٤) الأصول في النحو ١٥١/٢، ١٥٤

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤٣، ٤٤٦ والجني الداني:٧٤، ١٥٧

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨/٢

(٧) الجني الداني: ٧٤،

(٨) المسائل المنثورة/ ١٤١

(٩) الجمل في النحو :٦٨

(١٠) الجني الداني :٧٤، ١٥٧

وذلك أنه لما قال: لا تظلمني فتندم. دخل النهي على الظلم ولم يدخل على النـــدم، فحين عطفت فعلاً على فعل لا يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، استحق النصب بالخلاف، كما استحق ذلك الاسم المعطـــوف على ما لا يشاكله في قولهم: لو تُركتَ والأسد لأكلك، قالوا: وذلك مـــن قبـــل أن الأفعال فروع للأسماء، فإذا كان الخلاف في الأصل ناصباً وجب أن يكـــون فـــي الفرع كذلك.

ونسب ابن يعيش هذا الرأي إلى الفراء وحده[١] .

وقد تقدم في باب المصطلحات النحوية أن مصطلح الخلاف أخذه الكوفيـــون عن الخليل، فالفراء يرى أن نصب الفعل في هذا الباب محمول على نصب الاسم الواقع بعد واو المعية، فالمفعول معه –عندهم– منصوب علـــى الخـــلاف أيضـــاً، وحُمل عليه لأن الأفعال فروع للأسماء. وهذا العامل –الخلاف– عامـــل معنـــوي انفرد به الكوفيون ولا مقابل له عند البصريين.

ورُدّ قولهم بأن الخلاف لا يصلُح أن يكون موجباً للنصب، بل هو الموجـــب لتقدير (أنْ) ولو جاز لجاز أن يقال: إن (زيدا) في قولك: أكرمت زيداً، لم ينتصب بالفعل، إنما انتصب بكونه مفعولاً وذلك مُحال، فكذلك هاهنا، الذي أوجب نصـــب الفعل بتقدير (أنْ) هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول[٢] .

والأرجح ما ذهب إليه البصريون وابن يعيش في هذه المسألة؛ لأن الفاء مع الفعل لا يجوز أن يعطف عليها، فدل على أنها حرف عطف؛ لأن حروف العطف لا تدخل على حروف العطف، وأن الخلاف هو الذي أوجـــب أن يكـــون الفعـــل منصوباً بإضمار (أن) وهي أم الباب.

دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة

اتفق النحويون على جواز لحاق نون التوكيد الثقيلـــة بـــالأمر والمضـــارع المسندان إلى ألف الاثنين ونون النسوة، فتقول افعلانِّ وهل تفعلانِّ، وافعلْنَانِّ وهل تفعلْنَانِّ، واختلفوا في لحاق الخفيفة بهما .

---

(١) شرح المفصل مج٣ ج٧/ ٢٤٩

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤٣

يقول ابن يعيش: "وكل موضع تدخل فيه الشديدة فإن الخفيفة تدخل فيه أيضاً، إلا مع فعل الاثنين وفعل جماعة النساء، فإن الخليل وسيبويه[1] كانا لا يريان ذلك"[2] . أي لا يريان مباشرة النون الخفيفة للمضارع المسند إلى ألف الأثنين ونون النسوة .

وهذا هو مذهب جمهور البصريين[3] سوى يونس، ومنهم المبرد[4] والزجاجي[5] وتبعهم ابن مالك[6] واحتج هؤلاء من وجهين:

أحدهما أن السماع لا يشهد به، والقياس على الثقيلة متعذر، لأن كُلاً منهما أصل يفيد غير ما يفيده الآخر، ولا بد في الأصل المقيس عليه من اتحاد العلة فيهما وتماثل الحكمين[7] .

والثاني: أنا لو أدخلنا النون الخفيفة في فعل الاثنين لقلنا: اضربانْ زيداً، فكان يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه؛لأن الساكن الثاني هنا غير مدغم، ولسنا مضطرين إليها بحيث نصير إلى صورة نخرج بها عن كلام العرب، وكذلك إدخال نون التوكيد الخفيفة بفعل جماعة النساء يؤدي إلى اجتماع الساكنين على غير شرطه، وهما النون وألف الوصل الفاصلة[8] .

وذهب يونس بن حبيب البصري والكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة نحو اضربانْ واضربنانْ[9] .

فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنين: اضربا، وللجماعة من النساء: اضربْنا، وإذا وصل فعل الاثنين قال: اضربانِ الرجل: [10] .

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٢٦-٥٢٧

(٢) شرح المفصل مج٤ ج٩/١٤١

(٣) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص:١٣٢

(٤) المقتضب ١٩/٣

(٥) الجمل في النحو / ٣٥٧

(٦) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ٣/ ١٢٧

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب، ٦٨/٢

(٨) شرح المفصل مج٤ ج٩/ ١٤١-١٤٢

(٩) ائتلاف النصرة /١٣١

(١٠) المقتضب ١٩/٣

ويفصل ابن يعيش بقوله:" فإذا وقف على هذا النون على قياس قول يـونس قالوا: (اضربنا) و (هل تضربنا) فتمد مقدار ألفين، ألف الفصل والألف المبدلة من النون التي على حد ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [1] "[2] .

هذا هو قياس قوله، ونقل أبو حيان الأندلسي أن يونس زعم أنه تبدل النـون همزة، فتقول: اضرباء الغلام يا رجلان، واضربناء الغلام يا نسوة[3] .

وقد احتج هؤلاء من وجهين: [4]

أحدهما أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين فكذلك ها هنا.

والوجه الثاني: أن اجتماع الساكنين قد جاء في كلام العرب، لأن الألف فيها فرط مدٍّ، والمدُّ يقوم مقام الحركـة، وقـد قـرأ نـافع[5] :﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ﴾[6] بسكون الياء من (محياي)، فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء وقد حكى عن بعض العرب أنه قال: (التقت حلقتا البطان) [7] بإثبات الألـف مـع لام التعريف. وقد قرأ ابن ذكـوان[8] :﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [9]بنـون التوكيد الخفيفة(تتبعانْ).

وأنه قد تدغم هذه النون في ما بـعدها في نحو قولـك: اضـربا نُّعـمان، واضربانّي.

(١) العلق/ ١٥

(٢) شرح المفصل مج٤ ج٩/ ١٤٢

(٣) إرتشاف الضرب ١/ ٥٢٢

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف /٣٨٢

(٥) البحر المحيط ٢٦٢/٤

(٦) الأنعام/ ١٦٢

(٧) مجمع الأمثال ١٧٦/١ والمستقصي ٣٠٦/١

(٨) البحر المحيط ١٨٦/٥

(٩) يونس من الآية ٨٩

والبصريون يرون أن النون الثقيلة والنون الخفيفة كل منهما أصل في نفسه، والذي يدل على ذلك أن الخفيفة يوقف عليها بالألف[١] .

وأما قولهم أن الألف فيها زيادة مد فكان الزجاج ينكر ذلك ويقول: لو مدّ مهما مدّ – أي يونس– لم يكن إلا ألفاً واحدة[٢] .

ويؤيد ابن يعيش يونس في هذا الرأي فيقول: "والقول ما قاله يونس؛ لأنه يجوز أن يتفاوت المدّ، فيكون مداَ بإزاء ألف، ومداً بإزاء ألفين" [٣] .

وأما استدلالهم بقراءة من قرأ (محيايْ) فرُدّ بأن وجه هذه القراءة أنه نوى الوقف فحذف الفتح، وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل، إلا أن يُجرى: الوصل مجرى الوقف، وذلك إنما يجوز في حالة الضرورة[٤] .

وأما قوله تعالى: (تتبعانِ) فليس النون نون توكيد، ولا (لا) حرف نهي، وإنما النون نون إعراب علامةٌ للرفع، و(لا) حرف نفي، والجملة في موضع نصب على الحال والتقدير: فاستقيما غير متبعّيْن، أو تقدر جملة حالية، أي:وأنتما غير متبعين. [٥] .

وأما ما حُكي عن بعض العرب، فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه[٦] .

والأرجح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون من أن النون الخفيفة لا يجوز إلحاقها بفعل الاثنين وجماعة الإناث، لأن حذف الألف من فعل الاثنين لالتقاء الساكنين يلبس فعل الاثنين بفعل الواحد، وإن كُسرت النون لم يعرف أهي نون التوكيد أم نون الإعراب، ولو سكنت كان غير جائز.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/٥٢٥

(٢) شرح المفصل مج٤ ج٩/ ١٤٢

(٣) المصدر السابق مج ج٩ /١٤٢

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٣٨٢

(٥) ائتلاف النصرة /١٣٢

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٦٩/٢

المبحث الثالث

الحروف

ومن المسائل التي وردت في شرح ابن يعيش مما يتعلــق بــالحروف مــن المسائل الخلافية:-

حاشا الاستثنائية:

اختلف النحويون في حاشا الاستثنائية أهي فعلٌ أم حرف، وقد ابتــدر ابــن يعيش هذه المسألة برأي سيبويه فقال: "وأما حاشا فهو حرف جر عند ســيبويه[1] يجر ما بعده، وهو وما بعده في محل نصب بما قبله، وفيه معنى الاستثناء" [2] .

وهذا يعني أنا إذا قلنا: قام القوم حاشا زيدٍ، فــ (زيد) مجرور بـــ(حاشــا) والجار والمجرور في محل نصب على الاستثناء.

وهذا هو مذهب أكثر البصريين[3] ، فهي عندهم حرف دائمــاً بمنزلــة (إلا) لكنها تجر المستثنى، ومنهم الزجاجي[4] .

واستدلوا بأنها لا توصل بــ (ما) كــ(خــلا)، وبــأن الاسـم يــأتي بعــدها مجروراً[5] .

وذهب قوم إلى أنها تكون حرفاً فتجر كما ذهب سيبويه، وأنها تكون فعــلاً، وهذا هو مذهب الجرمي[6] والمبرد[7] وأبوعلي الفارسي[8] وابن جني[9] وتــبعهم من المتأخرين ابن مالك[10] والمرادي[11] وابن عصفور[12] .

---

(١) الكتاب، ٣٤٩/٢

(٢) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٤٣٠

(٣) مغنى اللبيب ١٤٣/١

(٤) الجمل في النحو، ٢٣٢/٢

(٥) الكتاب ٣٥٠/٢

(٦) الجني الداني /٥٦٢

(٧) المقتضب ٤٩١/٤

(٨) المسائل المنثورة /٦٧

(٩) اللمع في العربية، أبوالفتح عثمان بن جني، تح: سميح أبومعلي، دار مجدي لاوي للنشرن د.ط، ١٩٨٨م، ص:٦٧

(١٠) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، د.ط، د.ت، ص/١٠٥

(١١) الجني الداني: ٥٦٢

(١٢) المقرب ١٦٦/١

واستدل هؤلاء بأنه قد سمع: اللهمّ اغفرْ لي ولمنْ يسمعْ حاشا الشيطانَ وأبا الأُصبعْ[١]

إذ جاء المستثنى بها منصوباً (الشيطان).

وسمع أيضاً:

حاشا أبا ثوبانَ إنَّ بِهِ * ضَنًّا على المَلْحَاةِ والشَّتْمِ[٢]

فجاء المستثنى منصوباً (أبا ثوبان)

وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها ،أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم التام، فإذا قيل: قام القوم حاشا زيداً، فالمعنى جانب هو –أي قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم – زيداً.

واستدل المبرد على فعلية حاشا بتصرفها فتقول حاشيت وأحاشي، قال النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ * ولا أُحاشِي من الأقوامِ من أحدِ[٣]

وذكر ابن هشام أن المبرد قد توهمَ أن هذا مضارع (حاشا) التي يستثنى بها، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف[٤] .

وزعم الفراء أن (حاشا) فعلٌ ولا فاعل له، وأن الأصل في قولك حاشا زيداً: حاشا لزيدٍ فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها[٥] . ونسب هذا الرأي إلى جمهور الكوفيين[٦]، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه[٧] :

---

(١) من الرجز، بلا نسبة في المقرب١/١٦٦ ومغنى اللبيب١/ والجنى الداني/ ٥٦٢

(٢) من الكامل، للجميح الأسدي في الأصمعيات، ص٢١٨، والجنى الداني: ص٢٦٥.

(٣) من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه، تح: كرم البتساني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٣،د.ط، ص:٣٣.

(٤) مغني اللبيب ١٤٢/١

(٥) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٤٣٠

(٦) ارتشاف الضرب ٣١٩/٢

(٧) أسرار العربية، ابن الأنباري، ٢٠٨، ٢٠٩ مصدر سابق

الوجه الأول: أنه يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال بدليل قول النابغة: وما أحاشي من الأقوام من أحد.

والوجه الثاني: أنه يدخله الحذف، فقالوا في (حاشا لله) (حاش لله)، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف.

وقد ذكر المرادي وابن هشام أن هذين السببين ينفيان حرفيتها، ولكنهما لا يثبتان فعليتها، لأن الأسماء تشترك مع الأفعال في هذين الأمرين[1] .

والوجه الثالث: أن لام الجر يتعلق به في قولهم (حاشا لله) وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف، لأن الحرف لا يتعلق بالحرف.

يقول ابن هشام: "والصحيح أنها- أي هذه التي يدخلها الحذف- اسم مرادفٌ للبراءة من كذا، بدليل قراءة بعضهم[2]﴿ حَـٰشَ لِلَّهِ ﴾ [3] بالتنوين (حاشاً) كما يقال: براءةٌ لله من كذا"[4] .

وقد اضطرب رأي ابن يعيش في هذه المسألة، فأيد المبرد مرة في أنها تكون حرفاً وتكون فعلاً[5] ،ثم خالفه ووافق سيبويه في أنها حرف وحسب[6] ، ولم يوافق الفراء والكوفيين البتة.

وقد جعل المرادي[7] وابن هشام[8] لـ(حاشا) ثلاثة أقسام، اسم وفعل وحرف، أما الاسم فهو حاشا التنزيهية وهي التي يدخلها الحذف، وأما الفعل فهو حاشا التي تتصرف فيقال حاشيت وأحاشي، وهذه لا يستثنى بها، وأما الحرف فهو حاشا الاستثنائية.

---

(١) ينظر الجنى الداني: ٥٥٩-٥٦٠، ومغنى اللبيب ١/١٤٢

(٢) قرأ بها أبوالسمال، البحر المحيط ٥/٣٠٣

(٣) يوسف /٣١

(٤) مغنى اللبيب ١/١٤٢

(٥) شرح المفصل مج١ ج٢/ ٤٣٠

(٦) المصدر السابق مج٣ ج٨/٥٤٠

(٧) الجنى الداني ٥٥٨-٥٦١

(٨) مغنى اللبيب ١/١٤٢-١٤٣

ويبدو أن المتقدمين لم يفطنوا إلى هذه الأنواع فخلطوا بينهـا، ونشب هـذا الخلاف في أنها حرف أو فعل وهم يتحدثون عن حاشا الاستثنائية، والأرجح مـن هذه الآراء ما ذهب إليه سيبويه، أي أنها حرف يجر ما بعده، بدليل أنها لا توصل بـ(ما) كـ(خلا) و(عدا).

زيادة "ثـم"

ثم حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور، التشـريك فـي الحكـم، والترتيـب، والمهلة[١] ، يقول سيبويه: "ومن ذلك مررت برجلٍ ثم امـرأة، فـالمرور هاهنـا مروران، وجعلتْ (ثمَّ) الأول مبدوءاً به، وأشركت بينهما في الجر" [٢] .

وهذا هو مذهب الجمهور[٣] ، فهي تُشرك في الحكم، وتؤذنُ بأن الثاني بعـد الأول بمهلة.

ويرى الأخفش والكوفيون أن حكم التشريك قد يتخلف، فتقع زائدة ولا تكـون عاطفة البتة[٤] . واستدلوا على ذلك يقول زهير:

أراني إذا ما بتُّ بـتُّ علـى هـوى * فـثُمَّ إذا أصـبحتُ أصـبحتُ غاديـا[٥]

فقدروا زيادة (ثم) ويكون المعنى: فإذا أصبحت أصبحت غادياً.

وعلى ذلك تأولوا قولـه تعـالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْ ﴾[٦] .

فجعلوا (تاب) هي الجواب، و(ثم) زائدة.

وقد ذكر ابن يعيش رأيهم هذا وما استدلوا به عليه، ولم يعلق عليه بشيء.

---

(١) ينظر مغنى اللبيب ١٣٧/١ ، والجني الداني/ ٤٢٦

(٢) الكتاب ٤٣٨/١

(٣) الجني الداني /٤٢٦

(٤) ينظر شرح المفصل مج٣ ج٦١٥/٨، ومغني اللبيب ١٣٧/١، وشرح الاشموني ٣٦٢/٢

(٥) من الطويل وهو لزهير بن أبي سُلمى في شرح ديوانه، لأبي العباس. أحمد بن يحيـي، ثعلـب، الـدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٤٨هـ- ١٩٦٤، ص:٢٨٥

(٦) التوبة: ١١٨

وخُرج بيت زهير على زيادة الفاء لا ثم، يقول ابن جني: "كأنه قال: ثـــم إذا أصبحت أصبحت غادياً" (١) .

ويقول الدماميني "والبيت على زيادة الفاء، لأنها قد عهدت زيادتها في بعض المواضع بيقين ولم تُعهد زيادة (ثم) بيقين" (٢) .

وحملت الآية على تقدير الجواب، وتقديره: حتى إذا ضاقت علـــيهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم، وظنوا ألا ملجأ من الله إلا إليه، لجأوا إلـــى الله وتابوا، ثم تاب عليهم، أي: قبل توبتهم(٣) .

ويرد أبوحيان على استدلالهم بالآية السابقة بقوله: "و(إذا) إن كانت شـــرطية فجوابها محذوف.... ودعوى أن (ثم) زائدة، وجواب (إذا) ما بعد ثم بعيـــد جـــداً، وغير ثابت من لسان العرب زيادة ثم" (٤) .

ولم يتمسك الرضي بتقدير الجواب، بل أجاز حذف الحـــرف إذا لـــم يمكـــن التقدير فقال عن الآية: "ولا مانع من ارتكاب حذف المعطوف عليـــه، أي ألهمهـــم الإنابة ثم تاب عليهم، ولك ما جاء من مثله، فإن أمكن الاعتذار عنه فهـــو أولـــى، وإلا فليحكم بزيادة الحرف" (٥) .

والصحيح أن (ثم) في هذين الشاهدين ليست زائدة، والأوْلى أن يحكم بزيادة الفاء في بيت زهير، لأن الفاء تفيد الإشراك في الحكم بلا مهلة، وهناك مهلة مـــا بين ما هو قبل (ثم) وما هو بعدها، وكذلك الآية، لأنه التوبة جاءت بعد مرحلة من لجوئهم إلى الله، فلا يصح الحكم بزيادتها.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٦٤/١

(٢) شرح الدماميني على مغنى اللبيب، تقيُّ الدين أحمد بن محمد الشمني، المطبعة البهية بمصر، د.ط،د.ت، ص/٢٤٢

(٣) المصدر السابق/ ٢٤٢

(٤) البحر المحيط ١١٠/٥

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٤١٨/٤

"لَيْتَ" وعملها في ما بعدها

لم تجئ ليت في كلام العرب إلا حرف تمنٍّ لا غير، يحتاج عند البصـــريين إلى اسم منصوب وخبر مرفوع، كـــ(إنَّ) التي للتوكيد، فتقول ليت زيداً قائمٌ، وليت عبدَاللهِ ذاهبٌ[(١)] فهي من الحروف الخمسة المشبهة بالفعل، تحتـــاج إلـــى اســـمين فتنصب الأول وترفع الثاني.

وقد أجاز الفراء أن تنصب بها الاسمين جميعاً، فقال: ليت زيداً قائماً، علـــى معنى أتمنى زيداً قائماً، أو تمنيت زيداً قائماً، كأنه يلمح الفعل الـــذي نـــاب عنـــه الحرف فيعمله[(٢)] .

أي أنه ينصب بها الجزأين كما يُنصب بـــ(تمنيـــت) مـــن أفعـــال القلـــوب الجـــزأين، لأنها فـــي معناه، واستدل الفراء على ذلك بقولهم:

يا ليـــت أيـــــام الصـــــبا رواجـــــــــعا[(٣)] .

حيث عملت (ليت) في الخبر النصب (رواجعا)

وبقولهم:

ليت الشبابَ هو الرجيعَ علـــى الفتـــى * والشـــيبُ كـــان هـــو البـــديُّ الأوّلُ[(٤)]

فعملت (ليت) النصب في الجزأين كذلك.

ويرد ابـــن يعيش على هذا القول بقوله: "إنما هو علـــى حـــذف الخـــــبر، والتقـــدير: يـــا ليـــت أيـــام الصبا رواجعاً لنا، أو أقبلت رواجعا، وذلك لأنـــه لم يـــرد معنى الخـــبر، وإنما هو في حال تمنٍ لنفسه، أو لمن حـــلَّ عنـــده هـــــذا المحـــــل، فـــلذلك ســـاغ الحـــذف لدلالـــة هـــذا المعـــنى علـــى (لـــنا) فـــــي هـــذا الكلام" [(٥)] .

---

(١) رصف المباني في حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٩٧٥م، ص:٢٩٨

(٢) شرح المفصل مج٣ ج٨/ ٥٩٧

(٣) الرجز لرؤبة في شرح المفصل مج٣ ج٨/٥٩٧، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الجني الداني ص٤٩٢، ورصف المباني ٢٩٨ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤، ٢٣٥

(٤) من الكامل وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٥٢/٢،والجني الداني، ص٤٩٣، وشرح التسهيل ٩/٢

(٥) شرح المفصل مج٣ ج٨/ ٥٩٨

وهذا هو توجيه البصريين لهذا البيت[1]، فـ(رواجعا) عندهم حال، وعامله خبر ليت المحذوف، وليست خبراً لـ(ليت)، وذلك لأن معنى الخبر لم يرد، ومن هؤلاء ابن السراج[2] وتبعهم المالقي[3] .

وكان الكسائي يجيز نصب الاسمين بعدها بإضمار كان، والتقدير عنده في ليت زيداً قائماً، ليت زيداً كان قائماً، قال: لأن كان تستعمل هنا كثيراً،نحو قوله تعالى:﴿ يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ﴾ [4] . وقوله تعالى:﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾ [5] .

وقد روى ابن مالك عن الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع نصب فيه بعد شيءٍ من هذه الأحرف[6] أي أنه كان يقدر (كان) في كل موضعٍ نصب فيه الاسم الثاني بعد هذه الأحرف الخمسة.

وينكر الرضي هذا التوجيه بقوله: "وهو ضعيف لأن كان ويكون، لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلاً عليهما كما في قولهم إن خيراً فخير" [7] .

ويخالف ابن مالك الرضي في هذا الرأي، فيقدر كان في قولهم: يا ليت الشباب هو الرجيع، ويقول: "والأصل ليت الشباب كان الرجيع، فحذفت كان وأبرز الضمير، وبقى النصب بعده دليلاً، ومثل هذا من الحذف ليس ببدع، ويقوي ما ذهب إليه الكسائي، إظهار (كان) بعد (ليت) و(إن) كثيراً، كقوله تعالى:﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾ [8] ، و﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴾[9] ،و﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَسِيبًا ﴾[10]

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٤٩/٤

(٢) الأصول في النحو ٢٤٨/١

(٣) رصف المباني /٢٩٨

(٤) الحاقة /٢٧

(٥) النساء / ٧٣

(٦) شرح التسهيل ١٠/٢

(٧) شرح الرضي ٣٤٩/٤

(٨) النبأ /٤٠

(٩) النساء/ ٢٩

(١٠) النساء /٨٦

﴿ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴾ [1] .... فجاز إضمار كان هنا لكثرة إظهارها" [2] .

وابن يعيش ينكر توجيه الكسائي كما أنكر رأي الفراء، وابـــن مالـــك يؤيـــد الكسائي في تقدير كان في نصب كل اسم جاء بعد هذه الأحرف الخمسة منصوباً.

ونقل ابن مالك أن لغة بعض العرب نصب خبر (إن) وأخواتها[3] ، وزعـــم ابن سلام أنها لغة رؤبة وقومه[4] .

وأرى أن الوجه الأولي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكســـائي، لأن النقـــل الكثير يؤيده ويعضده، لاسيما أنه من كتاب الله تعالى.

---

(١) طه / ٣٥

(٢) شرح التسهيل ١٠/٢

(٣) ارتشاف الضرب ١٣١/٢

(٤) المصدر السابق ١٣١/٢

المبحث الرابع

الصرف

نتناول في هذا المبحث بعض المسائل مما يتعلق بالصرف ،أو ما يسميه ابن يعيش بالمشترك ، فمن هذه المسائل :

تصغير التعظيم:

فوائد التصغير عند البصريين أربع[(١)] : تصغير ما يُتوهم أنه كبير، نحو جبيل، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم: نحو سُبَيع، وتقليل ما يتوهم أنه كثير، نحو دُرَيهمات، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمناً أو محلاً أو قدراً، نحو قُبيل العصر، وبُعيد المغرب، وفُويق هذا، ودُوين ذاك.

وقد ذكر ابن يعيش منها ثلاثة وقال: "وزاد الكوفيون على معاني التصغير الثلاثة معنىً آخر وهو تصغير التعظيم" [(٢)] ،أي : التفخيم .

وذكر من أدلتهم قول الشاعر:

وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم * دويهيةٌ تصفرُّ منها الأناملُ[(٣)]

فقال (دويهية) والمراد تعظيم الداهية، إذ لا داهية أعظم من الموت.

وقول آخر:

فويقَ جُبَيْلٍ شاهق الرأسِ لم تكنْ * لتبلغَهُ حتى تكلَّ وتعْمَلا[(٤)]

فقال (جبيل) ثم قال: شاهق الرأس وهو العالي، فدلَّ على أنه أراد تفخيم شأنه.

وذكر ابن يعيش[(٥)] أيضاً أن من أدلتهم قولهم يا بنيّ ويا أخيّ ويريدون المبالغة.

---

(١) شرح الأشموني، ٣/ ٤١٥

(٢) شرح المفصل، مج٢ج٥/ ٥٣٩-٥٤٠

(٣) من الطويل، للبيد في ديوانه، تح: د. إحسان عباس، ط٢، الكويت ١٩٨٤م، ص:٢٥٦

(٤) من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه تح: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، ١٩٨٦م. ص:٨٧

(٥) شرح المفصل مج٢ ج٥/ ٥٣٩-٥٤٠

ثم يرد عليهم بقوله: "وهذا ليس من أصول البصريين، وجميع ما ذكروه راجع إلى معنى التحقير، فأما قولهم (دويهية)، فالمراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام، فحتف النفوس قد يكون بصغير الأمر الذي لا يؤبه له، وأما (فويق جبيل)، فالمراد أنه صغير العرض دقيق الرأس، شاق المصعد لطوله وعلوه، وأما بنيّ وأخيّ فالمراد تقريب المنزلة ولطفها" (١) .

أي أن التعظيم ليس من أغراض التصغير عند البصريين وابن يعيش، والشواهد السالفة مردودة إلى التحقير، فـ(دويهية) لا يراد منها تعظيم الداهية وهي الموت، بل المراد التحقير، وذلك "على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها، أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه" (٢) .(وفويق جبيل) ليس المراد التعظيم رغم وصفه بأنه (شاهق) "إذ لو كان عظيماً لاتسعت أطرافه وسهل على سالكه" (٣) .

وقد استدل الكوفيون على هذا المعنى–أيضاً– بقول عمر ﷺ في ابن مسعود: (كُنيِّفٌ مُلئَ علماً) (٤) ويقول بعض العرب: أنا جُذَيْلها المحكك وعُذيْقُها المرجَّب)(٥) .

واستوفى الصبان في حاشيته شرح هذين القولين قائلاً: "قوله (كُنيف) تصغير كِنْف، بكسر الكاف وسكون النون، وهو كما في القاموس وعاء أداة الراعي، أو وعاء أسقاط التاجر، شبه به ابن مسعود، بجامع حفظه لما فيه، وقوله (أنا جُذيلُها) تصغير جِذِل، بكسر الجيم وكسر الذال المعجمة، وهو العود الذي ينصب للإبل الجربى لتحتك به، والمحكَّك بفتح الكاف الأولى مشددة، هو الذي كثر الاحتكاك

---

(١) شرح المفصل مج٢ ج٥/ ٥٣٩-٥٤٠

(٢) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ١٩٢/١

(٣) المقرب، ابن عصفور، ص٢/٨٠

(٤) المصنف للإمام الحافظ أبي بكر عبدالرازق بن همام الصنعاني، تح: أيمن نصر الدين الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، كتاب الأشربة والظروف، باب العفو ٣٦٠/٩ ،برقم ١٨٥٠٧

(٥) شرح الأشموني ٤١٥/٣

به، أي: أنا ممن يُستشفى برأيه، كما تستشفي الإبل الجربى بالاحتكاك بهذا العود، وقوله (وعذيقها) تصغير عَذْق، بفتح العين المهملة، وسكون الذال المعجمة: النخلة، و(المرجَّب) بفتح الجيم المشددة من رجبته أي: عظمته، أو من الرُجبة بسكون الجيم وهو أن يبني حول النخلة الكريمة بحجارة أو خشب إذا خيف عليها لطولها أو كثرة حملها أن تقع، وتحوط بشوك لئلا يُرتقى إليها، وإنما كان التصغير في ذلك للتعظيم لأن المقام للمدح(١) .

إذن لا مانع من أن يكون من أغراض التصغير التعظيم وذلك لكثرة الشواهد الماثلة أمامنا، ولم يذكر ابن الانباري هذه المسألة، ولكنه أشار في إحدى مسائله إلى أغراض التصغير وذكر منها التعظيم، واستدل له بقول الشاعر:

وكل أناسٍ سوفَ تدخلُ بينهم * دويهيّةٌ تصفرُّ منها الأناملُ

ويقول: ولا داهية أعظم من الموت(٢) .

تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور

ذكر ابن يعيش أنه لا يجوز تحقير أيام الأسبوع، وكذلك أسماء الشهور نحو المحرم وصفر، واحتج لذلك بأن هذه الأسماء لم تتمكن تمكن زيد وعمرو ونحوهما من الأعلام، لأن العلم إنما وضع على شيء لا شريك له، وهذه الأسماء وضعت على الشهور والأسبوع ليعلم أنه الشهر الأول من السنة، واليوم الأول أو الثاني من الأسبوع، وذلك لا يختلف فيصغر بعضها عن بعض(٣) .

وهذا هو مذهب سيبويه(٤)، فلا يصغر عنده كل زمان يعتبر أولاً وثانياً وثالثاً. يقول في بيان عدم تمكنها: "ألا ترى أنك تقول: هذا اليوم وهذه الليلة، فيكون لما أنت فيه، ولما لم يأتِ ولما مضى، وتقول هذا زيدٌ وذلك زيدٌ، فهو اسم ما يكون معك وما يتراخى عنك، و(أمس) و(غد) لم يتمكنا تمكن هذه الأشياء، فكرهوا أن يحقروها.. وكذلك أول من أمس والثلاثاء والأربعاء.." (٥) .

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٢٨/٤
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف :١١٥
(٣) شرح المفصل مج٢ ج٥/ ٥٨٣
(٤) الكتاب ٤٧٩/٣- ٤٨٠
(٥) المصدر السابق ٤٨٠/٣

وجوَّز الكوفيون والجرمي والمازني تصغيرها(١)، وكـذلك ذهـب المبـرد مذهبهم إذ يقول في تفصيل تصغيرها: "وتقول في ما كان علماً من الأيام كـذلك، في تصغير سبت سُبيت، وفي تصغير أحد (أحَيْد) وفي الاثنين (ثُنيَّان)، لأن الألف ألف وصل، فهي بمنزلة قولك في (ابن) (بنيّ) وفي الثلاثاء (ثُليْثـاء) فـي قـول سيبويه، وفي قولنا (ثُليِّثاء)، لأنك إنما صغرت ثلاثاً، وفي الأربعـاء (الأُربيعـاء) وفي الخميس (الخميّس) وفي الجمعة (جُمَيْعه) وكذلك الشهور" (٢) .

وأشار بقوله (ثليْثاء) في قوله سيبويه، لأن مذهب سيبويه في نحو (جَلُـولاء) و(براكاء) و(قريثاء) مما ثالثه حرف مد،حذف الواو والألف والياء، فيقـول فـي تصغيرها (جُليْلاء) و(بُريْكاء) و(قريْثَاء) بالتخفيف، ومذهب المبرد إبقـاء الألـف والواو والياء، فيقول في تصغيرها (جُليّلاء) و(بُريّكاء) و(قريِّثاء) بالإدغام(٣) .

وقال بعض النحاة: إنك إذا قلت اليوم الجمعة أو السبت بنصب اليـوم، فـلا تصغر الجمعة والسبت، إذ هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة، وليس الغرض تصغيرهما، وقيل لا يجوز تصغير اليوم المنتصب لقيامه مقام وقع أو يقع، والفعل لا يصغر، وإذا رفعت اليوم فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرهما(٤).

وحُكي عن بعضهم عكس هذا القول، وهو جواز تصغير الجمعة والسبت مع نصب اليوم ، وعدم جوازه مع رفعه(٥) .

وزن سيِّد ونحوه

للعلماء في وزن سيِّد ونحوه ثلاثة مذاهب، أحدهـا أن وزنه فَيْعِل، فأصل سَيِّد سَيْوِد، اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة والأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء.

---

(١) شرح المفصل مج٢ ج٥/ ٥٨٣، وارتشاف الضرب ١/١٦٩

(٢) المقتضب ، ٢/ ٥٤٨

(٣) ينظر شرح الأشموني ٣/ ٤٢١

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ١/٢٩٤

(٥) المصدر السابق ١/٢٩٤

وهذا هو رأي ابن يعيش[١] ونسبه إلى المحققين من أهـل البصـرة، ومـن هؤلاء، الخليل وسيبويه[٢] وابن السراج[٣] وأبوعلي الفارس[٤] وابن جني[٥] وتبعهم الرضي[٦] .

وتمسك هؤلاء بأن هذا هو الظاهر من بنائه[٧] ،وأن هذا البناء اخـتصّ بـه المعتل دون الصحيح، ففَيْعِل في المعتل عاقب فيعَلاً في الصحيح، كما عاقبت فُعَلَة في المعتل جمع فاعل منه فَعَلة في الصحيح من جمعه، نحو قاضٍ وقضاة وكاتـب وكتبة[٨] ، واختصاصه بفعلولة نحو كينونة وقيدودة[٩] .

وذهب البغداديون إلى أن وزنه فَيْعَلٌ (بفتح العين)، نُقل إلى فَيْعِـل، (بكسـر العين)، لأن الحركة قد تقلب إذا غُير الاسم، وذلك كقولهم بِصريّ (بكسر الباء) في بَصريّ (بفتح الباء)، وأَمويّ (بفتح الهمزة) في أُمويّ (بضم الهمزة)، وقالوا دُهريّ (بضم الدال) في دَهريّ (بفتح الدال)، فكذلك غيروا حركة فيعَل[١٠] .

وثمة سبب آخر وهو أنه لا يوجد في الصحيح ما هو على وزن فيعِل، إنمـا هو فَيْعَل كضيغم وصيرف[١١] .

ورُدّ قولهم بأنه لو أرادوا فيْعلاً لتركوه مفتوحاً كما قالوا تَيَّحان وهيَّبان، حين ارادوا فيعلان[١٢] ، كما قال بعضهم:

---

(١) شرح المفصل مج٤ ج١٠/ ٤٢١

(٢) الكتاب ٣٦٥/٤

(٣) الأصول في النحو ٢٦٢/٣

(٤) التكملة، أبوعلي الحسن بن أحمد الفارسيّ، تح: د. حسن شاذلي، شركة الطباعة السعودية، الرياض،ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص:٢٦٠

(٥) المنصف شرح كتاب التصريف، ١٥/٢-١٦

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ١٥٢/٣

(٧) الإنصاف/ ٦٤٠

(٨) المنصف، ابن جني، ١٦/٢

(٩) شرح المفصل مج٤ ج١٠/ ٤٢١

(١٠) الكتاب ٤/ ٣٦٥

(١١) شرح المفصل مج٤ ج١/ ٤٢١

(١٢) الكتاب ٣٦٥/٤، وشرح المفصل مج٤ ج١٠/ ٤٢١

ما بـــــالُ عــيــني كـــالشـــعِــيب العيــَّنِ[1] .

فأبقاه على الفتح.

وذهب الفراء إلى أنه فعِيل، والأصل سوِيد، وإنما أعلوه لإعتلال فعلـــه فـــي ساد يسود، فأخرت الواو وتقدمت الياء، فصار سَيوِد، وقلبت الواو ياء[2] .

واحتج بأن فعيلاً له نظير في كلام العرب، وفيعِلٌ لا نظير لـــه، واعتبـــر أن طويلاً جاء شاذاً، لم يجئ على قياس طال يطول، ولو جاء لقالوا طيِّل كسيِّد[3] .

واحتج كذلك بأن جمع (هيِّن) أهوناء، وحكي سيبويه في جمع جيِّد أجـــوداء، وأفعلاء من جمع فعيل، فدلّ على أنه الأصل.

وردّ قولهم بأن وزنه (فعِيل) بأن (ياء) فعيل لا تتقدم على عينه في شيءٍ من الصحيح،وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثلـــه فـــي الصحيح، جاز أن يختص ببناء لا يوجد في مثله من الصحيح[4] .

وردَّ احتجاجهم بأهوناء وأجوداء، بأن جمع التكسير في هذا النحو لم يلتـــزم طريقة واحدة لأنه لا نظير له في الصحيح، فجمع سيِّد سادة، وسادة فَعَلة، وفعَلـــه، إنما هي جمع فاعل نحو كافر وكَفَرَة وفاسق وفَسَقَه، وقالوا ميْتٌ وأموات، وهو من جمع فَعْل كثوب وأثواب[5] .

والصحيح من هذه الآراء ما ذهب إليه الخليل والبصـــريون مـــن أن وزنـــه فيعِل، وإن لم يوجد هذا الوزن في الصحيح، فقد اختص به المعتل كمـــا اخـــتص بغيره من الأوزان والله أعلم.

---

(١) ديوان رؤبة /١٦٠

(٢) شرح المفصل مج٤ ج١٠/ ٤٢١

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٦٣٩

(٤) المصدر السابق /٦٤٣

(٥) المصدر السابق/ ٦٤٤

الفصل الخامس
آراء ابن يعيش التي انفرد بها
واختياراته النحوية

المبحث الأول: الأسماء
المبحث الثاني: الأفعال

الفصل الخامس

المبحث الأول

الأسماء

لم يكن ابن يعيش شارحاً لنص الزمخشري وحسب، بل كانت له شخصيته المستقلة في هذا الشرح، وعلى الرغم من أنه أيَّد البصريين في أكثر المسائل، لكنه لم يكن تابعاً لهم كلية، فقد أيَّد الكوفيين في بعض المسائل، وكانت له آراؤه واختياراته التي انفرد بها كذلك، ووضح رأيه فيها بعد عرضه للآراء الأخرى، وقد استخدم عباراتٍ تنمُّ عن كون هذه الآراء قد انفرد بها عن غيره، وذلك كقوله: والذي أراه، أو والصواب عندي، أو وعندي، أو والصحيح، وغيرها من العبارات، وأوردت هذه المسائل في قسمين قسم للأسماء وقسم للأفعال، ومن أبرز هذه المسائل التي كان له فيها رأي خاص:

تعريف معنى الابتداء:

اتفق البصريون والكوفيون على رفع المبتدأ، لكنهم اختلفوا في تحقيق الرافع له، فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان[١]،أي: المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ واحتج هؤلاء بأن كل واحدٍ منهما- أي المبتدأ والخبر- لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً، فلذلك عمل كل واحدٍ منهما في صاحبه[٢].. وقاسوا ذلك على (أي) في مثل قوله تعالى:﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [٣]، بنصب (أياماً) بـ(تدعوا) وجزم (تدعوا) بـ(أياماً)، فكان كل واحدٍ منهما عاملاً ومعمولاً، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [٤]، فـ(أينما) منصوب بـ(تكونوا) و(تكونوا مجزوم ب(أينما).

---

(١) أسرار العربية :٤٩ والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٠-٤١ بتصرف.

(٣) الإسراء:١١٠

(٤) النساء: ٧٨

وذهب البصريون[١] إلى أن العامل فيه هو الابتداء، وعلى رأسهم سيبويه[٢] وابن السراج[٣]، ثم اختلف البصريون في تعريف معنى الابتداء، فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية للإسناد إليه، ونسب هذا القول إلى سيبويه وجمهور البصريين[٤]. يقول السيرافي في شرحه للكتاب: "الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية ليخبر عنه، وهذه التعرية عاملة فيه" [٥].

ويجيب ابن يعيش عن هذا القول بقوله: "إن التعري لا يصح أن يكون سبباً، ولا جزءاً من السبب، وذلك أن العوامل توجب عملاً، والعدم لا يوجب عملاً، إذ لا بد للموجِبِ والموجَب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة" [٦]. فهو يرفض أن يكون معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، لأن التعري لا يختص بالمبتدأ ونسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة.

ويوضح أبو البركات الأنباري كيف يكون التعري عاملاً بقوله: "لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أماراتٌ وعلاماتٌ، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فتبين بذلك أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، فجاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً"[٧].

---

(١) شرح المفصل مج١ ج١/١٦٤

(٢) الكتاب. ٢/١٢٧

(٣) الأصول في النحو، ١/٥٨

(٤) أسرار العربية: ٤٩

(٥) شرح كتاب سيبويه، أبوسعيد السرافي، الحسن بن عبد الله المرزبان، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ٢/٤٥٦

(٦) شرح المفصل مج١ ج١/١٦٤

(٧) أسرار العربية: ٤٩

وقد ضرب السيرافي هذا المثل من قبل حين قال: "والتعرية قد تكون علامة في بعض الأماكن، كثوبين أبيضين متشابهين لرجلين، إذا علَّم أحدهما على ثوبه، وترك الآخر العلامة، كان تعريته من العلامة علامة له" [١].

وقد افترض ابن يعيش هذا الرأي بقوله: فإن قال قائل. ثم ذكر هذا التوجيه والتشبيه، وردَّ عليه بقوله: "هذا فاسدٌ، لأنه ليس الغرض من قولهم: إن التعري عامل، إنه معرفٌ للعامل، إذ لو زُعم أنه معرِّف لكان اعترافاً بأن العامل غير التعري" [٢].

وفسره بعضهم بأنه التعري من العوامل اللفظية[٣] . والقول الثالث لتعريف الابتداء هو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً، ونسبه العكبري إلي جمهور البصريين كذلك[٤]، وهو الظاهر من كلام سيبويه إذ يقول: "...وذلك قولك: عبد الله منطلقٌ، ارتفع عبدالله لأنه ذُكر ليبني عليه المنطلق" [٥]. إذ يعني ذلك أن عبدالله ارتفع لكونه ذكر أولاً ليبنى عليه الخبر (منطلق).

واحتج العكبري على أن العامل فيه أوليته واقتضاؤه ثانياً من وجهين[٦]:

أحدهما: أن هذه الصفة مختصة بالاسم، والمختص من الألفاظ عامل، فكذلك من المعاني.

والثاني: أن المبتدأ معمول ولا بد له من عامل، ولا يجوز أن يعمل في نفسه، لامتناع كون المعمول عاملاً في نفسه، كما يمتنع أن يكون الشيء علةً لنفسه، ولا يجوز أن يكون تعريه من العوامل اللفظية عاملاً؛ لأن ذلك عدم العامل، وعدم العامل لا يكون عاملاً.

---

(١) شرح كتاب سيبويه، ٢/٤٥٦-٤٥٧

(٢) شرح المفصل مج١ ج١ /١٦٤

(٣) المصدر السابق مج١ ج١/١٦٤

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٢٥

(٥) الكتاب ٢/١٢٧

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٢٦

ورُوي عن أبي إسحاق الزجاج "أن العامل في المبتدأ ما في النفس من معنى الإخبار عنه، قال: لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يُحدث به عنه، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ" (١).

ورُدَّ بأنه "لو كان الأمر كما زعم لوجب ألا ينتصب إذا دخل عليه عامل النصب، لأن دخوله عليه لم يغير معنى الإخبار عنه، ولوجب ألا يدخل مع بقائه، فلما جاز ذلك دلّ على فساد ما ذهب إليه" (٢).

وفسَّر الجزولي الابتداء بـ "جعل الاسم في صدر الكلام لفظاً، تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه، أو لإسناده، حتى يسلم من أن التجريد أمرٌ عدمي فلا يؤثر"(٣).

وقد أدلى ابن يعيش بدلوه في تعريف معنى الابتداء، بعد أن نقد الرأي الأول فقال: "والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم، وجعلك إياه أولاً لثانٍ كان خبراً عنه، والأولية معنى قائمٌ به، يكسبه قوةً إذ كان غيره متعلقاً به، وكانت رتبته متقدمة على غيره" (٤).

فالابتداء عنده اهتمام المتكلم بالمبتدأ وجعله إياه أولاً لثانٍ متعلقٍ به، وهذا المعنى ليس ببعيد من تفسير الجزولي المتقدم، حيث فسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً للإسناد إليه، وتبعهما الاشموني في هذا التفسير، إذ عرف الابتداء بأنه "الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً ليسند إليه"(٥).

ويدور تفسير ابن يعيش والجزولي في فلك القول الثاني من أقوال البصريين وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً.

وقد رُدَّ قول الكوفيين- أنهما يترافعان- من وجهين(٦):

---

(١) شرح المفصل مج١ ج١/١٦٤

(٢) أسرار العربية /٤٩

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٩٩/١

(٤) شرح المفصل مج١ج١/ ١٦٤-١٦٥

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٨٣/١

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٤٤

أحدهما: أن ما ذكروه يؤدي إلى محال، وذلك لأن العامل سبيله أن يُقدر قبل المعمول، وإذا قلنا: إنهما يترافعان، وجب أن يكون كل واحدٍ منهما قبل الآخر، وذلك محال.

والوجه الثاني: أن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عاملٌ غيره، لأن عاملاً لا يدخل على عاملٍ، فلما جاز أن يقال: كان زيدٌ أخاك، وإن زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك، بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر.

وأما قياسهم على (أيّ) و(أينما) في الآيات سالفة الذكر، فقد رُدّ بأنه "إنما عمل كل واحدٍ منهما في صاحبه لأنه عامل فاستحق أن يعمل، وأما ها هنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية، والأصل في الأسماء ألا تعمل فبان الفرق بينهما" [1].

وكان الأولى للكوفيين عندي الأخذ بالرأي القائل أن المبتدأ ارتفع لتجرده من العوامل اللفظية، كما قالوا به في رفع الفعل المضارع بأنه ارتفع بتجرده من النواصب والجوازم، فلا يكون ثم تضارب في آرائهم، ويكونوا قد التزموا منهجاً واحداً، وهذا في تقديري هو الأرجح من بين هذه الأقوال.

عامل الرفع في خبر المبتدأ

اختلف النحويون في تحقيق الرافع لخبر المبتدأ، كما اختلفوا في رافع المبتدأ من قبل فذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان[2]، أي أن الخبر يرتفع بالمبتدأ، وقد سبق تفصيل قولهم في المسألة السابقة، وأما البصريون فقد اختلفوا أيضاً في رافع الخبر، فذهب بعضهم[3] إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر؛ لأنه لما وجب أن يكون عاملاً في المبتدأ وجب أن يكون عاملاً في الخبر، قياساً على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ، وقال بهذا القول الزمخشري[4]والجزولي [5] من المتأخرين.

---

(١)الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٤٤

(٢) المصدر السابق/٤٠

(٣) أسرار العربية /٥٤

(٤) شرح المفصل مج١ج١/١٦٥

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥٨/١

وذهب آخرون إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر، ونسب هـذا القول إلى سيبويه[(١)] والمبرد[(٢)]، وقال به ابن السراج[(٣)].

واحتجوا بأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى إلا بهما، فدلّ على أنهما العاملان فيه.

وقد ردَّه ابن يعيش بما ردَّ به ابن الأنباري ، وهو قولـه: "ولا ينفـك مـن ضعف، وذلك من قبل أن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء ألاّ تعمل وإذا لم يكـن لها تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تـأثير لا تأثير لها"[(٤)]. وهي ألفاظ وعبارات أبي البركات نفسها.

وذهب قومٌ إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ عمل في الخبر[(٥)]، ونقل هذا القول عن سيبويه أيضاً وأبي علي الفارسي وابن جني[(٦)].

ورده ابن يعيش بقوله: "وهذا ضعيف لأن المبتدأ اسم، كما أن الخبـر اسـم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه، لأن كل واحـدٍ منهمـا يقتضـي صاحبه" [(٧)].وزاد عليه العكبري: "إن المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطـل بـدخول العامل اللفظي، لأنه لفظي أيضاً" [(٨)].

ويلاحظ أنه قد اختلف النقل عن سيبويه من أن رافعه الابتداء والمبتدأ جميعاً مرة، وأن رافعه المبتدأ مرة أخرى، يقول السيرافي: "ولسيبويه فيه عباراتٌ مختلفةٌ مشتبهةٌ، يوهم بعضها أن الخبر يرفعه المبتدأ، وذلك قوله: فإن المبني عليه يرتفـع به كما ارتفع هو بالابتداء [(٩)] ،يعني يرتفع بالمبتدأ ، ويوهم بعضه أن الابتداء يرفع

---

(١) أسرار العربية /٥٥

(٢) شرح كتاب سيبويه- السيرافي ٤٥٧/٢

(٣) الأصول في النحو ٥٨/١

(٤) شرح المفصل مج١ج١٦٥/١ والإنصاف في مسائل الخلاف /٤٢

(٥) أسرار العربية/ ٥٥

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥٨/١

(٧) شرح المفصل مج١ج١٦٥/١

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٨/١

(٩) الكتاب ١٢٧/٢

المبتدأ والخبر لقوله: وارتفع المنطلق- وهو يعني خبر المبتدأ- لأن المبني على المبتدأ بمنزلته [1]."[2].

فعباراته توهم فعلاً بأن رافعه المبتدأ مرة، وتوهم بأن رافعه الابتداء مرة أخرى، فلذلك جمعوا بينهما وقالوا رافعه الابتداء والمبتدأ جميعاً.

ولابن يعيش رأي يوهم ظاهره أنه قد انفرد به ولم يسبق إليه حيث يقول: "والذي أراه أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر على ما ذكر، كما كان عاملاً في المبتدأ ،إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلا أنه كالشرط في عمله. كما لو وضعت ماءً في قدرةٍ ووضعتها على النار، فإن النار تسخن الماء، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر، لا بها، فكذلك هنا" [3].

والحق أن هذا الرأي لأبي البركات ابن الأنباري، ذكره في كتابيه الإنصاف وأسرار العربية، يقول ابن الأنباري : "والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفك عنه، ورتبته ألا يقع إلا بعده،فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك هاهنا، والابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ" [4].

ويبدو أن ابن يعيش كان معجباً كل الإعجاب بأبي البركات الأنباري، الذي كان يأمل أن يتتلمذ عليه. وشد رحاله لهذا الغرض لكن الأجل سبقه إليه، فمات ابن الأنباري قبل أن يصل إليه ابن يعيش، فاستعاض عنه بكتبه، فأكب عليها وحفظ ما فيها، ويلاحظ ذلك في استخدامه لعباراته وألفاظه في كثير من المسائل.

---

(١) الكتاب: ١٢٧/٢

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤٥٧/٢

(٣) شرح المفصل مج١ج١٦٥/١

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف /٤٢-٤٣، وأسرار العربية /٥٥

إعراب الاسم المعرف بال التالي لـ (أيٌّ) في النداء:

اتفق البصريون على أنه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام إلا في موضعين[1] :

أحدهما الاسم الأعظم (الله)، وذلك على وجهين، على قطع الهمزة نحو: (يا أَلله) وعلى وصلها نحو: (يا الله)

والثاني: المنادى إذا كان جملة محكية نحو: يا المنطلق زيدُ، في رجلٍ سُمي بهذه الجملة.

ولا يجمع بينهما في غير ذلك إلا في ضرورة، ولا يجوز في السعة كراهة الجمع بين أداتي تعريف على شيء واحد، وقد سبق معالجة هذه المسألة في الفصل الفائت.

فإن قصد غير ذلك مما فيه الألف واللام تُوصِّل إليه بـ (أي) أو اسم إشارة، نحو قولك يا أيُّها الرجلُ، ويا هذا الرجلُ، أو بهما معاً وذلك قليل[2]، فـ (أيّ) منادى، و(الرجلُ) تابع مخصص له ملازم، لأن (أيّا) مبهم لا يستعمل بدون المخصص[3]،لكنهم اختلفوا في إعراب (الرجل) هل يجب رفعه حملاً على لفظ (أيٌّ)، أم يجوز مع ذلك نصبه حملاً على المحل، وكذلك اختلفوا في إعرابه في حال رفعه.

فالأكثرون على أن ذا اللام وصف لأيّ، وعلى رأسهم سيبويه إذ يقول:

" فـ(أيٌّ) ها هنا فيما زعم الخليل- رحمه الله- كقولك يا هذا الرجل، و(الرجلُ) وصفٌ له، كما يكون وصفاً لـ(هذا) وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لا تستطيع أن تقول: (يا أيّ) ولا يا (أيّها) وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو و(الرجل) بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: يا رجل" [4].فسيبويه لا يجيز في

(١) اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١/ ١٤٢٤هـ،٢ /٦٠٨

(٢) المقرب، ابن عصفور ١٧٦/١

(٣) اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ، ٦٠٩/٢

(٤) الكتاب ١٨٨/٢

(الرجل) إلا الرفع، لأن (أي) اسم مبهم يلزمه التفسير، فهو نعت مرفوع تابع لأي في اللفظ، لأن (أي) مبنيّ على الضم في محل نصب، والرجل هو المقصود بالنداء.

وتبعه من البصريين الزجاج[١]والزجاجي[٢]وابن عصفور[٣]، وتبعهم ابن الأنباري[٤]، وابن مالك[٥] والرضي [٦] والعكبري[٧].

وأجاز الأخفش[٨] أن تكون (أيّ) هذه موصولة، والمرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة (أيّ) وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى.

ورُدّ قوله بأنه "لو صحَّ لجاز ظهور المبتدأ ولكان أولى من حذفه، لأن كمال الصلة أولى من اختصارها، ولو صح ما قال لجاز أن يغني عن المرفوع بعد (أي) جملة فعلية وظرف، كما يجوز ذلك في غير النداء، وفي امتناع ذلك دليل على أن (أيّاً) غير موصولة" [٩].

قال الزجاج: وليس أحدٌ من البصريين يتابعه على هذا القول[١٠].

ويرى ابن يعيش أنه عطف بيان وليس نعتاً إذ يقول: "واعلم أن حقيقة هذا النعت وما كان مثله إنما هو عطف بيان، وقول النحويين أنه نعت تقريب، وذلك لأن النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سببه وهذه أجناس، فهي شرح وبيان للأول كالبدل والتأكيد، فلذلك كان عطف بيان ولم يكن نعتاً" [١١].

---

(١) معاني القرآن ٩٨/١

(٢) الجمل في النحو /١٥٠

(٣) المقرب ١٧٧/١

(٤) أسرار العربية /١٤٦

(٥) شرح التسهيل ٤٠٠/٣

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣٤١/١

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٧٧/١

(٨) ينظر شرح التسهيل ٤٠٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٤١/١

(٩) شرح التسهيل ٤٠٠/٣

(١٠) معاني القرآن ٩٩/١

(١١) شرح المفصل مج١ ج٢٥٥/١

فهو يرى أن "الرجلُ" من يا أيّها الرجلُ عطف بيان وليس نعتاً كما ذهب إلى ذلك جمهور البصريين، وحجته أن (الرجل) اسم جنس، وليس وصفاً لأن الوصف تحلية الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سببه، وربما يريد بذلك أنه مشتق.

والحق أنه لم يسبق إلى هذا الرأي، بل سبقه إليه ابن السيِّد البَطَلْيَوْسي، نقل ذلك السيوطي حيث قال: "وقيل إنه عطف بيان لا وصف قال ابن السيد لأنه ليس مشتقاً" (١).

وفصل ابن الصايغ(٢)بأنه إن كان مشتقاً فهو نعت، نحو: يا أيُّها الفاضل، وإن كان جامداً فهو عطف بيان، نحو: يا أيُّها الغلامُ.

وأجاز المازني(٣) النصب في (الرجل) قياساً على موضع المفرد المنادى لأن موضعه نصب، فحملت صفته على موضعه.

ورُدّ "بأن العرب لغتها في هذا الرفع ولم يرد عنها غيره، وإنما المنادى في الحقيقة (الرجل) ولكن (أي) صلة إليه" (٤).

والوجه الأوجه عندي ما ذهب إليه ابن الصايغ من أنه أن كان الاسم مشتقاً فهو نعت، وإن كان جامداً فهو عطف بيان.

أصل (ذا) الإشارية

يُستخدم "ذا" للإشارة إلى المذكر المفرد القريب، وقد اختلف النحويون في أصل وضعه، فذهب الكوفيون إلى أن الاسم منه إنما هو الذال وحدها، والألف مزيدة لتكثير الكلمة كراهية أن يبقى على حرف واحد، وحركوا الذال بالفتحة لالتقاء الساكنين وهما الذال والألف، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً(٥).

---

(١) همع الهوامع ٣/٥٠

(٢) اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ/٦٠٩-٦١٠

(٣) معاني القرآن، الزجاج ١/٩٨

(٤) المصدر السابق ١/٩٩

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٥، ٥٣٦ بتصرف

واستدلوا على ذلك بقولهم في التثنية (ذان) و(ذَيْن) فحذفوا الألف لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير(١)، ووافقهم السهيلي إذ يقول: "فالاسم في هذا الباب هو الذال وحدها دون الألف، خلافاً لبعض البصريين، يدل على ذلك سقوطها بالتثنية، وفي المؤنث إذا قلت (هذه)" (٢).

وقال البصريون هو ثلاثيّ الوضع، وألفه منقلبة عن أصل، ثم اختلفوا، فقال الأخفش: "هو من مضاعف الياء، لأن سيبويه حكي فيه الإمالة، فليس في كلامهم (حيوت)، فلامه أيضاً ياء، وأصله ذييَ، بلا تنوين لبنائه، محرك العين بدليل قلبها الفاً وإنما حذفت اللام اعتباطاً أولاً كما في (يد) و(دم) ثم قلبت العين ألفاً، لأن المحذوف اعتباطاً كالعدم، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين" (٣).

"وقيل وزنه فَعْل ساكن العين محذوف اللام، فأصله (ذيّ) على لفظ (حيّ) و(عَيٍّ)، ثم حذفت اللام لضرب من التخفيف، فقلب ياؤه ألفاً لئلا يشبه الأدوات"(٤).

وهذا مذهب جمهور البصريين(٥)، فهما يتفقان على أنه من مضاعف الياء، والمحذوف هو اللام، إلا أنهما يختلفان في وزنه، فالأخفش يذهب إلى أنه محرك العين، والجمهور على أنه ساكن العين، وقد نقل ابن الأنباري(٦) المذهب الأخير عن الأخفش أيضاً.

وذهب بعضهم(٧) إلى أن الأصل في (ذا) (ذَوَي). لأن باب (شَوَيتُ) أكثر من باب (حِييت) فحذفت اللام تأكيداً للإبهام، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(١) شرح المفصل مج٢ ج٣/٨٤

(٢) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، تح: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤م، ص/٢٢٧

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٧٦/٣

(٤) شرح المفصل مج٢ج٣/٨٣

(٥) المصدر السابق مج٢ج٣/ ٨٣

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٥٣٥

(٧) المصدر السابق/ ٥٣٥

وردّ بأن ما حُكي من الإمالة فيه يمنع أن يكون من باب (شويت) [١].

واستدل البصريون على أنه ثلاثي الوضع بما يلي[٢] :

- أنهم قالوا في تصغيره (ذياًّ) فأعادوه إلى أصله وهـذا شـأن التصـغير، وأصله (ذييًّا) بثلاث ياءات، ياءان من أصل الكلمـة، ويـاءٌ للتصـغير، فحـذفوا الأولى، وكان حذفها أولى لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصـغير، والثالثـة لـو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف، فتحرك، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة.

- غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه، كوصفه والوصف به، وتثنيته وجمعـه وتحقيره.

وردّ ابن يعيش ما استدل به الكوفيون من ذهاب ألفه في التثنية، بأنه "لم يكن لما ذكروه، وإنما حذفه لالتقائه مع حرف التثنية، فحذف لالتقاء السـاكنين، ولـم يقلبوه كما قلبوه في (رَحَيَان) لبعده من التمكن وعدم تصرفه" [٣].

وزيد عليه أن (ذان) ليس بتثنية (ذا)، بل صيغة موضوعة للتثنية، بدليل أنـه لا يتنكر كما يتنكر (زيد) إذا ثُني، فعلم أنه بمنزلة (أنتما) في أنه غير مثنى[٤].

ثم بعد أن عرض ابن يعيش هذه الآراء وأبرز حجج كل فريـق، وردّ علـى بعضهم قال: "على أنه لو ذهب ذاهب إلى أنه ثنائي، وليس له أصل فـي الثلاثيـة نحو (من) و(كم) من المبهمة، وأن ألفه أصل كالألف في (لدى) و(إذا) لـم أرَ بـه بأساً، لعدم اشتقاقه وبعده عن التصرف" [٥].

يدل قوله: ولو ذهب ذاهب، على أنه لا يعلم أحداً قال بهذا القول، فهو يذهب إلى أن (ذا) ثنائي الوضع، وأن ألفه أصلية، ويستدل على ذلك بعدم اشتقاقه وبعـده عن التصرف. ومن حججه أيضاً "أنك إذا سميت بـ(ذا) لقلت: هذا ذاءٌ، فتزيـدها

---

(١) ينظر شرح الرضي ٧٦/٣

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٧- ٥٣٨

(٣) شرح المفصل مج٢ج٨٤/٣

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب،أبو البقاء العكبري، ٤٨٦/١

(٥) شرح المفصل مج٢ ج٣/ ٨٤

ألفاً اخرى، ثم تقلبها همزة لاجتماع الألفين، كما تقول (لاءٌ) إذا سميت بـــ(لا)،ولو كان أصلها الثلاثية، ولامها ياءٌ لكنت تقول إذا سميت به: هذا ذايٌ، فتـــأتي باليـــاء الأصلية ولا تقلبها، لوقوعها بعد ألف أصلية، فأما الإمالة فإنما ســاغت فيـــه، لأن الألف قد تنقلب ياءً في (ذي) فإذا ثنيته قلت: (ذان) في الرفع وهذه الألف علامـــة الرفع، وقد انحذفت ألف الأصل لالتقاء الساكنين، دلّ على ذلك انقلابها في النصب والجر من نحو :رأيت ذين، ومررت بذين" [1].

فابن يعيش يستدل على ثنائية وضعه بـــ:

- عدم اشتقاقه وبعده عن التصرف.
- قولهم (هذا ذاءٌ) إذا سمي به، ولو كان ثلاثياً لامه ياءٌ لقالوا (هذا ذايٌ).
- قولهم (ذان) في الرفع، فالألف للتثنية، وحذفت الألـــف الأصـــلية لالتقـــاء الساكنين.

ولم يكن ابن يعيش هو أول من ذهب هذا المذهب، فقد سبقه السيرافي إلـــى ذلك، حيث قال:"(وذيًا) تصغير (ذا) ياء التصغير منه ثانية، وحق ياء التصغير أن تكون ثالثة، وإنما ذلك لأن (ذا) على حرفين ، فلما صغروا احتاجوا إلـــى حـــرفٍ ثالث، فأتوا بياء أخرى لتمام حروف المصغر، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة فصار ذييٌّ، ثم زادوا الألف التي تزاد في المبهم المصغر، فصار (ذييًا) فـــاجتمع ثـــلاث ياءات وذلك مستثقل، فحذفوا واحدة منها.." [2].

ولكن السيرافي لم يأت بما يؤيد كون (ذا) ثنائية الوضع كما فعل ابن يعـــيش من إيراده الحجج التي تويد ما ذهب إليه.

---

(١) شرح المفصل مج٢ج٣/٨٤

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢٢٧/٤

المبحث الثاني

الأفعال

بعد أن فرغنا من المسائل التي كان لابن يعيش فيها رأي انفرد به من باب الأسماء، ندلف إلى بعض المسائل من باب الأفعال والتي أدلى فيها بدلوه، وكان له فيها اختيارٌ خاص به. وهي قليلة إذا ما قيست بما سبق معالجته في المبحث الفائت..

*** توجيه قوله تعالى:** ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا ﴾[1] .

ابتدر ابن يعيش القول بأن آراء الجماعة قد اضطربت في هذا الآية، "فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل على نفي المقاربة، لأن (كاد) معناها قارب، فصار التقدير: لم يقارب رؤيتها وهو اختيار الزمخشري، والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله:﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ ﴾" [2] .

فهو يعتبر أن من قال بهذا الوجه: نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ، وذلك أن (كاد) معناها قارب، فقوله (لم يكد) أي لم يقارب، هذا هو المعنى، وأما اللفظ فلكاد في نظره توجيه خاص في النفي والإثبات يأتي في حينه.

ومنهم من قال التقدير: لم يرها ولم يكد، وهو رأي المبرد[3] والزجاج[4] وأبوحيان[5] والرضي[6] وابن مالك[7] والاشموني[8] . وذلك أن كاد في الثبوت تدل

---

(١) النور: ٤٠

(٢) شرح المفصل مج٣ ج٢/ ٤٠٣

(٣) المقتضب ٦٣/٣

(٤) معاني القرآن : ٤٨/٤

(٥) البحر المحيط ٤٢٤/٦

(٦) شرح كافيه ابن الحاجب ٢٢٤/٤

(٧) شرح التسهيل ١٩٩/١

(٨) شرح ألفية ابن مالك ٢٩٣/٢

على المقاربة، فإذا قلت: كاد زيدٌ يقوم، فمعناه مقاربة القيام ولم يلتبس بــه، فــإذا قلت: ما كاد زيدٌ يقوم، فمعناه نفي المقاربة، فهي كغيرها مــن الأفعــال وجوبــاً ونفياً[(١)] .ويقول ابن مالك في توضيح معنى كاد: "فإذا قيل: كــاد فــلانٌ يمــوت، فمقاربة الموت ثابتة، والموت لم يقع، وإذا قيل لم يكد يموت فمقاربة الموت منفيةٌ، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه بزيادة مبالغة، فقولك: لم يكد يموت أبلــغ في إثبات الحياة من قولك لم يمت" [(٢)] .

وقد ذكر ابن يعيش هذين الرأيين كلاً على حده، وأرى أنه لا اختلاف بينهما فعدم مقاربة الرؤية هو انتفاءٌ للرؤية ولمقاربتها. يقول الألوسي في توجيــه هــذه الآية: "أي لم يقرب من رؤيتها، وهي أقرب شيءٍ إليه فضلاً عن أن يراها" [(٣)] .

وزعم ابن الأنباري[(٤)] زيادة (يكد)، وقد أجاز الأخفش[(٥)] اســتعمال (كــاد) زائدة. والمراد لم يرها، ونُسب هذا الرأي إلى الكوفيين[(٦)] كذلك، وذكر ابن يعــيش رأيه بعد أن عرض جميع هذه الآراء فقال: والذي أراه أن المعنى أنه يراها بعــد اجتهادٍ ويأس من رؤيتها، واستدل على رأيه هذا يقول تأبط شراً:

فــأُبْتُ إلــــى فهــــمٍ وما كــــدت آئــــبا [(٧)] .

قال: والمراد: ما كدت أؤوب، كما يقال: سلمت وما كِدت اسلمُ، ألا ترى أنه آب إلى فهمٍ- وهو اسم قبيلة- بعد أن كاد لا يؤوب؟

وبقوله تعالى:﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [(٨)] .

---

(١) البحر المحيط ٤٢٣/١

(٢) شرح التسهيل ٣٩٩/١

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبوالفضل شهاب الدين السيد محمــود الألوســي البغدادي، ضبطه وصححه على عبدالباري عطية، دار الكتــب العلميــة، بيــروت، ط١/ ١٤١٥هــ- ١٩٩٤م، ٣٧٥/٩

(٤) البحر المحيط ٤٢٥/٦

(٥) شرح التسهيل ٤٠٠/١

(٦) شرح المفصل مج٣ ج٧/ ٤٠٣

(٧) من الطويل لتأبط شراً (ثابت بن جابر) في ديوانه ، جمع وتحقيق علي ذو الغفار، دار الغرب الإســلامي ط١، ١٩٨٤، ص:٩١ وعجزه: وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وشرح المفصل ٣٩٩/١

(٨) سورة البقرة: ٧١

وقال: "وقد فعلوا الذبح بلا ريب، فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كـان الفعل غير واقعٍ، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعـدها وقعـاً هـذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى" [١] .

ولذلك خطأ ابن يعيش من ذهب إلى أن المعنى: لم يرها ولم يكد بقوله: "وهو ضعيف، لأن لم يكد إن كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بـآخره، وذلـك أن قوله لم يرها، يتضمن نفي الرؤية، وقوله ولم يكد فيه دليل على حصول الرؤيـة، وهما متناقضان" [٢] .

وقد نسب الألوسي[٣] هذا الرأي إلى المبرد والفراء، وقد تقدم رأي المبـرد، وهو خلاف هذا الرأي، وأما الفراء فيقول: "وقال بعضهم إنما هو مثلٌ ضربه الله، فهو يراها، ولكنه لا يراها إلا بطيئاً كما تقول: ما كدت أبلغ إليك، وأنت قد بلغـت وهو وجه العربية" [٤] . فيكون الفراء قد سبق ابن يعيش إلى هذا التوجيه.

وقد استدل من زعم أن كاد ويكاد إذا دخل عليهما نفي فالخبر مثبت، وإذا لم يدخل عليهما نفي فالخبر منفي بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله:

إذا غيرَّ النأيُ المحبـينَ لـم يكـنْ * رسِيسُ الهَوَى من حبِّ ميـةَ يبـرحُ[٥]

وقولهم[٦] : نراه قد برح، حتى أدى ذلك إلى أن غيَّر ذو الرمة (لم يكدْ) إلى (لم أجدْ) أو (لم يكنْ) ويبدو أن هذا المعنى قد انتشر حتى أنه جعل لُغزاً فقيل:

أنحويٌّ هذا العصرِ ما هـي لفظـةٌ * جـرت فـي لِسـانيْ جُـرهُمٍ وثمـودِ
إذا استعملتْ في صورةِ الجحدِ أُثْبَتتْ * وإنْ أُثبتـتْ قامـتْ مَقَـامَ جُحُـودِ[٧]

---

(١) شرح المفصل مج٣ ج٧/ ٤٠٣

(٢) المصدر السابق مج٣ ج٧/ ٤٠٣

(٣) روح المعاني ٣٧٥/٩

(٤) معاني القرآن ٢٥٥/٢

(٥) من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ص: ١١٩٢ وشرح المفصل مج٣ ج٧/ ٤٠٣

(٦) ينظر روح المعاني ٩/ ٣٧٥، وشرح الرضي ٢٢٥/٤

(٧) شرح الاشموني ٢٩٢/١

وقد رُدّ ما استدل به ابن يعيش، أما قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ) "فكلام تضمن كلامين، مضمون كل واحدٍ منهما في وقت غير وقت الآخر، والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له" [1] .

ويقول الرضي: "إن إثبات الفعل مفهوم من القرينة، أي قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا) لا من (كَادُواْ)" [2] ، وعليه تكون القرينة في قول تأبط شراً هي (فأبت)

وقيل إن بيت ذي الرمة على الطريقة الأولى صحيح بليغ، لأن معناه إذا تغير حبُّ كل محبٍّ لم يقارب حبي التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيدٌ منه، فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح، بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح[3] ، وقد قال من سمع تلك الحكاية: أصابت بديهته وأخطأت روايته[4] .

والقول في هذه المسألة أنّ كاد نفيها نفيٌ وإثباتها إثبات، إلا إذا وجدت قرينة تدل على ثبوت مضمون خبرها بعد انتفائه ، كقولنا: نجا زيدٌ وما كاد ينجو.

تعدي الفعل "دخل" ولزومه

الفعل على ضربين[5] :لازمٌ ومتعد؛ فاللازم ما لا يفتقر بعد فاعله إلى محلٍّ مخصوص يحفظه كقولك: قام وجلس واحمرَّ وتدحرج، فإن اتصل به جارٌّ ومجرور، كقولك: جلست إليه، كان الجار والمجرور في موضع نصب، كأنك قلت: أتيته وعاشرته ونحو ذلك.

وأما المتعدي فما افتقر بعد فاعله إلى محلٍّ مخصوص يحفظه، وذلك على ثلاثة أضرب:

---

(١) شرح الأشموني ٢/٢٩٣

(٢) شرح الرضي علي الكافية ٤/ ٢٢٥

(٣) شرح الأشموني ٢/٤٩٣

(٤) شرح الرضي، ٢٢٥/٤

(٥) ينظر اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ ٣٢٥/١-٣٢٧، واللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، ٢٦٧/١-٢٦٨

أحدها لم تستعمله العرب إلا بحرف جر، كقولك: مررت بزيد، فلا يجوز إسقاط هذه الباء لأنها كالجزء منه، إلا في ضرورة الشعر كقوله:

تمـرُونَ الديارَ ولـمْ تعوجوا * كلامُكـمُ علـيّ إذَنْ حَـرامُ(١)

فالمراد: تمرون بالديار

والضرب الثاني: يستعمل بحرف جرٍّ تارةً، وبغير حرف جر أخرى، وكل ذلك اختيار، كقولك نصحتك ونصحت لك، وشكرتك وشكرت لك، ووزنتك ووزنت لك، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾(٢) .

ومنه قول الشاعر:

أمرتُك الخيرَ فافعلْ مـا أُمـرتَ بـهِ * فَقَـدْ تركتُـكَ ذا مـالٍ وذا نَشَـبٍ(٣)

فالشاهد فيه (أمرتك الخير) و(أُمرت به)، فإن العبارة الأولى قد تعدى فيها الفعل الذي هو (أمر) إلى مفعولين بنفسه، وفي العبارة الثانية تعدى إلى الأول منهما بنفسه، وهو النائب عن الفاعل، وإلى الثاني بحرف الجر.

والضرب الثالث ما يتعدى بنفسه إلى مفعول أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة مفاعيل.

وقد اختلف النحويون في الفعل (دخل)، أهو من قبيل الأفعال اللازمة أم الأفعال المتعدية، وذلك أنه وُجد يتعدى أحياناً بنفسه، فيقال: دخلت البيت، ويتعدى بـ (إلى) أو (في) أحياناً أخرى فيقال: دخلت في البيت أو إلى البيت.

جعل سيبويه قولهم: ذهبت الشام من الشاذ، لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، وجعل دخلت البيت مثله(٤). أي في

---

(١) من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص: ٢٧٨

(٢) المطففين/ ٣

(٣) من البسيط لعمرو بن معديكرب الزبيدي في ديوانه: شعر عمرو بن معديكرب جمعه مطاع الطرابيشي،مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق، ط٢م ١٩٨٥م، ص:٦٣

(٤) الكتاب ٣٥/١

الشذوذ.. وذلك يعني أن استخدام الفعل (دخل) متعدياً بنفسه شاذ عند سيبويه ووافقه في ذلك السيرافي[1] والأعلم[2] والفارسي والجرجاني[3] . والرضي[4] .

وقد ردَّ على سيبويه ذلك من وجهين:

أحدهما : أنه قيل ليس (ذهبت الشام) مثل (دخلت البيت) لأن الشام اسم موضع بعينه وكل مكان كان مبنياً فهو بيت، والبيت أعم[5] .

وذلك يعني أن البيت أعم من الشام لأنه يقع على ما كان مبنياً، فهو اسم مكان فيجوز تعدي الفعل إليه.

وقد ردّه الأعلم بقوله: "ولم يذهب سيبويه حيث ذهب هذا الراد عليه، لأن سيبويه إنما أراد أن يرينا أن (ذهبت الشام) شاذ، والأصل فيه استعمال حرف الجر، كما أن (دخلتُ البيتَ) كذلك، وإن كان البيت أعم من الشام" [6] .

والوجه الآخر ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي[7] من أن (دخلت) فعل يتعدى بحرف وبغير حرف، تقول دخلته ودخلت فيه، كما تقول جئتك وجئت إليك، وتعلقتك وتعلقت بك، على أنه مفعول به كزيد وعمرو، ومن الأفعال ما يكون هكذا.

فأبوعمر الجرمي يذهب إلى أن الفعل (دخل) فعل من قبيل الأفعال التي تتعدى تارة بحرف وتارة بغير حرف، وهو ما ذهب إليه المبرد أيضاً، فـ (دخلت البيت)، عنده مثل (عمرت الدار) و(هدمت الدار) و(أصلحت الدار)؛ لأنه فعلٌ

---

(١) شرح كتاب سيبويه١/ ٢٧١

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (الأعلم الشنتمري) تح: رشيد بلحبيب ، المغرب،إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تح: د.كاظم بحر، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م، ١/٥٩٧-٥٩٨

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٤/١٣٩

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري ١/ ٢٤٩

(٦) المصدر السابق ١/ ٢٤٩

(٧) شرح كتاب سيبويه ١/٢٧٢

وصل منك إليها مثل ضربت زيداً[١] واستدل على ذلك بقولـه تعـالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [٢] .

وقد استدل أصحاب سيبويه على أن (دخلت البيت) قد حذف منه حرف الجر وهو يراد بما يلي[٣] :

- أنه يقال: (دخلت في الأمر) و(دخلت في كلام زيد)، ولا يجـوز: دخلـت الأمر ولا دخلت كلام زيد.

- أن الدخول نقيض الخروج، والخروج لا يكـون إلا بحـرف جـر. وزاد أبوعلي الفارسي[٤] أن مصدره على فعول.

ويوافق ابن يعيش سيبويه في هذه المسألة، أي أن الفعل (دخل) مـن قبيـل الأفعال اللازمة وإنما يتعدى بحرف الجر، نحو: دخلت إلى البيت، وقد يحذف منه حرف الجر توسعاً لكثرة الاستعمال، وهو يستدل بما استدل به من سـبقوه وهـو قوله: "والذي يدل على ذلك، أن مصدره يأتي على (فُعول) نحو الدخول، وفعـول في الغالب إنما يأتي من اللازم نحو القعود والجلوس" [٥] .وهو ما ذكره أبـوعلي، لكنه ابتدر كلامه بقوله: (والصواب عندي...) مما يوهم أنه سبق إلى هذا الرأي.

زيادة التاء للفرق بين الكثير والقليل في التأريخ ونحوه

قال ابن يعيش: "اعلم أن هذا الشيء قد استعملته العرب استحساناً للفرق بين القليل والكثير، فيقولون الأجذاع انكسرن والجذوع انكسرت، فيؤنثون الكثير بالتاء، والقليل بالنون، ومنه قولهم في التأريخ: لخمس خلون، وأربع بقين، ولخمس عشرة خلت، ولثلاث عشرة بقيت" [٦] .

---

(١) المقتضب ٥٥٦/٤

(٢) الفتح/ ٢٧

(٣) شرح كتاب سيبويه ٢٧٢/١

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٥٩٩/١

(٥) شرح المفصل مج٣ج٧/٣١٠

(٦) المصدر السابق مج٢ ج٥/ ٥٢٦

فقوله: يؤنثون الكثير بالتاء، يعني قولهم: الجذوع انكسرت، وذلك أن جذوع على زنة (فعول) وفعول من جموع الكثرة، وقوله: والقليل بالنون، يعني قولهم: الأجذاع انكسرن، لأن أجذاع جمع جذع على زنة (أفعال) و(أفعال) من أوزان جموع القلة.

وأما في التاريخ فقال أبوحيان الأندلسي(١) :إن التاء قد تقع مكان النون والعكس، فتقول: لثلاث خلت إلى عشر خلت، ولإحدى عشرة خلون إلى تسع عشرة خلون.

وقد قيل في تعليل ذلك -أي تغليب التأنيث بالنون مع القليل وبالتاء مع الكثير- أقوال، ذكر ابن يعيش أن أقربها ما ذهب إليه الجرجاني، وهو "أن التأنيث فيها لمعنى الجماعة ، والكثرة أذهب في معنى الجمعية من القلة، والتاء حرفٌ مختص بالتأنيث فجعلت علامةً فيما كان أذهب في معنى الجمعية، والنون فيما هو أقل حظاً في الجمعية؛ لأن النون لا تَرِدُ للتأنيث خصوصاً، وإنما ترد على ذواتٍ صفتها التأنيث" (٢) .

فهو يرى أن جموع الكثرة أذهب في معنى الجمع لذلك خصت بالتاء المختصة بالمؤنث، وخصت جموع القلة بالنون لأنها غير مختصة بالمؤنث، فقد تقع على ذواتٍ صفتها المؤنث.

ويقول الزجاجي فيما يتعلق بالتأريخ: "فإذا ميزت العدد بواحد -يعني مفرد-، أفردت الإخبار عنه: كقولك: كتبت لإحدى عشرة ليلة خلت من الشهر.. وإذا فسرته بجمع جمعت الخبر عنه فقلت لأربع خلون ولعشر بقين" (٣) .

ويحمل الرضي على ذلك تفسير الضمير مع جموع القلة والكثرة من قولهم الأجذاع انكسرن والجذوع انكسرت، فيقول: "لأنك لو صرحت بعدد القلة، أي من ثلاثة إلى عشرة لكان مميزة جمعاً، نحو ثلاثة أجذاع وجعل ضمير الجذوع، وهو

---

(١) ارتشاف الضرب ٣٧٥/١

(٢) شرح المفصل مج٢ج٥/ ٥٢٦

(٣) الجمل في النحو /١٤٦

جمع كثرة، ضمير الواحدة، لأنك لو صرحت بعدد الكثرة أي: ما فـوق العشـرة لكان مميزة مفرداً نحو ثلاثة عشرة جذعاً" [1] .

وقد كان لابن يعيش رأيٌ منفرد في هذه المسألة مخالفٌ للـرأيين السـابقين، فقال: "والذي عندي في ذلك أن بناء القلة قد جرى عليه كثير من أحكام الواحد، من ذلك جواز تصغيرها على ألفاظها، نحو : أجيمال وأثيَّاب، ومنها جواز وصف المفرد به من نحو: برمةُ أكسارٍ وثوب أسمال، ومنها عود الضمير إليه مفرداً من نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾ [2] ، فلما غلبـت علـى القلـة أحكام المفرد، عبروا عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع لئلا يتـوهم فيهـا الإفراد"[3].

فهو يرى أن جموع القلة قد جرت عليها كثير من أحكام المفرد مثل جـواز تصغيرها على ألفاظها، وجواز وصف المفرد بها، وعود الضمير إليهـا مفـرداً، فلذلك عبروا عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع ليظهر فيها الجمع ولا يتوهم فيها الإفراد.

ويبدو لي أن التفسير الذي ذكره الرضي هو الصواب، وذلك أنا إذا وضـعنا مكان جمع القلة عدداً لكان مميزه جمعاً لذلك عبر عنه بالنون، ولو صرحنا بعـدد الكثرة أي ما فوق العشرة لكان مميزه مفرداً، فلذلك عبر عنه بالتاء.

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٨٤/٣

(٢) النحل /٦٦

(٣) شرح المفصل مج٢ ج٥/ ٥٢٦

الخاتمة:

الحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلوات الزاكيات المباركات على الرحمة المهداة والنعمة المسداة، سيدنا محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد هذا التطواف مع النحو الكوفي في شرح المفصل لابن يعيش، الذي استغرق خمسة فصول، عرضت فيها ما استطعت تقصيه من النحو الكوفي في شرح المفصل، ولا أدعي أني قد استوفيت جميع المسائل، فإني أورد أبرز وأهم النتائج التي توصلت إليها:

- يصور كتاب "شرح المفصل" عقلية ابن يعيش الفذة الجبارة، ويعكس غزارة علمه ووفرة محصوله، وسعة اطلاعه على لغة العرب، فقد حوي شتى العلوم كالنحو والصرف واللغة والبلاغة والأدب والتفسير والحديث والقراءات وغيرها، لذلك كثر المنقول عنه في كتب المتأخرين.

- لم يكن لابن يعيش – على غزارة علمه هذا- أساتذة مشهورون أو معروفون في النحو في ذلك الزمان، وإنما اعتمد على نفسه في تعلم النحو من الكتب النحوية المتاحة بين يديه، فكان تلامذته أشهر بكثير من أساتذته.

- اتسم أسلوب ابن يعيش بالبساطة وعدم التعقيد، مع التوسع في الشرح في غير ما إملال، وعدم ميل إلى التكرار.

- أفاد ابن يعيش في شرحه هذا من كتب النحويين السابقين، لكنه أفاد في بسط الحجج والبراهين من كتابي الإنصاف في مسائل الخلاف وأسرار العربية لابن الأنباري، فقد استعار بعض عباراته وألفاظه لكنه لم يذكر هذه الكتب.

- كان استدلال ابن يعيش بالحديث الشريف قليلاً إذا ما قيس بكونه محدثاً رُوي عنه الحديث.

- حفظ لنا (شرح المفصل) جانباً كبيراً من التراث البصري والكوفي، والتراث النحوي بصفة عامة، من خلال ذكره – إلى جانب المسائل النحوية- كثيراً من المصطلحات النحوية البصرية والكوفية.

– لم يستخدم ابن يعيش من مصطلحات الكوفيين إلا مصطلح (الخفض) مفضلاً له على المصطلح البصري (الجر).

– بعد استقراء مصطلحات الكوفيين التي أوردها ابن يعيش اتضح أن الكوفيين استفادوا في مصطلحاتهم كثيراً من مصطلحات الخليل بن أحمد الفراهيدي.

– ذكر ابن يعيش مسألتين احتج الكوفيون فيهما بالحديث النبوي الشريف هما: علة بناء "الآن" وأن فعل الأمر مقتطع من المضارع وهي جملة ما احتجوا به عموماً.

– للكوفيين آراءٌ مرجوحة على البصريين بناء على كثرة المنقول فيها.

– أيّد ابن يعيش الكوفيين في مسألتين من المسائل التي تم عرضها في هذه الدراسة .

– كان ابن يعيش بصرياً، وذلك لتبنيه آراءهم واستخدامه مصطلحاتهم، وحديثه بلسانهم، ووصفه إياهم بـ (أصحابنا)

– تُوهم بعض عبارات ابن يعيش أنه إنفرد برأيه في مسألة بعينها، ولكن بعد الاستقراء من كتب النحو، تبين لي أنه قد سُبق إلى أكثرها.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

م	الآيــــــــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
	الفاتحة		
١.	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	٥	٨٠
٢.	﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	٨	٦٨
	البقرة		
١.	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾	١١	٨٤
٢.	﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾	١٩	٦٨
٣.	﴿ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾	٢١	٧٧
٤.	﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾	٧١	٢٢٥
٥.	﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾	٨٩	٥٨
٦.	﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ ﴾	١٩٧	٧٠
٧.	﴿ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ ﴾	٢١٣	٨١
٨.	﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾	٢١٧	٧٦
٩.	﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ ﴾	٢٤٥	٦٢
١٠.	﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	٢٤٩	١٦٥
١١.	﴿ فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ ﴾	٢٨٣	٧٤
	سورة آل عمران		
١.	﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ﴾	٩	٨٢
٢.	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ ﴾	٩٧	٦٤
٣.	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ ﴾	١٥٩	٦١
٤.	﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾	١٩١	٦٣

م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
سورة النساء			
١.	﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾	١	٣٠، ٧٤، ٧٥، ٨٥
٢.	﴿ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَىۡءٍ مِّنۡهُ نَفۡسًا ﴾	٤	٦٨
٣.	﴿ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾	٢٤	١٥٠
٤.	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمًا ﴾	٢٩	٢٠٢
٥.	﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾	٧١	٧٩
٦.	﴿ يَـٰلَيۡتَنِى كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾	٧٣	١٩٠، ٢٠٢
٧.	﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾	٧٨	٢١١
٨.	﴿ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ أَوۡ رُدُّوهَآۗ ﴾	٨٦	٦١
٩.	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٍ حَسِيبًا ﴾	٨٦	٢٠٢
١٠.	﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾	٩٠	٧٦، ١٨٣
١١.	﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ ﴾	١٥٧	٧٧
١٢.	﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِى ٱلۡكَلَـٰلَةِۚ ﴾	١٧٦	١٢٠
سورة المائدة			
١.	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأَخِرِ ﴾	٦٩	١٦٣
٢.	﴿ هَدۡيَۢا بَـٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾	٩٥	٧٨
سورة الأنعام			
١.	﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَـٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ ﴾	١٣٧	٤٨، ٧٤، ٧٥، ٨٨، ١٤٥
٢.	﴿ قُلۡ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحۡيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَـٰلَمِينَ ﴾	١٦٢	١٩٤

م	الآيـــــــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
	الأعراف		
١.	﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾	١٠	٨٦
٢.	﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾	٤٤	٧٠
٣.	﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا ﴾	٥٣	١٩٠
	الأنفال		
١.	﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ ﴾	٣٢	٦٠
	التوبة		
١.	﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾	١٠٨	١٢٥
٢.	﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾	١١٨	١٩٩
	يونس		
١.	﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾	٥٨	١٠٣
٢.	﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٨٩	١٩٤
	هود		
١.	﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	٤١	٨٠
٢.	﴿ وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ ﴾	٤٤	٨٥
٣.	﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾	٦١	٦٦
٤.	﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾	٨١	٨٢
	يوسف		
١.	﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾	٣١	٨٤
٢.	﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾	٣١	١٩٨
٣.	﴿ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾	٧٦	٨٠

م	الآيـــــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
٤.	﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾	٧٦	٨٤
	إبراهيم		
١.	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾	٤٧	٧٥، ١٤٥
	النحل		
١.	﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً﴾	٦٦	٢٣٢
٢.	﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾	٩٦	٦١
	الإسراء		
١.	﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾	٢٣	١٧١
٢.	﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾	٤٧	٧٩
٣.	﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١١٠	٢١١
	الكهف		
١.	﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾	٣٥	١٧١
٢.	﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾	٣٨	١٢٨
٣.	﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٩٦	١٢٠
	مريم		
٤.	﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾	٢٤	٨١
٥.	﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾	٩٣	٧٨
	طه		
٦.	﴿إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾	٣٥	٢٠٣
٧.	﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾	٨١	١٩٠
	الحج		
١.	﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾	١٥	٨٣
٢.	﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ﴾	٢٩	٨٣

م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
	المؤمنون		
١.	﴿ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴾	٢٩	٨٠
	النور		
١.	﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ ﴾	٤٠	٧٨، ٢٢٤
	النمل		
١.	﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ بِمَا ظَلَمُوٓا۟ ۗ ﴾	٥٢	٦٨
	العنكبوت		
١.	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۖ ﴾	٥٧	٧٨
	الروم		
١.	﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ ﴾	٢٧	٧٨
	الأحزاب		
١.	﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ ﴾	١٨	٧٨
٢.	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ ﴾	٥٦	١٦٣
	سبأ		
١.		٩	٨١
٢.	﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾	٣١	٧٦، ١٤٩
٣.	﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ ﴾	٣٧	٧٩
	الصافات		
١.	﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ * وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾	١٠٣ – ١٠٥	١٢٩
	ص		
١.	﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾	١١	٦٢

م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
	الزمر		
١.	﴿ فَرَّطتُ فِي جَنبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴾	٥٦	٨١
٢.	﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا ﴾	٧٣	١٣٠
	الأحقاف		
١.	﴿ هَٰذَا عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ بَلۡ هُوَ مَا ٱسۡتَعۡجَلۡتُم بِهِۦۖ ﴾	٢٤	٧٧
	الفتح		
١.	﴿ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾	٢٧	٢٣٠
	الذاريات		
٢.	﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا ﴾	١٧	٦٢
	النجم		
١.	﴿ فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ﴾	٩	٤٤
	الرحمن		
١.	﴿ فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ ﴾	٣٩	٨٠
	الواقعة		
١.	﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾	١٠	٦٩
	الحديد		
١.	﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾	٢٩	١٨٨
	المجادلة		
١.	﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ ﴾	٢	٨٤
٢.	﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾	١٩	١٢٣
	التحريم		
١.	﴿ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾	٤	٧٧
	الملك		
١.	﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ﴾	٨	٧٠

م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
٢.	﴿ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ ﴾	٩	٧٠
	الحاقة		
١.	﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾	١٩	١٢٠
٢.	﴿ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴾	٢٧	٢٠٢
	النبأ		
١.	﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا ﴾	٤٠	٢٠٢
	المطففين		
١.	﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾	٣	٢٢٨
	الليل		
١.	﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ﴾	١٩-٢٠	٧٧
	العلق		
١.	﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾	١٥	١٩٤
	الإخلاص		
١.	﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	٥٩
٢.	﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾	٣	٧٩

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الشواهد الشعرية

البيت	البحر	القائل	الصفحة
فتجمــعُ أيمــنٌ منــا ومــنكم * بمقســـمةٍ تمــورُ بهـــا الــدماءُ	الوافر	زهير	١١٨
رددتُ بِمثلِ السَّيِدِ نهـدٍمقلَّصٍ * كَمِـيشٍ إذا عِطفــاهُ مــاءً تحلّبــا	الطويل	ربيعة بن مقروم	١١٢
حتــى إذا امــتلأتْ بطــونُكُمُ * ورأيـــــتُمُ أبنـــــاءَكُم شَـــبُّوا	الكامل	الأسود بن يعفر	١٢٩
وقَلَبْــتُمُ ظَهْــرَ المِجَــنَّ لنَــا * إنّ الغَــدُورَ الفــاحشُ الخــبُّ	الكامل	الأسود بن يعفر	١٢٩
لكنَّه شاقَهُ أن قِيــلَ ذا رجــبُ * يا ليتَ عِـدةَ حــولٍ كُلِّــه رجــبُ	البسيط	عبدالله بن مسلم	١١٣
وكلُّ من ظنَّ أنَّ الموتَ مخطِئُهُ * مُعَلَّــلٌ بســواءِ الحــقّ مكــذوب	البسيط	أبودؤاد الإيادي	١١٤
فبيناهُ يشري رحلَهُ قــال قائــلٌ * لمن جمــلٌ رخــوُ المــلاطِ نجيــبُ	الطويل	العجير السلومي	١٥٦
أبا عرو لا تبعدْ فكلُّ ابنِ حــرةٍ * ســيدعُوه داعـــي مِيتـــةٍ فيجيــبُ	الطويل	–	١٧٩
فمنْ يكُ أمسى بالمدينة رحلُــهُ * فـــإنِّي وقيـــارٌ بهـــا لغَريـــبُ	الطويل	ضابئ البرمجي	١٦٣
أتهجرُ ليلَى بــالفراق حبيبَهــا * وما كــانَ نفســاً بــالفراق تطيــبُ	الطويل	المخبل السعدي	١١٠
ومُصْــعَبُ حــينَ جــدَّ الأمــــ * ـرُ أكبرُهـــــا وأطيبُهـــــا	مجـــزوء الوافر	عبدالله بن قيس	٤٣، ١٨٨
كلاهما حينَ جدّ الجريُ بينهما * قَــد أقلعــا وكــلا أنفيهمــا رابــي	البسيط	الفرزدق	١٧٢
تُخُيِّرْن من أزمانِ يومِ حليمــةٍ * إلى اليومِ قد جُربْنَ كــلَّ التجــاربِ	الطويل	النابغة الذبياني	١٢٦
أمرتُك الخيرَ فافعلْ ما أُمرتَ بهِ * فقَــدْ تركتُــكَ ذا مــالٍ وذا نَشَــبِ	البسيط	عمرو بن معديكرب	٢٢٨
وأومتْ بِعَيْنيها مــن الهَــوْدجِ * لــولاكَ هــذا العــامَ لــمْ أحْجُــجِ	السريع	عمر بن ابي ربيعة	١٤٩
إذا غيرَّ النأيُ المحبينَ لــم يكــنْ * رسِيسُ الهَوَى من حــبِّ ميــةَ يبــرحُ	الطويل	ذو الرمة	٢٢٦
فزججتهـــــا بمزجـــــةٍ * زجَّ القلـــوصَ أبـــي مـــزادة	مجـــزوء الكامل	–	١٤٥
يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي * ولكنَّنِـــي مـــن حبِّهـــا لَعَمِيــدُ	الطويل	–	١٢٧
ولا أرى فــاعلاً فــي النــاسِ * ولا أُحاشِي من الأقــوامِ مــن أحــدِ	البسيط	النابغة الذبياني	١٩٧
ألا أيُّها الزّاجري أحضرَ الــوَغَى * وأن أشهدَ اللذاتِ هــلْ أنــتَ مُخلِــدِي	الطويل	طرفة بن العبد	٥٥
ولم يَسْتَرْيثوكَ حتــى رَمَــيْــ * ـتَ فوق الرجــالِ خِصــالاً عُشــاراً	المتقارب	الكميت بن زيد	٥٤
متى تلْقنــي فــردين ترجُــفْ * روانـــفُ إلْيَتَيْـــكَ وتُسْـــتَطَارا	الوافر	عنترة	٧٧

البيت	البحر	القائل	الصفحة
اكلَّ امـرئٍ تحسـبينَ امـرءاً * ونـارٍ تَوقّـدُ بالليـلِ نـارا	المتقارب	أبودؤاد الهذلي	١٤٢
أنفسـاً تطيـبُ بنيـلِ المُنَـى * ودَاعـي المنـونِ يُنـادي جَهَـارا	المتقارب	رجل من طي	١١٢
فليس بمعروفٍ لنا أن تردَّهـا * صِـحاحاً ولا مسـتنكرٌ أن تُعقَّـرا	الطويل	النابغة الجعدي	١٤٢
إن يقتلوكَ فإنَّ قتلَكَ لـمْ يكـنْ * عـاراً عليـك وربَّ قتـلٍ عـارُ	الكامل	ثابت بن قطنة	١٥٣
تـؤمُّ سـناناً وكـمْ دُونَـهُ * مِـن الأرضِ محـدودباً غارُهـا	المتقارب	زهير	١٥٨
هما خطتا إمـا إسـارٍ ومنَّـةٌ * وإمـا دمٌ والقتـلُ بـالحرِّ أجـدرُ	الطويل	تأبط شراً	١٤٦
فقالتْ وعضتْ بالبنانِ فضـحتني * وأنت امـرؤٌ ميسـورُ أمـرِك أعسـرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٨٤
كأنّهُمَـا مِـلآنِ لـمْ يَتَغَيَّـرا * وقد مرّ للـداريْن مِـنْ بعـدِنا عصْـرُ	الطويل	أبوصخر الهذلي	١٠١
وإني لتعرونـي لـذكراك نِفْضـةٌ * كما انـتفض العصـفور بلَّلـهُ القَطْـرُ	الطويل	أبوصخر الهذلي	١٨٣
فـأُبْتُ إلـى فهـمٍ وما كنت آيبا * وكم مثلها فارقتهـا وهـي تصـفر	الطويل	تابط شراً	٢٢٥
خُذُوا حذركُمْ يا آل عكرمَ واذكروا * أواصِرَنا والـرحمُ بالغيـبِ تُـذكرُ	الطويل	زهير	١٧٩
ياما أميلحَ غزلاناً شـدنَّ لنـا * مـن هؤليّـاكنّ الضـالُّ والسـمرُ	البسيط	مجنون ليلى	١٢١
يا تيمَ تيمَ عَـديٍّ لا أبـا لكـمُ * لا يـوقعنكم فـي سـوأة عمـرُ	البسيط	جرير	١٨
أأتركُ ليلى ليسَ بينِي وبينَهـا * سـوى ليلـةٍ؟ إنـي إذن لصـبُور	الطويل	مجنون ليلى	١١٦
هـوّنْ عليـكَ فـإنَّ الأمـورَ * بكـفِّ الإلـهِ مقاديرُهـا	المتقارب	الأعور الشني	١٤١
تجاوزتُ هنْداً رغبةً عنْ قتالهِ * إلى مالكٍ أعْشُو إلى ضَـوْءِ نـارِه	الطويل	–	٤٢
وإذا تُباعُ كريمـةٌ أو تُشْـتَري * فَسواكَ بائِعُهـا وأنـتَ المُشـتري	الكامل	ابن المولى	١٦
فقال فريقُ القـومِ لمَّـا نَشـدتُهم * نَعَـمْ وفريـقٌ لَـيْمُنُ اللهِ مـا نَـدْري	الطويل	نصيب بن رباح	١١٧
فَمَا بَالُ مَنْ أسْعَى لأجْبُـرَ كَسْـرَهُ * حِفاظاً وينْـوي مـن سـفاهَتِهِ كَسْـرِي.	الطويل	عامر بن مجنون	١٣١
ولستُ إذا ذَرعاً أضيقُ بضارعٍ * ولا يائسٍ عند التعسرِ مـن يُسـرِ	الطويل	–	١١١
فلو كنتَ ضبياً عَرَفْتَ قرابتـي * ولكـنَّ زنجيـاً عظـيمَ المشـافرِ	الطويل	الفرزدق	٢٦
لِمـنِ الـديارُ بقُنَّـةِ الحِجْـرَ * أَقْـوَيْن مـن حِجَـجٍ ومـن دَهْـرِ	الكامل	زهير	١٢٦
تقولُ وَصكّتْ وجْهَهَا بيمينِهـا * أبَعْلِـي هـذا بـالرَّحَى المُتقَـاعِسُ	الطويل	هذلول بن كعب	١٨٣

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وابنُ اللبونِ إذا ما لُزَّ فــي قَــرَنٍ * لمْ يستطعْ صَــوْلَةَ البُــزْلِ القنــاعيسِ	البسيط	جرير	١٥
أكاشِــرُهُ وأعلَــمُ أنْ كِلانَــا * على مــا شَــاءَ صَــاحِبُه حَــرِيْصُ	الوافر	عدي بن زيد	١٧٠
كم بجودٍ مقــرفٍ نــال العــلا * وشــريفٍ بخلُــهُ قَــدْ وَضَــعَه	الرمل	أنس بن زنيم	١٦٠
ومِمَّـــن وَلَـــدُوا عـــامرُ * ذو الطُّـــولِ وذو العَـــرْضِ	الهزج	ذو الأصبع العدواني	٤٣، ١٨٨
أنا ابنُ التاركِ البكــريِّ بشــرٍ * عليــه الطيــرُ ترقبُــهُ وُقُوعــا	الوافر	المرار الأسدي	٤٠
تنحَّ عنَ البطحاء إن جسـيمَها * لنا والجبــالُ الباذخــاتُ الفــوارعُ	الطويل	الفرزدق	٦٣
فُيستخرجُ اليربوعُ من نافقائــه * ومن جُحْـرِهِ بالشـيخةِ اليُتَقَصَّـعُ	الطويل	ذو الخرق الطهوي	٥٢
فَبِــتُّ كــأنِّي ســاوَرَتْني ضَـئيلةٌ * من الرُّقْشِ في أنيابِهــا السُّـم نــاقعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٤٨
كمْ في بني بَكْرِ بنِ سعدٍ سـيّدٍ * ضــخمِ الدســيعةِ ماجــدٍ نفَّــاعِ	الكامل	أنس بن زنيم	١٥٨
فما كَــانَ حِصْــنٌ ولا حــابسٌ * يفوقــانِ مــرداسَ فـــي مَجْمَــعِ	المتقارب	عباس بن مرداس	٤٣، ١٨٨
وعضَّ زمانٌ يا ابنَ مروانَ لم يــدعْ * من المــالِ إلا مُسْـحَتا أو مُجَلَّــفُ	الطويل	الفرزدق	٤٧
لديكَ كفيــلٌ بــالمُنَى لمؤمــلٍ * وإنَّ سِــواكَ مَــنْ يؤمِّلُــهُ يَشْــقى	الطويل	–	١١٦
زحــرتَ بـــهِ ليلـــةً كلَّهـــا * فجئـــتَ بـــه مُؤيّـــدا خَنْفَقيقـــا	المتقارب	شبيم بن خوليد	١١٣
فلتكنْ أبعدَ العداةِ من الصُّلْـــ * ـحِ مـــن الـــنجمِ جـــارُهُ العَيُّـــوقُ	الخفيف	–	١٠٣
وإلا فـــاعلموا أنّـــا وأنـــتمْ * بغـــاةٌ مـــا بقينـــا فـــي شـــقاقِ	الوافر	بشر بن أبي حازم	١٦٣
فإنني والذي يحُجُّ لـــه النـــاسُ * بجَـــدْوَى سِـــواكَ لـــمْ أثِـــقِ	المنسرح	–	١١٦
تجانف عن جوِّ اليمامةِ نــاقَتي * وما قصدتْ مــن أهلِهــا لِســوائكا	الطويل	الأعشى	١١٤
على مِثلِ أصحابِ البعوضةِ فأخْمِشِي * لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبــكِ مــن بكَــى	الطويل	متمم بن نويرة	١٠٤
فردَّ على الفؤادِ هوىً عميــداً * وســوئلِ لــو يَبِــينُ لنــا الســؤالا	الوافر	المرار الأسدي	١١٩
وقد نَقْنَي بها ونَرى عُصُــوراً * بهـــا يقتـــدننا الخـــردُ الخـــزالا	الوافر	المرار الأسدي	١١٩
مُحمَدُ تفدِ نَفْسَــكَ كُــلُّ نفــسٍ * إذا مـــا خِفْــتَ مـــن أمْــرٍ تَبَــالا	الوافر	ابوطالب	١٠٤
ضيعتُ حزْميَ في إبعاديَ الأمــلا * وما أرعويتُ وشــيباً رأسِــيَ اشْــتعلا	الطويل	–	١١٢
فويقَ جُبَيْلٍ شاهق الرأسِ لم تكنْ * لتبلغَـــهُ حتـــى تكـــلَّ وتعمَـــلا	الطويل	أوس بن حجر	٢٠٤

البيت		البحر	القائل	الصفحة
وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم	* دويهيـــةٌ تصـــفرُّ منهـــا الأنامــلُ	الطويل	لبيد	٢٠٤
كم نالني مِنهُمْ فضلاً علــى عَـدَمٍ	* إذ لا أكــادُ مــن الإقتــارِ أحتمــلُ	البسيط	القطاني	١٥٨
ليت الشبابَ هو الرجيعَ على الفتــى	* والشــيبُ كــان هــو البــديُّ الأوّلُ	الكامل	–	٢٠١
لتبعدْ إذا نــأى جـدواكَ عنِّــي	* فــلا أشــقى عليــكَ ولا أُبَــالِي	الوافر	–	١٠٤
فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ	* كفاني ولم أطلبْ قليلٌ مــن المــالِ	الطويل	امرؤ القيس	١١٩
إذا هيَ لمْ تستَكْ بعُــودِ أراكــةٍ	* تُنخَّل فاستاكتْ بــه عــودُ إسـحلِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١١٩
فإذا وذلكَ يا كُبيشةُ لــم يكــنْ	* إلاَ كلمَّـــــةِ بـــارقٍ بخيَـــالِ	الكامل	ابن مقبل	١٣٠
فــإذا وذلــكَ لــيسَ إلا ذكــرُه	* وإذا مَضَى شيءٌ كــأنْ لــمْ يُفعـلِ	الكامل	أبوكبير الهذلي	١٣١
وما أنا للشيءِ الذي ليسَ نــافعي	* ويغضــبُ منـــه صَــاحِبي بقــؤول	الطويل	كعب بن سعد	٢٤
ألا مــنْ مُبْلــغٌ عنَــي تَميمَــاً	* بآيَـــةَ مـــا يُحِبُّــونَ الطَّعَامَـــا	الوافر	يزيد بن عمرو	١٣٦
لما رأتْ ســاتيدما اســتعبرتْ	* للهِ درُّ اليـــومَ مـــن لامَهَـــا	السريع	عمرو بن قميئة	١٤٤
كلا يَومَي أُمامَــة يــومَ صــدٍّ	* وإن لـــمْ نأتِهـــا إلا لمَامَـــا	الوافر	جرير	١٧٠
ألستُ بنعم الجار يؤلفُ بيتُــهُ	* أخا قُلَّةٍ أو مُعْـدَمِ المــالِ مُصـرَمَا	الطويل	حسان بن ثابت	١٢٤
هما أخوا في الحرب من لا أخا له	* إذا خــاف يومــاً نبــوةً فــدعاهما	الطويل	عمرة الجشمية	١٤٤
تمرُونَ الــديارَ ولــمْ تعوجــوا	* كلامُكـــمُ علـــيّ إذَنْ حَـــرامُ	الوافر	جرير	٢٢٨
حاشــا أبــي ثوبــانَ إن ّبــه	* ضــنّاً علــى الملْحــاة والشــتمِ	الكامل	الجميح الأسدي	٢٢، ١٥٧
ولكنَّ نصفاً لو ســببتُ وســبّنِي	* بنو عبدِ شمسٍ مــن منــافٍ وهاشــم	الطويل	الفرزدق	١٢٠
أيا ظبيةَ الوَعساءِ بينَ جُلاجِـلِ	* وبــينَ النَقـــا آأنــتِ أمْ أمُّ ســالمِ	الطويل	ذو الرمة	١١
أتُطمعُ فينـــا مَــنْ أراقَ دماءَنـــا	* ولَولاكَ لم يعـرضْ لأحســابِنا حَسَــنْ	الطويل	–	١٤٩
ولا ينطقُ المكروهَ من كان مــنهُمْ	* إذا جَلَسُوا مِنَّــا ولا مــن ســوائِنا	الطويل	المرار بن سلامة	١١٥
لتقمْ أنتَ يا ابنَ خيــر قــريشٍ	* فتُقضّـــي حـــوائجَ المســـلمينا	الخفيف	–	١٠٣
إنّ المَنَايَـــا يَطّلِعْـــنَ	* عَلَـــى الأُنــــاسِ الآمنِينَـــا	مجـــزوء الكامل	ذو جدن الحميري	٤٢
وطعــنٍ كفــمِ الــزقِّ	* غــدا والـــزقُ مـــلآنُ	الهزج	الفند الزماني	١٨٣

البيت	البحر	القائل	الصفحة
ولــم يبــقَ ســوى العــدوانِ * دنَّـــــاهُم كمـــــا دانُــــــوا	الهزج	الفند الزماني	١١٦
فَديتُكِ يا التِّــي تيَّمْــتِ قلبــي * وأنــــتِ بخيلــــةٌ بــــالودِّ عنِّـــي	الوافر	–	١٨٤
أكرُّ علــى الكتيبــة لا أبــالي * أفيهــا كــانَ حَتْفــي أم ســواها	الوافر	عباس بن مرداس	١١٥
وأنت امرؤٌ لولاي طُحتَ كما هوى * بأجرامِه من قُلَّــة النِّيــقِ منهــويِ	الطويل	يزيد بن الحكم	١٤٩
أراني إذا ما بتُّ بتُّ على هوى * فثُمَّ إذا أصــبحتُ أصــبحتُ غاديــا	الطويل	زهير	١٩٩

فهرس الأرجاز

البيت	القائل	الصفحة
فــي كلــتَ رجْلَيْهَــا سُــلامى * كلتاهمــا مقرونـــة بزائـــده	-	١٧١
إذا العقــودُ كــرَّ فيهــا حفَــدَا * يومــاً جديــداً كلَّــه مطَّــرِدا	-	١١٣
فيــا الغُلامــانِ اللــذانِ فــرَّا * إيّاكمــا أن تكســباني شــرَّا	-	١٧٤
لا تتركنِّــي فــيهمُ شَــطِيرا * إنِّــي إذن أهلــكَ أو أطيــرا	-	١٦١
يا جَعْفَرُ يــا جَعْفَــرُ يــا جَعْفَــرُ * إن أكُ دَحْــدَاحاً فأنْــتِ أقْصَــرُ	-	٤٢
إمَّــا تَرَيْنــي اليــومَ أُمَّ حمــزِ * قاربــتُ بــين عَنَقــي وجَمْــزي	رؤبة	١٧٩
وبلــدةٍ لــيس بهــا أنــيسُ * إلاّ اليعــافيرُ وإلاّ العــيسُ	جــران العــود	١٤٣
يــا ليـت أيــام الصــبا رواجــعا	رؤبة	٢٠١
قد صَرَّتِ البكــرةُ يــوماً أجمعــا	-	١١٣
والنسرُ قد يركضُ وهــو هــافِ * بــدِّل بعــد ريشــهِ الغــدافِ	العجاج	٢٠
قَنازعــاً مــن زُغــبٍ خــوافِ * سَرْهَفْتُهُ ما شئتُ مــن سِــرهافِ	العجاج	٢٠
يا أيّهــا المــائح دلــوي دونكــا * أنــي رأيــت النــاسَ يَحْمــدُونكا	جاربة بنت مازن	١٥١
كــأن خُصْــيَيْهِ مــن التّدلْــدُلِ * ظَرْفُ عجوزٍ فيــه ثِنتــا حَنْظَــلِ	خطام بن مجاشع	٥١
إنــي إذا مــا حــدثٌ ألمّــا * دعــوتُ يــا اللهــمَّ يــا اللهــمَّ	-	٤٢
قــدْ كنــتُ داينــتُ بهــا حسّــانا * مَخَافَــةَ الإفــلاسِ واللِّيانَــا	-	٨٩
ما بــالُ عــيـني كــالشــعِـيب العيــنِّ	رؤبة	٢٠٩

فهرس أمثال العرب وأقوالهم

الرقم	المثل	الصفحة
٢١.	في بيته يؤتى الحكمُ	١٣٦
٢٢.	كنيف ملئ علماً	٢٠٥
٢٣.	لو ذاتُ سوارٍ لطمتني	٢٠، ١٣٣
٢٤.	مرعىً ولا كالسعدان	١٣٧
٢٥.	مررتُ بهم الجماءَ الغفيرَ	١٣٤
٢٦.	هذا غلام والله زيد	١٤٥
٢٧.	ويلٌ لك	١٣٦

فهرس المصادر والمراجع

١) القرآن الكريم

٢) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تح: طارق الجنـابي، عـالم الكتـب، بيـروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣) ابن يعيش وشرح المفصـل، د.عبـداللطيف محمـد الخطيـب، جامعـة الكويت،١٩٩٩م

٤) أبوزكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغـة، أحمـد مكـي الأنصـاري، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ١٩٦٢م.

٥) أخبار النحويين البصريين والكوفيين، أبوسعيد بن عبدالله السيرافي، اعتنى بنشره، فربينس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٦م.

٦) أسرار العربية، أبوالبركات عبدالرحمن بن محمد بـن الأنبـاري، تـح: أبوعاصم عماد بن محمـد بـن أحمـد، دار الكتـاب الإسـلامي، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٧) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبدالباقي عبدالمجيد اليمـاني، تح: عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسـلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٨) الأصمعيات، الأصمعي، عبدالملك قريـب، تـح: أحمـد محمـد شـاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، د.ط، د.ت.

٩) الأصول في النحو، أبوبكر محمد بن سهل بن السراج، تـح: عبدالحسـين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ١٩٩٦م.

١٠) الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٥م

١١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحـو، أبوالبركـات عبدالرحمن بن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، دمشق، ١٩٥٧م.

١٢) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبدالرحمن السـيوطي، تـح: أحمد أحمد قاسم وآخر، مطبعة جروس برس، ط١، ١٩٨٨م.

١٣) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، مكتبة ومطبعة الفجر الجديد، منشية ناصر، د.ط، د.ت.

١٤) أمالي ابن الشجري في آداب اللغة العربية، هبة الله بن الشجري، تح: مصطفى عبدالخالق، القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٩٣٠.

١٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبوالحسن علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبوالبركات عبدالرحمن بن الأنباري، تح: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، د.ت.

١٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

١٨) الإيضاح في علل النحو، أبوالقاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ط، ١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م.

١٩) البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تح: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٠) البداية والنهاية، أبوالفداء الحافظ ابن كثير، تح: محمد بيومي وآخرين، مكتبة الإيمان، المنصورة، د.ط، د.ت.

٢١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

٢٢) البيان والتبيين- أبوعمرو عثمان بن بحر الجاحظ، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٩٨٥م.

٢٣) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د.ت.

٢٤) تاريخ الخلفاء، الحافظ جلال الدين السيوطي، تح: عبدالله المنشاوي، مكتبة الإيمان،المنصورة، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٢٥) تاريخ بغداد، الإمام أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٦) التبيين عن مذاهب النحاة البصريين والكوفيين، أبوالبقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تح: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط، د.ت.

٢٧) تحفة الأديب في نحاة مغنى اللبيب، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: محمد الملخ وأخرى، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تح: محمد كمال بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م

٢٩) التكملة، أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تح:د.حسن شاذلي، شركة الطباعة السعودية، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٠) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبوعبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

٣١) الجمل في النحو، أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحق الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٢) الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: فخرالدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.

٣٣) الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: فخرالدين قباوة وآخر، دار الآفاق،بيروت، د.ط، د.ت.

٣٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٥) حماسة البحتري، اعتنى بضبطه لويس شيخو، بيروت، د.ط، د.ت.

٣٦) خزانة الأدب ولب لباب العرب، عبدالقاهر بن عمر البغدادي، تح: عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة، الكتاب ١٩٧٦م.

٣٧) الخصائص، أبوالفتح عثمان ابن جني، تح: محمد علـي النجـار، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣٨) درة الغواص في أوهام الخواص، الحريـري، تـح: محمـد أبوالفضـل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ط، د.ت.
٣٩) دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة ضد المعترضين من النحـاة، د.حمدي عبدالفتاح مصطفى خليل، ط١، ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.
٤٠) ديوان الأعشى، قيس بن ميمون، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.
٤١) ديوان العجاج، رواية وشرح عبدالملك بن قريب الأصمعي، تح: د.سعدى ضناوي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٤٢) ديوان الفرزدق، همام بن غالب،دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
٤٣) ديوان القطامي، عمير بن شبيم، تح: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلـوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.
٤٤) ديوان المخبل السعدي، ضمن شعراء مقلون، تح: حاتم صالح الضـامن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٤٥) ديوان المرار الأسدي، ضمن شعراء أمويون، تح: نوري حمودي القيسي، عالم الكتب،بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
٤٦) ديوان النابغة الذبياني، تح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت،١٩٦٣م.
٤٧) ديوان امرئ القيس، شرح عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٤٨) ديوان أنس بن زنيم، ضمن شعراء أمويون، تح:نوري حمودي القيسـي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
٤٩) ديوان أوس بن حجر، تح: محمد يوسـف نجـم، دار بيـروت للطباعـة والنشر،بيروت، د.ط، ١٩٨٦م.
٥٠) ديوان بشر بن أبي خازم، تح: عزة حسـن، دار الثقافـة، دمشـق، ط٢، ١٩٧٢م.

٥١) ديوان تأبط شراً، ثابت بن جابر، جمع وتحقيق وشرح علـــي ذو الفقـــار، شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٤م.
٥٢) ديوان تميم بن مقبل، تح: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التـــراث، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
٥٣) ديوان جران العود النميري، عامر بن حارثة، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكَّري، تح: حمودي القيسي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط١، ١٩٨٢م.
٥٤) ديوان جرير بن عطية الأنصاري، دار صادر، دار بيـــروت، بيـــروت، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
٥٥) ديوان حسان بن ثابت، تح:د.وليد عرفات، دار صادر، بيروت،١٩٧٤م.
٥٦) ديوان ذي الإصبع العدواني، حرثان بن محرث، تح: عبدالوهاب محمـــد علي العدواني وآخر، ساعدت وزارة الأعـــلام العراقيـــة علـــى نشـــره، الموصل، ١٩٧٣م.
٥٧) ديوان ذي الرُّمة، غيلان بن عقبة العدويّ، عني بتصحيحه وتنقيحه كارل هنري هيس، مطبعة كلية كمبريج، ١٣٣٧هـ-١٩١٩م.
٥٨) ديوان رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب، اعتني بتصحيحه وليام بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٢م.
٥٩) ديوان زهير بن أبي سُلمى، اعتنى به وشرحه عبدو طماس، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
٦٠) ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
٦١) ديوان عباس بن مرداس، جمع وتحقيق:يحيـــي الجبوري،نشـــر مديريـــة الثقافة العامة، العراق، بغداد، ١٩٦٨م.
٦٢) ديوان عبدالله بن قيس الرقيات، تح: محمد يوســـف نجـــم، دار بيـــروت للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، ١٩٨٦م.
٦٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح يوسف بركات، دار الجيـــل، بيـــروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٦٤) ديوان عنترة بن شـــداد، شـــرح يوســـف عيـــد، دار الجيـــل، بيـــروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م
٦٥) ديوان لبيد بن أبي ربيعة، تح: إحسان عباس، الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
٦٦) ديوان مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، تح: ابتســـام الصـــفار، مطبعـــة الإرشاد، بغداد، د.ط، ١٩٦٨م.
٦٧) ديوان مجنون ليلى، بشرح عدنان زكي درويش، دار صـــادر، بيـــروت، ط٢، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٦٨) رصف المباني في حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٩٧٥م.
٦٩) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبوالفضل شـــهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، ضبطه وصححه علي عبـــدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٧٠) سر صناعة الإعراب، أبوالفتح عثمان بن جني، تح: محمد حســـن محمـــد إسماعيل وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ن ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٧١) سنن ابن ماجة، الحافظ أبوعبدالله محمد بن يزيد بن ماجة، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، دار سحنون للطباعة والنشر، تونس، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٧٢) سنن أبي داود، الحافظ أبوداود سليمان بن الأشعث، تح:د.بدرالدين جتين، دار سحنون، تونس، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٧٣) سنن الدارقطني، أبوالحسن علي بن عمر الدارقطني، صححه السيد هاشم اليماني، دار المحاسن للطباعة والنشر، القاهرة: ١٩٦٦م.
٧٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلـــي، شـــهاب الـــدين أبوالفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد، تح: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٧٥) شرح أشعار الهذليين، أبوسعيد الحسن بن الحسين السُكري، تح: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة العروبة، القاهرة، د.ط، د.ت.

٧٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٧٧) شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تح: عبدالرحمن السيد وآخر، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٧٨) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبدالله الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٧٩) شرح الدماميني على مغنى اللبيب، تقي الدين أحمد بن محمد الشمَّني، المطبعة البهية بمصر، د.ط، د.ت.
٨٠) شرح القصائد السبع الطوال، قاسم بن محمد الأنباري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م.
٨١) شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمدبن عبدالله بن مالك، تح:د.عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٤٢٩هـ.
٨٢) شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تح: أحمد السيد سيدأحمد وإسماعيل عبدالجواد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط،د.ت.
٨٣) شرح ديوان الحماسة، أبوعلي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تح: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٨٤) شرح ديوان زهير، أبوالعباس أحمد بن يحيي ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
٨٥) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٨م.
٨٦) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الحسن بن علي الاسترابازي، تح: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٨٧) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابازي، تح:أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.
٨٨) شرح كتاب سيبويه، أبوسعيد السيرافي، الحسن بن عبدالله المرزبان، تح: أحمد حسن مهدلي وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٨٩) شعر الكميت بن زيد الأسديّ، جمع وتحقيق:داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، د.ط، ١٩٦٩م.
٩٠) شعر النابغة الجعدي، قيس بن عبدالله، تح:عبدالعزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٦٤م.
٩١) شعر عمرو بن معديكرب، جمعة مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجلة اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
٩٢) شعر نصيب بن رباح، تح: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٨م.
٩٣) الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.
٩٤) صحيح البخاري، أبوعبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، موسوعة السنة، دار سحنون للطباعة، تونس، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٩٥) صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، مؤسسة مناهل الفرقان، بيروت،د.ط، د.ت.
٩٦) علم أصول الفقه، عبدالوهاب خلاف، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
٩٧) العين، الخليل بن أحمد، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧م.
٩٨) فتح الباري شرح صحيح البخاري، الإمام أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
٩٩) فرائد الخرائد في الأمثال، أبويعقوب يوسف بن طاهر الخوي، تح د.عبدالرازق حسين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.

١٠٠) الفهرست، ابن النديم، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيــروت، ط١، ١٤١٧هـــ-١٩٩٧م.

١٠١) كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل، دراسة تحليلية، د.إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ط، د.ت.

١٠٢) الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هــ١٩٨٨م.

١٠٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبــدالله الشــهير بحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، د.ط، د.ت.

١٠٤) اللباب في علل البناء والإعراب، أبوالبقاء عبدالله بن الحســين العكبــري، تح: غازي مختــار طليمــات، دار الفكــر المعاصــر، بيــروت، ط١، ١٤١٦هـــ-١٩٩٥م.

١٠٥) لسان العرب، أبوالفضل جمال الدين محمد بن مكــرم بــن منظــور، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٠٦) اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ، تح: إبراهيم بن ســالم الصاعدي، منشــورات الجامعــة الإســلامية، المدينــة المنــورة، ط١، ١٤٢٤هــ.

١٠٧) اللمع في العربية، أبوالفتح عثمان بن جني، تح: سميح أبــو مُعلــى، دار مجدي لاوي للنشر، د.ط، ١٩٨٨م.

١٠٨) مجالس العلماء، أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح:عبدالسلام هارون، طبعة الكويت، ١٩٦٢م.

١٠٩) مجمع الأمثال، أبوالفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١م.

١١٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الحافظ نورالدين علي بن أبي بكر الهيثمــي، مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥٣هــ

١١١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،أبوالفتح عثمــان ابن جني، تح: علــي النجــدي ناصــف وعبــدالفتاح شــلبي، القــاهرة، ١٣٨٩هـــ- ١٩٦٩م.

١١٢) المختصر في أخبار البشر، عماد الدين إسماعيل أبوالفداء، المطبعة الحسينية المصرية، ط١، د.ت.

١١٣) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٩، د.ت.

١١٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

١١٥) المذكر والمؤنث، أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء، تح: رمضان عبدالتواب، القاهرة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

١١٦) المسائل المنثورة، أبوعلي الفارسي، تح: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، د.ت.

١١٧) المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل عبدالله بن عبدالرحمن، تح: محمد كامل بركات، دار المدني للطباعة، جدة، ١٩٨٤م.

١١٨) المستقصي في أمثال العرب، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١١٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.

١٢٠) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ط١، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ، ١٩٨١.

١٢١) المصنف، الإمام الحافظ أبوبكر عبدالرازق بن همام الصنعاني، تح: أيمن نصر الدين الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٢٢) معاني القرآن وإعرابه، أبوإسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج، تح: د.عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٢٣) معاني القرآن، أبوزكرياء يحيى بن زياد الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م.

١٢٤) معاني القرآن، الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة البلخيّ المجاشعيّ، تح:عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٢٥) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تح: د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
١٢٦) معجم المؤلفين، محمد رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
١٢٧) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د.أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٩٢م.
١٢٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، د.ت.
١٢٩) مفتاح السعادة ومصباح السيادة، أحمد مصطفى الشهير بطاش كبري زادة، تح: كامل بكري وآخر، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، د.ط، د.ت.
١٣٠) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، محمد بن أحمد العيني، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
١٣١) المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تح:د.كاظم بحر، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.
١٣٢) المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
١٣٣) المقرب، علي بن مؤمن بن عصفور، تح: أحمد عبدالستار الجواري، ط١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
١٣٤) المنصف في شرح تصريف المازني، أبوالفتح عثمان بن جني، تح: إبراهيم مصطفى، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٥٤م.
١٣٥) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د.شعبان صلاح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥م.
١٣٦) الموطأ، مالك بن أنس، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥١م.

١٣٧) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، د.خديجة الحديثي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١م.

١٣٨) نتائج الفكر في النحو، أبوالقاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، تح:د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٣٩) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبوالبركات عبدالرحمن بن الأنباري، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، د.ط، د.ت.

١٤٠) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

١٤١) النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبوالحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، الأعلم الشنتمري، تح: رشيد بلحبيب، المغرب، دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٤٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، الإمام مجدالدين أبوالسعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، تح:طاهر أحمد الزاوي وآخر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، د.ت.

١٤٣) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٩٥م.

١٤٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تح: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

١٤٥) الوسيط في تاريخ النحو، عبدالكريم محمد الأسعد، دار الشروق، الرياض، ط١، ١٩٩٢م.

١٤٦) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبوالعباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، تح: د.يوسف علي الطويل وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م.

الدوريات

١) الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو، د.عائدة الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية، الخرطوم، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص١٧٣-٢٠٢.

٢) الاستشهاد بالحديث في اللغة، الأستاذ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ع٣، شعبان ١٣٥٥هـ، أكتوبر١٩٣٥م، ص١٩٧-٢٠٧

٣) ألنا مدارس نحوية، إبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن، ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.

٤) تناقض النحاة البصريين والكوفيين من خلال كتاب الإنصاف، محمد فاضل السامرائي، مجلة الدراسات اللغوية، مركز فيصل للبحوث والدراسات اللغوية، ع٤، شوال ١٤٢٦هـ، ص١٠٧-١٢٧.

٥) المسائل التي رجح فيها مذهب البصريين والراجح مذهب الكوفيين، محمد فوزي فيض الله، مجلة كلية اللغة العربية، الرياض، ع١، ١٣٩١هـ، ص١٣٧-١٨٥.

فهرس الموضوعات